

## الاستراتيجية الأمريكية العالمية واستمرار الحرب ضد الإرهاب

### مقدمة:

تعد الواقعية التقليد النظري الأكثر تأثيراً في العلاقات الدولية حتى من وجهة نظر ناقدتها. فقد أسهم ميراثها الفلسفي القديم، ونقدها القوى الليبرالية، وتأثيرها على الدبلوماسية الدولية، في تبوئها مكانة هامة في إطار دراسة العلاقات الدولية وكما يشير مسماها، فإن الواقعية تسعى إلى وصف وتفسير عالم السياسات الدولية كما هو، بدلاً من الاهتمام بالصورة التي ينبغي أن تكون عليها تلك السياسات؛ ومن ثم فإن العالم بالنسبة للواقعيين هو مكان خطير وغير آمن، يستوطن فيه العنف. وفي تفسيرهم للسياسات الدولية فإن الواقعيين يعطون أولوية كبيرة لمحورية الدولة القومية، ويرون أنها تمثل السلطة السياسية العليا في العالم، ويتم تفسير السلوك العنيف للدول من خلال التركيز على دور القوة وأهمية القوى العظمى، ويتفق الواقعيون فيما يتعلق بالتشاؤم بشأن إمكانية تحقيق السلام والأمن في إطار النظام الدولي؛ فالمجال الدولي إنما يتسم بالصراع والشك والتنافس بين الدول القومية، وهو المنطق الذي يتنافى مع إمكانية الوصول إلى نظم دولية بديلة؛ إذن فالواقعية هي تقليد نظري متشائم؛ حيث يرى أن التغييرات الجوهرية أو الأساسية في هيكل

النظام الدولي هي أمر غير محتمل حتى إذا ما كانت مطلوبة<sup>(١)</sup>.

ويتقاسم الواقعيون اليوم افتراضات عديدة أهمها: -

١- أن الدولة هي الفاعل الأكثر أهمية (محورية الدولة)

٢- أنها تتصرف مثل الأفراد الذين يتسمون بالرشادة في سعيهم لتحقيق مصالحهم القومية (رشاد الدولة).

٣- أنها تعمل في إطار نظام دولي يفتقد الحكومة المركزية (الفوضوية)<sup>(٢)</sup>.

إلى جانب ذلك يؤكد الواقعيون - وهو الأمر الهام - أن كل دولة تلتزم بهدف أساسي يجب أن تدفعه كل الأهداف القومية، وهو هدف المصلحة القومية التي هي بالدرجة الأولى تحقيق القوة؛ فدفع المصلحة القومية يكون أساساً بتدعيم القوة الذاتية، وخاصة على الصعيد العسكري؛ فالقوة في الفكر الواقعي تتحدد بمعايير عسكرية أساساً ومن ثم يتركز الاهتمام على الأمن العسكري، وترتيباً على ذلك يرى الواقعيون أن السياسات الدولية هي صراع من أجل القوة والسياسات الخارجية للدول ليست إلا جهد متواصل للحفاظ على زيادة القوة الذاتية والنيل من قوة الخصم، وهكذا فإن جوهر هذا المنظور هو سياسات القوى، وحثه أن السياسات المرتكزة على القوة هي فقط التي تحفظ السلام؛ أي أن

قرارات وترغبه من سياسات؛ فقد تحولت لأداة في يد الولايات المتحدة التي لم تجد حرجاً في أن تعلن مؤخراً (هي وحليفاتها بريطانيا) أن مجلس الأمن إذا لم يصدر قراراً يخولها ضرب العراق، فإنها سوف تفعل دون حاجة لمثل هذا القرار<sup>(٣)</sup>.

وتسعى الولايات المتحدة إلى زيادة قوتها والنيل من قوة الآخرين، وفقاً لما تقول به الواقعية؛ فلا يمكن أن نفهم توسيع حلف الأطلنطي وبناء حائط الصواريخ إلا باعتباره سعياً لدعم قوة وأمن الولايات المتحدة، ولا يمكن أن نفهم سياستها تجاه العراق ونزع أسلحته للدمار الشامل إلا باعتباره سعياً للنيل من قوة الآخرين، كما لا يمكن أن نفهم حملتها على أفغانستان إلا باعتبارها سعياً لدعم نفوذها وتثبيت أقدامها في آسيا الوسطى على حساب روسيا والصين.

لقد تمكنت الولايات المتحدة من جعل هدف مكافحة الإرهاب- باعتباره هدفها الأمني الرئيسي بعد أحداث ١١ سبتمبر- محركاً للأحداث والسياسات العالمية، وفي نفس الوقت مبرراً لكل سياستها وتحركاتها.

إن هذه الصورة للسياسات العالمية- وفي قلبها السياسات الأمريكية- إنما تجسد مقولات الواقعية في أوضح تجلياتها؛ بحيث أصبح واضحاً أن منطق القوة بات يحكم تلك السياسات بأكثر مما تحكمها أي اعتبارات أخرى، ولكن إذا كانت الواقعية قادرة على توصيف السياسات الأمريكية، فالتساؤل يثور بشأن مبرر هذه السياسات.

بحث الدولة عن القوة لا يتناقض مع هدف البحث عن السلام العالمي، وأخيراً، فإن الواقعية تقترض أن كل دولة عليها أن تبذل كل ما يمكن لتأكيد بقائها الذاتي، وهذا يقتضي عدم الثقة في الدول الأخرى، وعدم الاعتماد على القانون الدولي والتنظيم الدولي، كما أنه لا يمكن الاعتماد على الأمن الجماعي<sup>(٣)</sup>.

وإذا كانت الواقعية قد شهدت تراجعاً طوال السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي أمام التيار الليبرالي الجديد الذي يعلي من أهمية القضايا الاقتصادية، ويؤكد على إمكانية تحقيق السلام والأمن من خلال الأمن الجماعي ومن خلال المؤسسات الدولية، فإن صورة السياسات الدولية منذ أحداث ١١ سبتمبر وفي قلبها سياسات الولايات المتحدة تؤكد صورة السياسات العالمية التي رسمها الواقعيون؛ فقد بدأ الأمن- وبمعناه العسكري تحديداً- يتصدر أولويات الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة (القطب الأوحده في النظام الدولي الحالي)، فأصبح يأتي في مقدمة أهدافها ويتم توظيف كل أدوات السياسة الخارجية من اقتصادية ودبلوماسية ودعائية ومن قبلها الأداة العسكرية لخدمة وتحقيق الأمن بمعناه العسكري، وتم حشد جميع هذه الأدوات لتوجيه السياسات العالمية وسياسات الدول المختلفة لخدمة هذا الهدف، ولم تعد الولايات المتحدة تعتمد على الأمم المتحدة إلا فقط لإضفاء الشرعية على ما تريده من

حضاري ديني، وحول التضامن بين شعوب الحضارة الواحدة في مواجهة الحضارات الأخرى، وحول سياسات الغرب المرتقبة في مواجهة الحضارات الأخرى وخاصة الإسلامية. وهو في مقاله الثاني المعنون "إن لم تكن الحضارات فماذا تكون؟ نماذج من عالم ما بعد الحرب الباردة" يحذر الغرب بأن الآخر يصحو ولم يعد مفعولاً به، بل أضحي في وضع الفاعل الذي يعود إلى جذوره، ويرغب في تشكيل العالم بطرائق غير غريبة؛ ومن ثم فهو يؤكد على الخطر الثقافي الذي يأتي من العالم الإسلامي، ويحل محل التهديد الأيديولوجي الذي كان يأتي من الشرق.

ويقدم هانتجتون على مدى دراساته الثلاث المتتالية (الثالثة بعنوان: "الغرب متفرد وليس عالمياً") عدة نصائح للغرب لمواجهة الخطر القادم من الحضارات الأخرى، وبصفة خاصة الحضارة الإسلامية، ومن أهمها:

الحفاظ على التفوق العسكري الغربي، واستغلال الخلافات والنزاعات بين الدول الإسلامية والكونفوشيوسية، ودعم الحضارات الأخرى المتعاطفة مع القيم والمصالح الغربية، وتقوية المؤسسات الدولية التي تعكس المصالح والقيم الغربية، ودعم قوة وتماسك الحضارة الغربية، والتخلي عن التدخل السافر في خلافت الشعوب الأخرى أو إنهاء الصراعات بينها، خاصة عندما تكون ذات أهمية ضئيلة بالنسبة للغرب؛

وفي هذا الإطار، يبدو أن فكرة صراع الحضارات أصبحت تشكل مبرراً جاهزاً لتبرير هذه السياسات القائمة على القوة، وقد بدا ذلك واضحاً منذ البداية مع إعلان بوش عن حملة صليبية لمواجهة الإرهاب القادم من العالم الإسلامي.

هذه الفكرة التي طرحها بشكل واضح هانتجتون عام 1993 في مقاله الأول المعنون "هل هو صدام بين الحضارات؟" انطوت على فرض رئيسي مؤداه أن المصدر الرئيسي للنزاعات في العالم الجديد لن يكون مصدراً أيديولوجياً أو اقتصادياً في المقام الأول؛ فالانقسامات الكبرى بين البشر ستكون ثقافية، والمصدر المسيطر للنزاع سيكون أيضاً ثقافياً؛ ومن ثم فالنزاعات الأساسية في السياسات العالمية سوف تحدث بين أمم ومجموعات لها حضارات مختلفة، وسوف يسيطر الصدام بين الحضارات على السياسات الدولية، ذلك أن الخطوط الفاصلة بين الحضارات ستكون هي خطوط المعارك في المستقبل، وسيكون النزاع بين الحضارات هو المرحلة الأخيرة في تطور النزاع في العالم الحديث<sup>(4)</sup>.

وفي الواقع، فإن مقولة صدام الحضارات التي طرحها هانتجتون تمثل إقراراً بأن الصراع هو منهج الغرب ذاته تجاه العالم وتجاه المسلمين بصفة خاصة، لأنه يرى فيهم وفي الإسلام تهديداً ذا طابع خاص، لقد طرح هانتجتون مقولات صريحة واضحة حول الصدام بين الإسلام والغرب كصدام

من قبل انتظاراً للحظة المناسبة والفرصة السانحة التي تتيح لها الكشف عن نفسها بإسقاط كافة الأقنعة التي طالما توارت خلفها؟ وفي كلمات أخرى هل كان ١١ سبتمبر لحظة منشئة أم مجرد لحظة فارقة ما بين صياغة هذه الأبعاد والانتقال بلا تردد أو حياء إلى تنفيذها؟

٣- وإذا كانت الاستراتيجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر ما هي بالفعل إلا بلورة متماسكة ودقيقة لعدد من الأبعاد التي صيغت من قبل، ليس فقط في مواجهة العالمين العربي والإسلامي، ولكن أيضاً في مواجهة العالم بأجمعه، إذن هل يمكن بعد ذلك أن نقبل الادعاء الأمريكي بأن الحملة التي تشنها هي بغرض القضاء على الإرهاب؟ أم أن هناك مجموعة أخرى من الدوافع الهامة التي تفسر لنا على نحو أكثر صدقية السياسات الأمريكية بعد ١١ سبتمبر؟

٤- وانتقالاً من مستوى الإدراكات والرؤى الذي تطرحه المجموعة الأولى من التساؤلات مروراً بمجموعة التساؤلات بشأن أبعاد الاستراتيجية الأمريكية والدوافع إليها تنتقل الدراسة إلى مستوى السياسات والممارسات، فتثير التساؤلات بشأن الحملة الأمريكية المزعومة على الإرهاب، والتي بدأت أولى حلقاتها بأفغانستان ثم تنتقل الآن إلى العراق؛ بحيث إنه من المرتقب أن تبدأ في غضون ساعات، وفي هذا الإطار تطرح الدراسة ثلاثة تساؤلات رئيسية:

فمسئولية الغرب في عالم متعدد الحضارات هي تأمين مصالحه الخاصة، وليس دعم مصالح الشعوب الأخرى. وأخيراً الحفاظ على وحدة الغرب وتجانسه في مقابل إغلاق باب المناورة أمام القوى غير الغربية؛ لأن الحفاظ على وحدة الغرب أمر جوهري لإبطاء انهيار التأثير الغربي في العلاقات الدولية، فطالما بقي الغرب متحداً سيظل له حضور هائل في المشهد العالمي، وبانقسامه سيكون مهيناً لجهود الدول اللاغربية لاستغلال الاختلافات الداخلية<sup>(٥)</sup>.

وعلى خلفية الافتراضات الواقعية التي تقدم توصيفاً جيداً للسياسات الأمريكية بعد ١١ سبتمبر، وعلى ضوء الطرح الخاص بصراع الحضارات الذي يقدم أيضاً مبرراً جاهزاً لتلك السياسات تتطرق الدراسة لتحليل الاستراتيجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر. ويهتم هذا التحليل بإثارة عدة تساؤلات أساسية:

١- ما هي أهم الإدراكات والتوجهات التي يبرزها الخطاب الأمريكي بعد ١١ سبتمبر؟ وكيف تطورت على مدى عام كامل وحتى سبتمبر ٢٠٠٢؟

٢- ما هي أهم أبعاد الاستراتيجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر؟ وهل كان ١١ سبتمبر يمثل لحظة منشئة أم كاشفة لهذه الأبعاد؟ أي هل يمكن اعتبار ١١ سبتمبر لحظة أوجدت أبعاداً جديدة للاستراتيجية الأمريكية لم تكن موجودة من قبل، أم أنها كانت مجرد لحظة كاشفة لهذه الأبعاد التي تم صياغتها وإعدادها

- أ- كيف وظفت الولايات المتحدة الأمم المتحدة، وتحديداً مجلس الأمن لتنفيذ أهدافها وسياساتها؟ ما هو الدور الذي اضطلعت به الأمم المتحدة ومجلس الأمن تحديداً لإضفاء الشرعية على القرار الأمريكي بشأن العدوان على أفغانستان؟ وما هو حدود هذا الدور بشأن الغزو المرتقب للعراق؟ وإلى أي حد كان مجلس الأمن بمثابة المنفذ الأمين لرغبات الولايات المتحدة؟
- ب- ما هو دور الحلفاء في الاستراتيجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر؟ وكيف تم توظيف هؤلاء في صورة ائتلافات وقتية متغيرة تخدم أهداف الولايات المتحدة في كل حالة على حدة؟ وإلى أي حد نجحت الولايات المتحدة في حشد ائتلاف دولي مؤيد لها في عدوانها على أفغانستان وأيضاً غزوها المرتقب للعراق؟
- ج- وأخيراً ما هي دلالات عملية حشد الائتلاف الدولي والعدوان الأمريكي على أفغانستان والغزو المرتقب للعراق بالنسبة للتوازنات العالمية والإقليمية؟ وما هو انعكاس كل ذلك على مستقبل النظام العالمي؟ في ضوء هذه التساؤلات فإن الدراسة سوف تنقسم إلى أربعة أقسام على النحو التالي:
- ١- الخطاب الأمريكي بعد ١١ سبتمبر: أهم الإدراكات والتوجهات.
- ٢- أبعاد الاستراتيجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر: رؤية تحليلية.
- ٣- الدوافع الحقيقية وراء الحملة الأمريكية على الإرهاب.
- ٤- السياسات الأمريكية في ظل الاستراتيجية الجديدة: العدوان الأمريكي على أفغانستان والغزو المرتقب للعراق.
- أولاً- الخطاب الأمريكي بعد ١١ سبتمبر: الإدراكات والتوجهات:
- من تحليل الخطاب الأمريكي الصادر عن الرئيس جورج بوش بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وحتى سبتمبر ٢٠٠٢، ومن خلال قراءة استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة التي توجه بها بوش إلى الكونجرس في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٢، يمكن تحديد مجموعة من الإدراكات والتوجهات الاستراتيجية الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية، والتي تبلور في مجموعها الاستراتيجية الأمريكية العالمية فيما بعد ١١ سبتمبر، ويمكن بيان أهم هذه الإدراكات والتوجهات التي انطوى عليها الخطاب الأمريكي على النحو التالي:
- ١- إن هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ هجمات ذات طبيعة مختلفة وجديدة لم يتعرض لها الشعب الأمريكي على هذا النحو من قبل، وهي بمثابة حرب شنها أعداء الحرية ضد الشعب الأمريكي، وبالتالي فقد جعل الخطاب الأمريكي أعداء الشعب الأمريكي أعداء لقيمة الحرية، التي اعتبرها بذلك قيمة لصيقة وقاصرة على الشعب الأمريكي: "في الحادي عشر من سبتمبر قام أعداء الحرية بعمل حربي ضد بلادنا، عرف الأمريكيون الحروب، إنما في فترة الـ

١٣٦ عاماً الماضية كانت تلك الحروب على أراضٍ أجنبية ماعدا واحدة وقعت في يوم أحد عام ١٩٤١، وكان الأمريكيون ضحايا للحروب لكن ليس في قلب مدينة عظيمة صباح يوم هادئ، وعرف الأمريكيون هجمات مباغتة، إنما لم تستهدف أبداً من قبل آلاف المدنيين، كل ذلك حدث لنا في يوم واحد، فهبط الليل على عالم مختلف؛ عالم تتعرض فيه الحرية نفسها للعدوان<sup>(٦)</sup>.

٢- تؤكد الولايات المتحدة إدانة تنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن، والذي يأويه نظام طالبان باعتباره هو التنظيم المتهم بالقيام بهجمات سبتمبر، وأن هدف هذا التنظيم هو قتل اليهود والمسيحيين، وبذلك فالخطاب الأمريكي يرسى أساساً للصراع الديني ما بين تنظيم القاعدة وغيره من التنظيمات الإسلامية المشابهة من ناحية، واليهود والمسيحيين من ناحية أخرى باعتبارهما يقفان في جانب واحد ويشكلان فريقاً واحداً مجنياً عليه، وإن كان هناك حرص على تأكيد أن هذه الجماعات هي جماعات مرفوضة من جانب الكثير من المسلمين ورجال الدين الإسلامي: "إن تنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن هو تنظيم إرهابي يمثل أحد فروع التطرف الإسلامي التي يرفضها الدارسون المسلمون وأغلبية رجال الدين الإسلامي، إنها حركة فرعية ترفض التعاليم السلمية للإسلام، ويأمر قائدها الإرهابيين بقتل المسيحيين واليهود، وقتل كل الأمريكيين، ولا يفرقون بين المدنيين والعسكريين بما في ذلك الأطفال والنساء، وإن هذه الجماعة وقائدها

ترتبط بالعديد من المنظمات الأخرى في دول مختلفة، بما في ذلك تنظيم الجهاد الإسلامي المصري والحركة الإسلامية في أوزباكستان، وإن هناك الآلاف من هؤلاء الإرهابيين في أكثر من ٦ دول، وقد تم تجنيدهم من جانب دولهم وجيرانهم، وتم إرسالهم لمعسكرات في أماكن مثل أفغانستان؛ حيث يتم تدريبهم على القيام بعمليات إرهاب، ويتم إرسالهم بعد ذلك إلى دولهم، أو إلى دول أخرى للتخفي فيها من أجل تخطيط وتدبير الشر والدمار، إن أسامة بن لادن له نفوذ كبير في أفغانستان، ويدعم نظام طالبان في السيطرة على معظم هذه الدولة<sup>(٧)</sup>.

٣- ويحرص الخطاب الأمريكي على تأكيد أن عدو أمريكا هو شبكة الإرهاب الراديكالية، وكل حكومة تدعمهم وهم ليسوا بالتالي أصدقاءها من المسلمين في أماكن عديدة: "إن عدو أمريكا ليسوا هم أصدقاءنا المسلمين الكثيرين، ولا هو الدول العربية العديدة الصديقة، إن عدونا هو الشبكة الراديكالية للإرهابيين وكل حكومة تقدم لهم الدعم"<sup>(٨)</sup>.

٤- وحين يتطرق إلى الحرب على الإرهاب فهو يؤكد أنها ستبدأ مع القاعدة، ولكنها لن تنتهي عندها، كما يؤكد أنها ستكون حرباً طويلة الأجل ولن تكون معركة واحدة، وسوف يتم تسخير كافة الوسائل المتاحة لكسب هذه الحرب، ويحذر الدول التي تأوي أو تساند الإرهاب بأنها سوف تعامل باعتبارها أعداء للولايات المتحدة الأمريكية، ويطلب من جميع الدول أن تتخذ القرار؛ إما أن تكون مع الولايات

وفي إطار وثيقة الأمن القومي الأمريكي تؤكد الولايات المتحدة على أولوية الدفاع والأمن باعتبارهما المهمة الأولى والرئيسية للحكومة الأمريكية، وتؤكد أيضاً أن استخدام القوة وتحديد القوة العسكرية هو الوسيلة الأولى لتحقيق هذا الأمن، وهو الأمر الذي يؤكد مصداقية المدرسة الواقعية في فهم التحولات الجارية في الاستراتيجية الأمريكية العالمية: "إن الدفاع عن بلادنا ضد أعدائنا هو الالتزام الأول والأساسي للحكومة الفيدرالية ... لقد أمسى الإرهابيون منظمين للتغلغل في المجتمعات المنفتحة، واستغلال التكنولوجيات العصرية ضدنا، وبغية هزيمة هذا التهديد، علينا استخدام كل أداة متوفرة في ترسانتنا العسكرية، وأنظمة دفاعية أفضل لوطننا، وفرض تطبيق القانون والاستخبارات، وجهوداً نشطة لقطع التمويل المالي عن الإرهابيين"<sup>(١١)</sup>.

٥- حرصت الولايات المتحدة على تصوير الحرب ضد الإرهاب باعتبارها معركة الحضارة، وهو ما يشير إلى إصباح الطابع الحضاري على الصراع الذي تخوضه الولايات المتحدة ضد الإرهابيين الذين يهددون الحضارة الغربية عموماً، كما حرصت على تأكيد انقسام العالم في هذه المرحلة الجديدة: إما مع أمريكا أو ضدها، من مع الولايات المتحدة هو العالم المتحضر أما من هو ضدها فهو العالم غير المتحضر أو الهمجي، إنه صراع قوى الخير ضد قوى الشر، إلى جانب ذلك فإن الولايات المتحدة اتجهت نحو تأكيد عالمية هذه الحرب فهي حرب حضارية

المتحدة أو ضدها فلا خياراً ثالثاً ولا طريقاً ثالثاً سيكون مقبولاً، وهو الأمر الذي يجسد الإرهاب السياسي الذي تمارسه الولايات المتحدة ضد دول العالم على اختلافها منذ أحداث ١١ من سبتمبر: "إن حربنا على الإرهاب، وإن كانت تبدأ مع القاعدة إلا أنها لا تنتهي عندها، إنها لن تنتهي حتى يتم الوصول إلى كل جماعة إرهابية في العالم وإيقافها وهزيمتها، إن الأمريكيين لا ينبغي أن يتوقعوا معركة واحدة، ولكن حملة طويلة الأجل على عكس أي حرب أخرى شاهدناها.. إن كل دولة في كل منطقة الآن لديها قرار عليها أن تتخذها إما أن تكون معنا أو مع الإرهابيين، ومن الآن فصاعداً فإن أي دولة تستمر في إيواء أو مساندة الإرهاب، سوف ينظر إليها على أنها نظام معاد للولايات المتحدة الأمريكية ... إننا سوف نوجه كل مورد ليكون رهن الإشارة؛ كل وسيلة للدبلوماسية، كل وسيلة للمخابرات، كل أداة لفرص القانون، كل نفوذ مالي، وكل سلاح ضروري للحرب من أجل تعطيل وهزيمة شبكة الإرهاب العالمية"<sup>(٩)</sup>.

ولكن بوش في هذا الإطار يؤكد في خطاب آخر له على أهمية الأداة العسكرية؛ حيث إن الاعتماد بصفة أساسية هو على الآلة العسكرية في الحرب ضد الإرهاب: "سنعمل مع حلفائنا وسنستخدم كل أداة.. إن أكبر رصيد لدينا في هذه الحرب هو المؤسسة العسكرية للولايات المتحدة، وفي هذه اللحظة ينتشر ما يزيد على ٦٠ ألف جندي أمريكي حول العالم في الحرب على الإرهاب"<sup>(١٠)</sup>.

الأعداء يتخذون من العالم بأسره ساحة حرب لذلك يجب علينا أن نطاردهم حيثما كانوا" (١٤)، "لقد بدأ النزاع وفقاً لتوقيت وشروط حددها غيرنا، لكنه سينتهي بالطريقة والساعة التي نختارها نحن" (١٥).

٧- تُتصّب الولايات المتحدة نفسها المسؤولة عن تحقيق العدل في هذا العالم، وتؤكد أنها لا تسعى للانتقام ولكن لتحقيق العدل، وأنها عندما تتجه إلى دولة فإنها لا تذهب كغازية، ولكن كحررة: "إن هذا البلد العظيم لا يريد الانتقام. إننا نسعى للعدل، وهذا البلد العظيم عندما يذهب إلى مكان ما فإننا لا نذهب كغزاة ولكن كححررين" (١٦).

٨- وفيما يتعلق بالحلفاء الأوروبيين ودورهم في الحرب ضد الإرهاب تؤكد الولايات المتحدة ثققتها في استمرار الدعم الأوروبي للحرب ضد الإرهاب؛ لأنها ترى أن الأوروبيين يدركون تماماً أن بإمكان الإرهابيين ضربهم بنفس السهولة التي تمكنوا بها من ضرب الولايات المتحدة: "لقد عدت توأاً من اجتماع لقادة الدول الصناعية الثماني الكبرى في كندا؛ حيث أكدوا جميعاً دون استثناء دعمهم لحربنا ضد الإرهاب؛ لأن الأوروبيين يدركون أنه بإمكان الإرهابيين ضربهم بنفس سهولة تمكنهم من ضربنا. مازال هناك تقاسم كبير للاستخبارات بين دولنا، ولدينا أعمال جيدة تقوم بها قوات الشرطة، لقد قبضنا نحن - نعني بكلمة نحن "دول التحالف"، قبضنا على أكثر من ٢٤٠٠ إرهابي، وهكذا فإننا نلتقطهم واحداً تلو الآخر. ولدينا حوالي ٨ آلاف جندي في أفغانستان في مسرح العمليات الأفغاني، وهناك

عالمية تشارك فيها دول العالم المختلفة إلى جانب الولايات المتحدة؛ لأن ما هو معرض للتهديد ليس فقط المصالح الأمريكية، بل هي الحضارة بمعناها الواسع وقيم الحرية والتسامح التي ينشدها الجميع: "إن هذه ليست معركة أمريكا وحدها، وما هو مهدد ليس فقط حرية أمريكا، هذه معركة العالم، هذه معركة الحضارة، هذه معركة كل الذين يؤمنون بالتقدم والتعددية والتسامح والحرية، إننا نطلب من كل الدول أن تنضم إلينا سوف نطلب وسوف نحتاج إلى مساعدة من قوات الشرطة، وأنظمة الاستخبارات، والأنظمة المصرفية في كل أنحاء العالم، إن العالم المتحضر ينضم إلى جانب أمريكا، والعالم يدرك أن مرور هذا الإرهاب دون عقاب سيعنى أن دور مدنه ومواطنيه قد يأتي تالياً" (١٢)، "إن الحرب ضد الإرهابيين الذين يملكون قدرات عالمية، هو مشروع على مستوى عالمي شامل ولا حدود زمنية له" (١٣).

٦- ومن خبرة الحرب في أفغانستان أكدت الولايات المتحدة أن حربها ضد الإرهاب هي أبعد ما تكون عن نهايتها عند هذا الحد وأن الحرب مازالت في بدايتها: "إن ما وجدناه في أفغانستان يثبت أن حربنا ضد الإرهاب هي أبعد ما تكون في نهايتها عند هذا الحد، حربنا ضد الإرهاب مازالت في بدايتها. إن آلاف القتلة الخطرين الذين تدرّبوا على أساليب القتل والذين غالباً ما يلقون الدعم من أنظمة خارجة على القانون هم الآن منتشرون في جميع أنحاء العالم كالتقابل الموقوتة لتنفجر دون إنذار رغم اعتقال الإرهابيين، فمازال هناك عشرات الآلاف من الإرهابيين المدربين طلقاء، إن هؤلاء





تحقيق هذا الشرط نجد أن ما هو مطروح في النهاية محدود للغاية، ولا يحقق الأهداف الفلسطينية؛ فهو مجرد انسحاب إسرائيل إلى حدود سبتمبر ٢٠٠٠.

١٢- الربط بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل؛ بحيث يتم وضع أسس العمل المستقبلي للحرب ضد الإرهاب على أساس توسيع نطاقها لتشمل محاربة الجماعات، والدول التي تسعى للحصول على أسلحة الدمار الشامل، وقد بدأ هذا الاتجاه للربط بين الأمرين مع خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه بوش من ٢٩/١/٢٠٠٢، وذلك تمهيداً للمرحلة الثانية من الحرب المعلنة ضد الإرهاب: "سوف يستمر بلدنا في صموده وصبره ومثابرتة في السعي لتحقيق هدفين عظيمين: أولاً- سوف نعمل على إغلاق معسكرات الإرهابيين، وتعطيل خططهم وتقديمهم للعدالة. ثانياً- علينا أن نمنع الإرهابيين والأنظمة التي تسعى للحصول على أسلحة كيميائية وبيولوجية أو نووية من تهديد الولايات المتحدة والعالم"<sup>(٢٢)</sup>.

وفي خطاب آخر يؤكد بوش أن مكنم الخطر الأعظم الذي تواجهه الولايات المتحدة يتمثل في تلاقى الراديكالية والتكنولوجيا: "يكنم الخطر الأعظم الذي تواجهه أمتنا عند مفترق طريقي الراديكالية والتكنولوجيا"<sup>(٢٣)</sup>.

وفي هذا الإطار تحدد الولايات المتحدة الأمريكية كوريا الشمالية وإيران والعراق باعتبارها أنظمة ترعى الإرهاب، وتهدد

المشروعة والإرهاب، ويتطابق في هذا مع الرؤية الإسرائيلية فيقول: "هذا هو ما يجب أن تهدف إليه كل سياسة؛ تبدأ هذه السياسة بإدراك أنه من المستحيل تحقيق تلك الرؤية إذا سمح للإرهابيين بحرية التصرف الكاملة، وبنسف العملية برمتها".

ويشير بوش إلى أهمية تطوير المؤسسات اللازمة لقيام دولة فلسطينية، "فذلك أهم من وجود رئيس بعينه"، والمقصود ياسر عرفات؛ مما يعنى أنه يتبنى الرؤية الإسرائيلية التي تؤكد ضرورة التخلص من ياسر عرفات، باعتبار أنه لا يمكن تحقيق سلام في ظل وجود هذا الشخص غير المرغوب فيه: "هناك خطوة هامة إلى أقصى درجة باتجاه تحقيق رؤية لدولتين تعيشان جنباً إلى جنب وتمثل في أن يعمل معنا المجتمع الدولي ومن ضمنه العالم العربي لتطوير المؤسسات اللازمة لقيام دولة فلسطينية شفافة تحترم حكم القانون، ويكون لها دستور يسمح بتقاسم السلطة، كما تملك مؤسسات دائمة، إن هذا أكثر أهمية من أي فرد بذاته"، ثم يضيف بوش "إنه مع تحسن الوضع الأمني يستوجب على إسرائيل أن تسحب قواتها إلى الحدود الجغرافية التي كانت سائدة في سبتمبر ٢٠٠٠"<sup>(٢٤)</sup>.

وفي هذا الطرح بالطبع قدر من التعجيز؛ حيث إنه من المستحيل تحسين الوضع الأمني (من المنظور الإسرائيلي - الأمريكي) في ظل الممارسات اليومية الإسرائيلية التي تنتهك كل القوانين والأعراف الدولية، وفي ظل المجازر اليومية التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، ورغم صعوبة

وحلفائها من هجوم مفاجئ.. لن ننتظر وقوع الأحداث بينما تتراكم الأخطار... إن الولايات المتحدة لن تسمح لأخطر الأنظمة في العالم بتهديدنا بأكثر الأسلحة التدميرية في العالم<sup>(٢٥)</sup>.

ويتأكد هذا المعنى في إطار استراتيجية الأمن القومي الصادرة في ١٧ سبتمبر ٢٠٠٢؛ فقد جاء فيها: "لقد صرح أعداؤنا بصورة علنية أنهم يسعون لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وتشير الدلائل إلى أنهم يسعون لذلك بتصميم أكيد. لن تسمح الولايات المتحدة بنجاح هذه الجهود، سوف نبني دفاعات ضد الصواريخ الباليستية وغيرها من وسائل إطلاقها، وسوف نتعاون مع دول أخرى لحرمان واحتواء وتقليص جهود أعدائنا في الحصول على تكنولوجيات خطيرة. وبحكم البديهة السليمة والحاجة للدفاع عن النفس، سوف تعمل الولايات المتحدة ضد أي تهديدات ناشئة كهذه قبل أن تتبلور في شكلها الكامل"<sup>(٢٦)</sup>.

ووفقاً لهذا المبدأ، ستقوم الولايات المتحدة بتوجيه ضربات وقائية مسبقة ضد تهديدات محتملة من جماعات إرهابية، أو من دول تحصل على أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو نووية، بعد أن ثبت أن عنصر الاحتواء والردع اللذين قادا سياسة الولايات المتحدة منذ أن طرح ترومان مبدأه عام ١٩٤٧ لم يعودا كافيين، ومعنى ذلك أن الهجوم الوقائي في هذه الأحوال لا يقوم على دليل مؤكد؛ فهو ليس رداً على هجوم فعلي، ولكنه سلوك هجومي في أساسه، وإلى جانب ذلك تؤكد الولايات المتحدة على أهمية الدفاع المضاد للصواريخ، وترى أن هذا النظام إلى جانب

الولايات المتحدة وأصدقاءها بأسلحة الدمار الشامل، وهذه الدول تشكل محور الشر: "إن كوريا الشمالية نظام يتسلح بالصواريخ وأسلحة الدمار الشامل؛ بينما أفراد شعبه يموتون جوعاً، وإيران تسعى بنشاط للحصول على هذه الأسلحة وتصدر الإرهاب في حين تكبت قلة غير منتخبة توق الشعب الإيراني للحرية، أما العراق فيواصل التباهي بعداؤه للولايات المتحدة وبمساعدة الإرهاب، وقد خطط النظام العراقي طوال ما يزيد عن عقد من الزمن لتطوير الجمرة الخبيثة وغاز الأعصاب والأسلحة النووية... وهذا النظام وافق على التفتيش الدولي ثم طرد المفتشين من بلاده. إنه نظام لديه ما يريد إخفاءه عن العالم المتحضر، تشكل دول كهذه مع حلفائها الإرهابيين محور الشر، وهم يتسلحون لتهديد السلام في العالم. وبسعيها للحصول على أسلحة الدمار الشامل، تشكل هذه الأنظمة خطراً كبيراً ومتزايداً، ويمكن لهذه الدول تزويد الإرهابيين بهذه الأسلحة، موفرة لهم بذلك الوسيلة التي تماثل كراهيتهم ويمكن لها أن تهاجم حلفائنا وأن تحاول ابتزاز الولايات المتحدة، وسوف يكون ثمن اللامبالاة فاجعاً في أي حالة من هذه الحالات"<sup>(٢٤)</sup>.

١٣- يحدد بوش السياسة التي سوف تتبعها الولايات المتحدة لمواجهة خطر تطوير وامتلاك أسلحة الدمار الشامل من جانب الجماعات الإرهابية ودول محور الشر التي ترعاها، فيرسى بذلك مبدأ الضربات الوقائية: "سنعمل بشكل وثيق مع حلفائنا لنحول دون حصول الإرهابيين والدول الراعية لهم على المواد والتقنيات والخبرات التي تمكنهم من صنع ونشر أسلحة الدمار الشامل، وسنطور وننشر دفاعاتنا الصاروخية الفعالة لحماية أمريكا

المتحدة، ولكن كانت هناك أعمال أمريكية في دول أخرى، وإن كانت غير ظاهرة بنفس درجة العمليات الأمريكية في أفغانستان... وفي حين كان أكثر عمل عسكري ظاهر لنا في أفغانستان، كانت أمريكا تعمل في مناطق أخرى. لدينا الآن جنود في الفلبين يساعدون في تدريب أفراد القوات المسلحة في ذلك البلد على أساليب مهاجمة خلايا إرهابية، وألقى جنودنا العاملون مع حكومة البوسنة القبض على إرهابيين كانوا يخططون لنسف سفارتنا، وتقوم قواتنا البحرية بدوريات على امتداد الشاطئ الإفريقي لمنع نقل الأسلحة وإنشاء معسكرات إرهابية في الصومال<sup>(٢٩)</sup>.

١٥- وفي كلمة بوش أمام الجمعية العامة في ١٢/٩/٢٠٠٢ يؤكد أن الكثير قد تحقق في العام المنصرم في أفغانستان وما وراءها، ولكن لا يزال هناك الكثير ليتم عمله في أفغانستان وما وراءها...، ثم يحدد خوفه الأعظم من تعاون الإرهابيين مع النظم التي لديها أسلحة دمار شامل، الأمر الذي من شأنه أن يسهل على الإرهابيين تحقيق طموحاتهم المجنونة، ويشير إلى العراق باعتبارها الخطر الأعظم في هذا المجال: "إن مبادئنا وأمننا يتم تحديهما اليوم من جانب الجماعات والنظم الخارجة عن القانون، والتي لا تقبل أي قانون للأخلاق وليس هناك حدود لطموحاتها العنيفة. في هجماتها على أمريكا العام المنصرم شاهدنا النوايا التدميرية لأعدائنا، إن هذا الخطر يختفي داخل العديد من الدول بما في ذلك الولايات المتحدة، وفي الخلايا والمعسكرات فإن الإرهابيين يتآمرون لتحقيق مزيد من التدمير ووضع أسس جديدة لحربهم

الضربات الوقائية هما جناحا الاستراتيجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر لمواجهة تهديدات الأمن القومي الأمريكي: "إننا لو انتظرنا التهديدات التي نشعر بها إلى أن تصبح واقعا ملموسا فسوف ننتظر طويلا.. سيتطلب أمننا من جميع الأمريكيين الشعور بالثبات والتفائل، وأن يكونوا مستعدين للقيام بالمبادرة متى دعت الحاجة للدفاع عن حريتنا وعن أنفسنا"<sup>(٢٧)</sup>.

"اعتمدت الولايات المتحدة خلال فترات طويلة من القرن الماضي في سياستها الدفاعية مبادئ الحرب الباردة في الردع والاحتواء، ولا زالت هذه الاستراتيجيات تنطبق على بعض الحالات، ولكن الردع؛ أي التعهد برد انتقامي شديد ضد الدول الأخرى لا يعني شيئا للشبكات السرية المؤلفة من إرهابيين لا دولة لهم ولا مواطنين يدافعون عنهم، أما الاحتواء فهو غير ممكن عندما يتمكن حكام ديكتاتوريون مختلفون يملكون أسلحة دمار شامل إطلاق هذه الأسلحة بواسطة صواريخ، أو تقديمها سرا إلى حلفائهم الإرهابيين... إن الدفاع عن وطننا والدفاع المضاد للصواريخ هما جزء من نظام تعزيز أمننا، وهما أولويتان جوهريتان للولايات المتحدة، علاوة على ذلك فلن نتمكن من كسب الحرب على الإرهاب بالبقاء في موقع دفاعي، يجب أن ننقل القرار إلى العدو، وأن نعطل خطته، وأن نتصدى لأسوأ التهديدات قبل بروزها"<sup>(٢٨)</sup>.

١٤- اتجهت الولايات المتحدة إلى تبني استراتيجية خوض حرب رئيسية واحدة، وإن كان ذلك لا يمنع من العمل على أكثر من جبهة في نفس الوقت، من خلال القيام بأعمال أو عمليات محدودة. "خلال المرحلة الأولى من الحرب ضد الإرهاب لم تكن أفغانستان وحدها هي التي تعمل في إطارها الولايات

إخماده وفقاً لما تتطلبه قرارات مجلس الأمن من جميع الدول، وإذا كان نظام العراق يريد السلام فإنه سوف يتوقف عن اضطهاد الشعب، بما في ذلك الشيعة والسنة والأكراد والتركمان وغيرهم، وذلك وفقاً لما تنص عليه قرارات مجلس الأمن. لو أن النظام العراقي يرغب في السلام فإنه سوف يطلق سراح، أو يقدم بياناً بشأن هؤلاء الذين لا يزال مصيرهم مجهولاً منذ حرب الخليج، ويعيد من تبقى من المفقودين، ويعيد الممتلكات المنهوبة ويقبل المسؤولية القانونية عن الخسائر الناجمة عن غزو الكويت، والتعاون الكامل مع الجهود الدولية لحل هذه القضايا وفقاً لما تتطلبه قرارات مجلس الأمن، إذا كان نظام العراق يريد السلام فإنه سوف ينهي فوراً كل أشكال التجارة المحظورة خارج إطار برنامج البترول مقابل الغذاء، ويقبل إدارة الأمم المتحدة للأموال الناتجة عن هذا البرنامج للتأكد من أن هذه الأموال تستخدم بشكل عادي وفوري لفائدة ومصلحة الشعب العراقي<sup>(٣١)</sup>.

وبالتالي فقد كان هذا الخطاب لبوش بمثابة الإعلان عن المرحلة الثانية من الحرب ضد الإرهاب، والتي تحدد هدفها في ضرب العراق إذا لم يتم مع مجلس الأمن بمواجهة هذا التحدي: "إن دولتي ستعمل مع مجلس الأمن لمواجهة هذا التحدي المشترك، لو أن نظام العراق تحدانا مرة أخرى، فإن العالم ينبغي أن يتحرك بشكل مدروس وحاسم لمحاسبة العراق"<sup>(٣٢)</sup>.

في ضوء التحليل السابق للخطاب الأمريكي المعلن على لسان الرئيس بوش، يمكن رصد عدد من الأبعاد الأساسية للاستراتيجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر، هذه

ضد المدنية والحضارة. وخوفنا الأعظم هو أن هؤلاء الإرهابيين سوف يجدون طريقاً مختصراً لطموحاتهم المجنونة عندما يمددهم نظام خارج على القانون بتكنولوجيات للقتل على نطاق واسع، في مكان واحد ونظام واحد نجد كل هذه الأخطار، في أكثر أشكالها عدوانية وهلاكاً، إنه بالتحديد ذلك التهديد العدواني الذي أوجدت الأمم المتحدة لمواجهته". ثم يشير إلى العراق وغزوها للكويت ويؤكد: "إنه إذا كان قد تم استرضاء صدام حسين بدلاً من وقفه فإنه كان سوف يعرض السلام والاستقرار في العالم للخطر"<sup>(٣٠)</sup>.

ثم راح يعدد المخالفات التي ارتكبتها صدام حسين منذ غزو الكويت وحتى الآن، والتي تمثل انتهاكات لقرارات مجلس الأمن؛ فتحدث عن ارتكاب العراق لانتهاكات حقوق الإنسان بشكل متطرف، واحتجاز الأسرى من الكويت وغيرها من الدول حتى الآن، ثم نقضه لتعهد الهام بتدمير ووقف تطوير كل أسلحة الدمار الشامل والصواريخ طويلة المدى وتعهده بأن يثبت للعالم أنه قد فعل ذلك عن طريق الامتثال والاستجابة لعمليات التفتيش الصارمة.

وقد خلص الرئيس بوش إلى أن النظام العراقي يمثل تهديداً لسلطة الأمم المتحدة وتهديداً للسلام، ثم وضع العديد من الشروط التي لا بد أن يقبلها صدام حسين إذا ما كان يريد السلام: "إذا كان نظام العراق يرغب في السلام؛ فإنه سيقوم فوراً وبلا شروط بالكشف عن، وإزالة أو تدمير كل أسلحة الدمار الشامل، والصواريخ بعيدة المدى، وكل المواد المتصلة بها، إذا كان نظام العراق يريد السلام، فإنه سوف ينهي فوراً كل أشكال الدعم والتأييد للإرهاب ويعمل على

المتحدة، وقبل التأكد من مدير ومنفذ أحداث سبتمبر إلى توجيه الاتهام إلى تنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن، وإلى نظام طالبان الذي يأويه.

٣- وأخيراً، فإن الإجابة عن هذا السؤال لازمة لكي يكف المسلمون دولاً وقادة وشعوباً ومنظمات عن الحديث بلغة اعتذارية تيريرية، بما يوحي للآخر بأنهم وراء الأحداث ومدبرون لها.

**ثانياً- أبعاد الاستراتيجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر رؤية تحليلية:-**

في ضوء التحليل المتقدم للخطاب الأمريكي يمكن تبين عدة أبعاد أساسية للاستراتيجية الأمريكية، هذه الأبعاد تتناولها الدراسة بالتحليل في هذا القسم محاولة الإجابة عن سؤال محوري يتمثل في الآتي: هل كانت لحظة ١١ سبتمبر لحظة منشئة أم كاشفة بالنسبة للأبعاد الأساسية للاستراتيجية الأمريكية والتي برزت بعد ١١ سبتمبر؟ بمعنى آخر هل الأبعاد المختلفة للاستراتيجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر، تمثل أبعاداً جديدة تماماً، بمعنى أنها لم تكن لها وجود قبل ١١ سبتمبر، أم أنها أبعاد نسجت خيوطها من قبل، وكانت في انتظار اللحظة المناسبة التي تكشف عنها وتبلورها في صورة متكاملة متماسكة على النحو الذي ظهرت عليه؟ هل يمكن أن تقبل فكرة أن الفترة ما بين نهاية الحرب الباردة وأحداث ١١ سبتمبر كانت بمثابة "عطلة" للاستراتيجية الأمريكية، التي عرفت طريقها وحددت عدوها، ووضعت

الأبعاد الأساسية سوف تتناولها الدراسة بالتحليل مستعينة بوثيقة الأمن القومي الأمريكي الصادرة مؤخراً، وذلك من ناحية بهدف إلقاء مزيد من الضوء عليها وتحقيق قدر أعمق من الفهم لها، ومن ناحية أخرى لمحاولة الإجابة عن السؤال الآتي: هل كانت أحداث ١١ سبتمبر تمثل لحظة منشئة أم لحظة كاشفة؟ بمعنى آخر، هل الأبعاد الأساسية للاستراتيجية الأمريكية تمثل أبعاداً جديدة تماماً، سواء من حيث إدراك المخاطر، وأولوياتها، ومصادرها، وتحديد كيفية التعامل معها؟ أم أنها أبعاد قائمة وكامنة في العقلية المهيمنة الأمريكية منذ ما بعد نهاية الحرب الباردة وتحديداً منذ تولى الرئيس بوش؟

والحقيقة أن هذا السؤال هو سؤال هام، وذلك لعدة أسباب:

١- أن الإجابة عن هذا السؤال تكشف لنا عما إذا كان هناك فكر استراتيجي أمريكي مسبق متبلور وجاهز وقادر على توجيه السلوك الأمريكي وقت الأزمة، أم أن الاستراتيجية الأمريكية هي تعبير عن صياغات تجسد ردود أفعال منفعة ومرتبطة بمواجهة أزمة بعينها، تحاول من خلالها الولايات المتحدة إثبات أنها لا تزال القوة العظمى الوحيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة برغم ما وجه إليها من اعتداءات.

٢- أن الإجابة عن هذا السؤال قد تكون مطلوبة لفهم لماذا سارعت الولايات

أسس بنائها فقط يوم ١١ سبتمبر بإعلان الحرب على الإرهاب؟

١- أصبح الإرهاب هو الهم الأمني الأول الذي تواجهه الولايات المتحدة، ومن ثم فإن الدفاع عن الولايات المتحدة ضد هذا الخطر أصبح هو الالتزام الأول والأساسي للحكومة الفيدرالية، ومحاربة الإرهاب أصبح هو الركيزة الجوهرية وربما الوحيدة للسياسة الخارجية الأمريكية والنواة الأساسية لاستراتيجية أمريكية كبرى، تنصب بصفة أساسية على العالم الإسلامي باعتباره هو "معقل الإرهاب" بالمفهوم الأمريكي، وهو الأمر الذي تعكسه وثيقة الأمن القومي الأمريكي - كما سيتضح لاحقاً؛ وفي هذا الإطار تحدد الولايات المتحدة العدو باعتباره لا يمثل نظاماً سياسياً واحداً أو فرداً أو معتقداً أو إيديولوجية، إنه الإرهاب الذي تعرفه وثيقة الأمن القومي للولايات المتحدة الصادرة في سبتمبر ٢٠٠٢، باعتباره "العنف المتعمد المدفوع سياسياً والمرتكب بحق الأبرياء".

وجدير بالذكر أن البعض قد بدأ يشير إلى وجود اتجاه متنامٍ بدأ يبرز في الأوساط السياسية الأمريكية لتحديد الإرهاب، وفقاً لطبيعة الفعل وليس وفقاً للدافع إليه، وبهذا المعيار فإنه لا يبقى من المهم إذا كان الدافع سياسياً أم لا. وأيضاً بموجب هذا الاتجاه فإن شكل العنف المستخدم يمكن أن يكون غير تقليدي، مثال ذلك الهجوم على الاتصالات عبر الإنترنت، وبالتالي يمكن تعريف الفعل

الإرهابي بعبارات تتجاوز المفاهيم التقليدية للأذى الجسدي والتدمير والتخويف؛ بحيث يشمل الأضرار الاقتصادية الخطيرة. ويشير الأمريكيون في هذا الصدد إلى الأهداف المعلنة لشبكة القاعدة، والتي تعتبر أن مهاجمة الاقتصاد الأمريكي والنظام الاقتصادي العالمي أهدافاً مركزية بالنسبة لها.

وفي إطار تعريف الإرهاب من جانب المسؤولين الأمريكيين تجدر الإشارة إلى ما قاله وزير الدفاع رامسفيلد في ١٣ يونيو ٢٠٠٢ مجيباً عن سؤال طرحه أحد الصحفيين عما إذا كان مقاتلو كشمير يُعتبرون مقاتلين من أجل الحرية أم إرهابيين؛ حيث قال: "إن كل من يقوم بقتل رجال ونساء وأطفال أبرياء هو إرهابي، بغض النظر عما يدور في عقله من سبب يدفعه للقيام بما يقوم به"<sup>(٣٣)</sup>، والواقع فإن تعريف رامسفيلد هذا للإرهابيين يثير على الفور التساؤل بشأن التوصيف الأمريكي للإسرائيليين الذين يقتلون الأبرياء رجالاً ونساءً وأطفالاً يومياً، وعلى مدى عامين متواصلين!!

وعلى صعيد محاربة الإرهاب الدولي، ترى الولايات المتحدة أن محاربة الإرهاب الدولي تختلف عن أي حرب أخرى في تاريخها، وبالتالي فسيتم خوض هذه الحرب على عدة جبهات وعبر فترة طويلة من الزمن<sup>(٣٤)</sup>. ولقد حدد بوش أربعة مبادئ ثابتة للاستراتيجية الأمريكية المضادة للإرهاب في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية الصادر

في العمل بمفردها إذا اقتضى الأمر لممارسة حقها في الدفاع عن النفس، ومن خلال عمل وقائي ضد إرهابيين كهؤلاء ولمنعهم من إلحاق الضرر بشعبها ودولتها.

ج- حرمان الإرهابيين من أي رعاية أو دعم أو ملاذ آمن إضافي عن طريق إقناع الدول، أو إرغامها على تحمل مسؤولياتها السيادية، وستقوم الولايات المتحدة أيضاً بشن حرب فكرية war of idea لكسب المعركة ضد الإرهاب الدولي، وهذا يتضمن:

(١) استخدام نفوذ الولايات المتحدة بالكامل، والعمل عن كثب مع الحلفاء والأصدقاء لتوضيح عدم مشروعية كل أعمال الإرهاب؛ بحيث ينظر إلى الإرهاب كالنظر إلى العبودية والقرصنة والإبادة العنصرية: وهو السلوك الذي لا تبرره ولا تدعمه أي حكومة تحترم نفسها، وعلى الجميع أن يواجهه.

(٢) دعم الحكومات المعتدلة والعصرية خصوصاً في العالم الإسلامي لضمان ألا تجد العقائد التي يروجها الإرهابيون أرضاً خصبة في أي دولة.

(٣) إضعاف الظروف التي تغذي نمو الإرهاب، من خلال تجنيد المجتمع الدولي، وتركيز جهوده وموارده على المناطق الأكثر تعرضاً للخطر.

(٤) استخدام الدبلوماسية الفاعلة لتعزيز إنارة ضوء الآمال والطموحات للحرية

في إبريل ٢٠٠٢ تحت عنوان " أنماط الإرهاب الدولي" هذه المبادئ هي كالاتي:  
أ- عدم تقديم تنازلات للإرهابيين وعدم عقد صفقات معهم.

ب- تقديم الإرهابيين للعدالة لمحاكمتهم عن جرائمهم.

ج- تسليط الضغط على الدولة التي ترعى الإرهاب وعزلها لإرغامها على تغيير نهجها.

د- تعزيز قدرات مكافحة الإرهاب لتلك الدول التي تعمل مع الولايات المتحدة وتحتاج إلى مساعدة<sup>(٣٥)</sup>.

وتحدد الوثيقة الأمريكية أن الهدف من الحملة الأمريكية ضد الإرهاب هو "تفكيك المنظمات الإرهابية وتدميرها"، ثم تحدد الأساليب التي سيتم من خلالها تحقيق هذا الهدف كالاتي:

أ- العمل المباشر والمتواصل باستخدام كل عناصر القوة القومية والدولية، وسيكون التركيز المباشر على المنظمات الإرهابية ذات القدرات الدولية، وعلى أي إرهابي أو دولة ترعى الإرهاب، وتحاول امتلاك أو استخدام أسلحة الدمار الشامل أو مكوناتها.

ب- الدفاع عن الولايات المتحدة والشعب الأمريكي وعن مصالحها في الداخل والخارج من خلال تحديد مصادر التهديد وتدميره قبل وصوله إلى حدودها، وفيما ستعمل الولايات المتحدة باستمرار على حشد دعم المجتمع الدولي؛ فإنها لن تنترد



وفي هذا الإطار يشير John R. Bolton نائب وزير الدولة للسيطرة على التسليح والأمن الدولي: "أن الأخطار التي تمثلها أسلحة الدمار الشامل موجودة منذ فترة، ولكن الآن فإن الولايات المتحدة، وهي تعمل لتخليص العالم من التهديد الإرهابي فإن علينا ألا نقلل من الخطر الحقيقي والمتزايد الذي تفرضه الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، التي يمكن أن تقع في أيدي الإرهابيين: إن السديكتاتوريين في الدول المعادية مثل إيران والعراق وكوريا الشمالية يملكون بالفعل بعض أسلحة الدمار الشامل ويطورون أسلحة أخرى، وحلفاؤهم الإرهابيون يبحثون عن مثل هذه الأسلحة ولن يضيعوا أي فرصة لاستخدامها ضدنا"، يقول أيضاً بوش: "إن كل دولة في انتلافنا ينبغي أن تأخذ بجدية تهديد الإرهاب على نطاق كارثي، الإرهاب المسلح بأسلحة نووية وبيولوجية وكيميائية".

في إطار هذا الربط بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، أصبح الأمريكيون يؤكدون تماماً أن هناك علاقة قوية بين الدول التي ترعى الإرهابيين وانتشار الأسلحة النووية، وهناك تأكيد مستمر من جانبهم على الاعتقاد بأنه -مع قليل من الاستثناءات- فإن الجماعات الإرهابية لم تحصل، ولا تستطيع أن تحصل على أسلحة الدمار الشامل بدون دعم الدول القومية؛ ومن ثم، فإن التحرك الأمريكي وفقاً لذلك هو من اتجاه إنهاء رعاية الدولة للإرهاب، وكشف هذه الدول التي تملك أسلحة نووية مما يمثل انتهاكاً لاتفاقيات منع الانتشار.

لدى أفراد المجتمعات التي يحكمها رعاية الإرهاب الدولي<sup>(٣٦)</sup>.

ويلاحظ على هذا العرض الذي قدمته الوثيقة الأمريكية لكيفية مواجهة الإرهاب الآتي:

أ- تقنين استخدام الحرب الوقائية، وإضفاء الشرعية عليها باعتبارها دفاعاً عن النفس، (وهذه المسألة سوف تتناولها الدراسة تفصيلاً باعتبارها البعد الثاني للاستراتيجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر).

ب- عولمة الخطر الإرهابي، وجعل مواجهته فرضاً على كل المجتمع الدولي بما يمتلكه من طاقات وإمكانيات وموارد، ولو على حساب أهداف أخرى قد يراها هذا المجتمع أكثر أهمية، مثل التنمية الاقتصادية ومواجهة الأخطار البيئية... الخ.

ج- الربط ما بين الإرهاب وامتلاك الأسلحة النووية، باعتبارهما الخطر المزدوج الأول الذي يواجه الولايات المتحدة، ويتضح ذلك أيضاً فيما ذكره بوش وأشارت إليه الدراسة من قبل، من أن الخطر الأعظم الذي تواجهه الولايات المتحدة يكمن عند مفترق طريقي الراديكالية والتكنولوجيا، وقد أكدت الوثيقة الأمريكية على أن تركيز الولايات المتحدة أساساً سينصب على المنظمات الإرهابية، وعلى أي فرد أو دولة ترعى الإرهاب، وتحاول أن تستخدم أو تحصل على أسلحة الدمار الشامل أو مكوناتها.

الدول المارقة؛ فهذه المعاهدة (التي كانت قد وقعت عام ١٩٧٢) كانت تفرض من المنظور الأمريكي مشكلات أساسية بالنسبة لحاجة الولايات المتحدة للدفاع ضد التهديد الصاروخي المتنامي، وهو التهديد الذي لم يكن قائماً عندما وقعت هذه المعاهدة.

ووفقاً للإطار الاستراتيجي الجديد أيضاً؛ فإن وقف انتشار التكنولوجيا النووية وتكنولوجيا الصواريخ من خلال جهود منع الانتشار تمثل عنصراً أساسياً، وقد اتفق بوش على التعاون مع الرئيس بوتين بشأن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وفي هذا الإطار فإن الأمريكيين يجرون مناقشات مستمرة مع الروس بشأن المخاوف الأمريكية من انتشار تكنولوجيا الصواريخ والتكنولوجيا النووية من جانب بعض الكيانات الروسية لدول مثل إيران.

ويعتبر الأمريكيون هذا الإطار الاستراتيجي الجديد لا يمثل فحسب انعكاساً ملائماً للعلاقة بين روسيا والولايات المتحدة بعد الحرب الباردة، ولكن أيضاً انعكاساً للتهديدات الأمنية الجديدة في القرن الـ ٢١، والتي تتسم بكونها تهديدات إرهابية عبر كونية، وبكونها مخاطر حقيقية تتبع من إمكانية استخدام التكنولوجيا النووية والكيميائية والبيولوجية، إذا ما تم اكتسابها من جانب القوى المعادية<sup>(٣٧)</sup>.

وعلى الجانب الآخر كان توجه الولايات المتحدة نحو التعامل مع الدول المعادية، والتي تملك أسلحة نووية أو بيولوجية أو

ولمواجهة هذه التهديدات الملحة من المنظور الأمريكي، فإن إدارة بوش تعتقد أن مفاهيم الحرب الباردة الخاصة بالتدمير المؤكد المتبادل والاحتواء لم تعد ملائمة؛ فهذه التكتيكات كانت ملائمة حينما كان التهديد الأعظم للولايات المتحدة يأتي من قوة عظمى نووية، ولكن هذه التكتيكات ليس لها جدوى في عالم يوجد فيه إرهابيون مستعدون لتنفيذ ما تطلبه منهم النظم الديكتاتورية المعادية للولايات المتحدة وحلفائها، وبالتالي فمن المنظور الأمريكي فإن الموقف الأمني الدولي قد تغير، ومن ثم ينبغي تكييف الدفاعات والموارد الأمريكية وفقاً للموقف الأمني الجديد.

واستجابة لهذا الموقف الأمني الدولي الجديد اتفق بوش مع الرئيس بوتين على استراتيجية أمنية شاملة عرفت "بالإطار الاستراتيجي الجديد" The New Strategic Framework الذي صدر في لقاء القمة بينهما في مايو ٢٠٠٢ في موسكو، والذي يتضمن النص على تخفيض الأسلحة النووية الهجومية، وإقامة نظم دفاعية قادرة على تحقيق الحماية في مواجهة الهجمات الصاروخية، وتعزيز إجراءات عدم الانتشار ومواجهة الانتشار، والتعاون مع روسيا لمكافحة الإرهاب.

وفي يونيو ٢٠٠٢ انسحبت الولايات المتحدة رسمياً من معاهدة الصواريخ الباليستية، مما يسمح لها بتطوير ونشر نظام لحمايتها ضد تهديد الصواريخ الباليستية من

الإنتاجية إلى جانب المواد الخام والمكونات والخبرة، والأرباح من هذه المبيعات تساعد بيونج بانج على دعم وتطوير برامجها الصاروخية وربما أسلحة أخرى للدمار الشامل، وهي بالتالي تنتج منتجات جديدة وتعدها للمستوردين منها وهم بصفة خاصة إيران وليبيا وسوريا ومصر.

أما إيران فتبقى هماً أساسياً نظراً لسعيها الدائم لامتلاك مقدرات صاروخية وأسلحة دمار شامل في وقت واحد؛ فطهران قد تكون قادرة محلياً على إنتاج مادة انشطارية كافية لإنتاج سلاح نووي مع نهاية هذا العقد. والحصول على هذه المادة من الخارج يمكن أن يقلل من المدة المقدرة، وبمساعدة من روسيا أو كوريا الشمالية فإن إيران يمكنها مع نهاية هذا العقد إجراء اختبار لـ ICBM، كما أن إيران يمكن أن تسعى لتطوير أو امتلاك LACMs أكثر تعقيداً. كما أنها تستمر أيضاً في تطوير المعدات والخبرات ذات الاستخدام المزدوج التي يمكن أن تساعد على تطوير وتوسيع صناعة الأسلحة البيولوجية، والإبقاء على احتياطي كبير من السلاح الكيميائي.

هذه الدول الثلاث تمثل من المنظور الأمريكي محور الشر، الذي يجسد العلاقة والرابطة بين الراديكالية والتكنولوجيا، بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، وقد قررت الولايات المتحدة محاربة خطرهما المتوقع دون انتظار وقوعه، وتنتقل الدراسة إلى طرح الأسئلة التالية هل تحول الإرهاب

كيميائية أو تسعى لامتلاكها، والتي حددتها بدول محور الشر؛ فالعراق إلى جانب امتلاكه لتاريخ طويل من الإرهاب، فإنه مصمم وفقاً للرؤية الأمريكية- على مقاومة عقوبات الأمم المتحدة والمضي قدماً في تطوير برنامجه النووي سعياً لامتلاك أسلحة الدمار الشامل؛ فالعراق مستمر في بناء وتوسيع البنية التحتية القادرة على إنتاج أسلحة دمار شامل، وهو يوسع من صناعاته الكيميائية المدنية بطرق يمكن تحويلها بسرعة إلى إنتاج أسلحة كيميائية، وتعتقد الولايات المتحدة أنه يحتفظ أيضاً ببرنامج أسلحة بيولوجية نشط ومتطور، كذلك تعتقد أنه مستمر في تطوير مقدرات الصواريخ الباليستية، بما يتجاوز القيود التي تفرضها قرارات الأمم المتحدة، ومن ثم فإنه بمساعدة خارجية معقولة يمكن أن يجري اختبار إطلاق صاروخ باليستي طويل المدى خلال السنوات الخمس القادمة، وتؤكد الولايات المتحدة أيضاً أن صدام لم يتخل عن برنامجه للأسلحة النووية، وأنه يحتفظ بعدد كبير من العلماء في المجال النووي ووثائق البرنامج، وربما جانب من البنية التحتية للصناعات ذات الاستخدام المزدوج التي يمكن أن تدعم إعادة إنعاش وتنشيط برنامج الأسلحة النووية، وقد أعربت الولايات المتحدة بصفة خاصة عن قلقها بشأن إمكانية أن يحصل صدام حسين على المواد القابلة للانشطار.

أما كوريا الشمالية فتستمر في تصدير الصواريخ الباليستية الكاملة. والمقدرات

(الإرهاب)، الذي سوف يمثل تهديداً هاماً خاصة حينما تتضمن الأعمال الإرهابية استخدام أسلحة الدمار الشامل"، ويضيف: "إنني قلق للغاية بشأن التعقيد المتزايد للأفراد، والجماعات الإجرامية، والاحتمال المتزايد أن يستغلوا التقدم في مجالات الاتصالات والمواصلات والتمويل العالمية والظروف الأخرى المواتية... إن التهديد الإرهابي للولايات المتحدة من المحتمل أن يتزايد؛ حيث تركز هذه الجماعات والأفراد الساخون على الولايات المتحدة باعتبارها الرمز الأكثر وضوحاً لكل شيء خطأ في العالم"<sup>(٣٨)</sup>.

ومن ثم يبدو واضحاً أن الولايات المتحدة قد بدأت في تصوير الإرهاب؛ باعتباره الخطر والهم الأمني الأول في عالم ما بعد الحرب الباردة، وذلك منذ ما قبل أحداث ١١ سبتمبر؛ فمنذ سقوط الاتحاد السوفيتي تسعى الولايات المتحدة للبحث عن عدو جديد يمكن أن تصوغ حوله استراتيجيتها في عالم ما بعد الحرب الباردة، ويمكن أن يمثل مبرراً لوجود واستمرار حلف الأطلنطي كمصدر جديد للتهديد يمكن أن تتفق عليه دول الحلف كافة.

ومن ناحية أخرى، وبشأن دول محور الشر، فقد طورت الولايات المتحدة من قبل ١١ سبتمبر مفهوم الدول الراحية للإرهاب والدول المارقة **Rogue States**، ووضعت لها قائمة محددة، وهذه الدول وفقاً للمصطلح الأخير هي تلك التي تترك تقليدياً باعتبارها دولاً تسعى لإحداث الاضطراب في العالم، المحب للسلام من خلال وسائل مثل دعم، والتحريض على الإرهاب وتطوير أسلحة

ليصبح الهم الأمني الأول قد تحقق فقط بعد ١١ سبتمبر؟ أي هل هو أمر استحدث ونشأ فقط بعد ١١ سبتمبر؟ هل الربط بين أسلحة الدمار الشامل والإرهاب هو ابتكار جديد من جانب الإدارة الأمريكية الحالية؟ هل الدول المشار إليها باعتبارها محور الشر لم تكن واردة على القائمة السوداء للسياسة الأمريكية قبل ١١ سبتمبر؟ هل الأصولية الإسلامية التي تجسد الإرهاب وفقاً للمفهوم الأمريكي لم تكن مدركة قبل ١١ سبتمبر باعتبارها كذلك؟

هذه التساؤلات في الواقع يمكن الإجابة عنها جميعاً، فمن ناحية فإن الحديث عن ١١ سبتمبر باعتبار أنه قد مثل منعطفاً رئيسياً في تغيير الاستراتيجية الأمريكية للأمن بحيث ظهر "الإرهاب" فجأة باعتباره التهديد الأمني الأول بعد أن كان يمثل شكلاً من أشكال التهديدات عبر القومية التي تتعرض لها الولايات المتحدة هو حديث يفتقد قدرًا من الدقة من وجهة نظر الدراسة.

فمنذ ما قبل ١١ سبتمبر تنظر الولايات المتحدة للإرهاب باعتباره الهم الأول والخطر الرئيسي الذي ينبغي على الولايات المتحدة الإعداد لمواجهة، وفي هذا الإطار يمكن الاستدلال بحديث لمدير وكالة المخابرات الأمريكية **Patrick Hughes**، في فبراير ١٩٩٩؛ حيث يقول: "إنه إذا لم يكن محتملاً بروز تحدٍ عالمي على نطاق الاتحاد السوفيتي السابق، فإن الولايات المتحدة سوف تواجه مجموعة من المخاطر التي يأتي في مقدمتها

والأصدقاء والحلفاء، وأنه في حين يوجد تنوع كبير بين هذه الدول، فإنها تتقاسم عدداً من الخصائص المهمة، فهذه الدول تحدد الولايات المتحدة على أنها الدولة العدو، وتعتقد أنها تقف حاجزاً رئيسياً أمام تحقيق أهدافها. إن الاتجاه الواضح المشترك بين هذه الدول يتمثل في سعيها العدواني لإنتاج أسلحة بيولوجية وكيميائية، وفي بعض الحالات أسلحة نووية، إن كل دولة من هذه الدول تسعى أيضاً للحصول على صواريخ عابرة للقارات بعيدة المدى وترعى كل منها الإرهاب الدولي<sup>(٤١)</sup>.

وهكذا يبدو واضحاً أن مصطلح "دول محور الشر" ما هو إلا صياغة جديدة للدول الراحية للإرهاب والدول المارقة، ومرشح أن ينضم إلى هذا المحور العديد من الدول العربية الأخرى التي ستدور عليها الدائرة بعد العراق؛ وهي سوريا ولبنان وليبيا، كذلك مرشح أن ترد على القائمة السوداء بعد تنظيم القاعدة، حماس، وحزب الله، والجهاد، وجماعة محمد.. الخ من تنظيمات تشكل قلقاً أساسياً بالنسبة للولايات المتحدة وإسرائيل من قبل ١١ سبتمبر؛ فالأهداف إذن كانت جاهزة من قبل ١١ سبتمبر، ولم يكن مطلوباً فقط سوى توفر الذريعة للهجوم عليها، وماذا يمكن أن تكون هناك ذريعة أفضل من أحداث ١١ سبتمبر؟

إذن ما تريد الدراسة التأكيد عليه هو أن صعود الوزن النسبي للإرهاب كمصدر للتهديد، وإدراك الولايات المتحدة له باعتباره الهم الأمني الأول لم يكن أمراً جديداً بعد ١١ سبتمبر، ولكن ربما أن استخدام محاربتته

الدمار الشامل، وعدم المشاركة في المؤسسات الدولية، والاشتراك في أنشطة تعد خارجة عن المعايير الدولية الأساسية، وقد تصدرت إيران وكوريا الشمالية والعراق من قبل ١١ سبتمبر هذه القائمة<sup>(٣٩)</sup>.

أما أفغانستان فقد اعتبرتها الإدارة الأمريكية دولة مارقة غير تقليدية **untraditional rogue state**، حيث إنها بسياساتها الشاذة والغريبة والحرب الدائرة داخلها، والمسببة لعدم الاستقرار، تجعل عملية التنبؤ بشأنها صعبة للغاية إن لم تكن مستحيلة، يمثل ما تبدو أيضاً محاولة جعلها دولة تميل إلى الاعتدال؛ فهي دولة تمثل تهديداً للعديد من الدول، وهي تمثل المنفى الذي اتجه إليه الإرهابي المتهم، والعقل المدبر أسامة بن لادن منذ عام ١٩٩٦، والذي يتهم من قبل الغرب عامة بتدبير العديد من أعمال الإرهاب الدولي كان آخرها تفجيرات السفارة الأمريكية أغسطس ١٩٩٨، والذي ردت عليه الولايات المتحدة بقصف قواعد التدريب لجماعة القاعدة التابعة له<sup>(٤٠)</sup>.

وفي هذا الإطار أيضاً يذكر كيري كارتشور، وهو خبير أمريكي في الدفاعات الاستراتيجية يعمل في دائرة الدفاعات الاستراتيجية والميدانية في مكتب مراقبة الأسلحة بوزارة الخارجية الأمريكية: "أن علاقاتنا مع دول مثل كوريا الشمالية والعراق وإيران سوف تحدد بدرجة كبيرة التهديدات التي توجهها هذه الدول ضد مصالح الولايات المتحدة

الاستراتيجيين والعاملين في الإدارة الأمريكية، باعتبار أن ذلك خطأ فادح يمكن أن يرتب آثاراً سلبية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا الإطار يشير الكثير منهم إلى أن الحرب على الإرهاب سوف تفشل بلا شك إذا ما تم تصويرها ما كحرب على الإسلام، وإذا ما ولدت بالتالي الدعوة للتضامن الإسلامي في حرب مقدسة (الجهاد) ضد الولايات المتحدة والقوى الأخرى التي تكافح الإرهاب؛ فالولايات المتحدة سوف تخسر الكثير إذا لم تتجح في جهودها لتجنب وصف الحرب على الإرهاب بالحرب ضد الإسلام، ومن هنا فقد دعوا الولايات المتحدة إلى استخدام الأدوات الأخرى غير العسكرية إلى جانب العمل العسكري، ودعوا إلى تطبيقها بدقة من أجل تجنب "شبح" توحيد العالم الإسلامي خلف ابن لادن<sup>(٤٣)</sup>.

ومن هذا التحذير الذي يوجهه الاستراتيجيون الأمريكيون إلى الإدارة الأمريكية يمكن أن نفهم إصرار الولايات المتحدة على لسان مسئولها على اختلافهم على تأكيد أن الحرب ضد الإرهاب ليست حرباً ضد الإسلام، فالتضامن الإسلامي - رغم ضآلة احتمالات تحققه - يمثل بالنسبة لهم شبحاً مخيفاً من الصعب تخيله؛ نظراً لما سيجلبه من خسائر على الولايات المتحدة.

٢ - رسالة بوش إلى العالم "إما معنا أو ضدنا":

كشعار لحملة نشن ضد مواقع ودول ومنظمات مختلفة هذا هو الجديد في إطار الاستراتيجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر، وإن كان لتحقيق أهداف محددة سلفاً.

ومن الواضح أن هذه الأهداف -جميعها (باستثناء كوريا الشمالية) هي أهداف تقع في العالم الإسلامي، وهذا ما يشير إليه جورج تينت مدير وكالة المخابرات المركزية حين يقول مشيراً إلى التهديدات الإرهابية: "إن كل هذه التحديات تأتي جميعها من أجزاء في العالم الإسلامي"، ثم يشير إلى النظام التعليمي باعتبار أن له التأثير الأعظم الأطول مدى على أي مجتمع، ويؤكد أن التعليم الابتدائي والثانوي في أجزاء من العالم الإسلامي غالباً ما يسيطر عليه تفسير للإسلام يؤكد على التعصب والكراهية، وأن المتخرجين من هذه المدارس يمثلون جنوداً للعديد من الجماعات الإسلامية المتطرفة التي تعمل عبر أنحاء العالم الإسلامي. ورغم هذا الوضوح في تحديد الأهداف إلا أنه يستطرد قائلاً: "إنني أود أن أبرز ما أكده بوش: إن الإسلام نفسه ليس هو العدو ولا التهديد للولايات المتحدة، ولكن الغضب المتزايد تجاه الغرب، وتجاه الحكومات الصديقة لنا بين المتطرفين الإسلاميين والمتعاطفين معهم، من الواضح أنه يشكل تهديداً لنا، إننا رأينا ولا نزال نرى هذه القوى تعمل عبر العالم الإسلامي"<sup>(٤٢)</sup>.

والواقع أن إشارة بوش إلى الحرب التي سيشنها على الإرهاب، باعتبارها حرباً صليبية قد أثار تحفظ الكثير من

أرست الولايات المتحدة - ومنذ اللحظات الأولى التي تلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر - مبدأً خطيراً يتمثل في تقسيم العالم إلى فريقين: فريق الخير مع الولايات المتحدة وفريق الشر ضد الولايات المتحدة، ففي خطابه في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠١ أكد بوش: إما أن تكونوا معنا، وإما أن تكونوا مع الإرهابيين، إما أن تكونوا مع الحضارة والخير (مع الولايات المتحدة)، وإما أن تكونوا معهم مع البربرية والشر (مع الإرهابيين)، وطلب من دول العالم أن تختار، وحذر الدول التي سوف تختار اختياراً خاطئاً، لقد أصبح هذا المبدأ بمثابة المفهوم المنشط للسياسة الخارجية الأمريكية، وأحدث تحولاً أساسياً في بؤرة تركيز الإدارة الأمريكية.

وفي ضوء هذا المبدأ فإن رسالة واشنطن الأساسية للعالم يبدو أنها أصبحت "فرض الأوامر" هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى؛ فإن هذا المبدأ استخدم لتبرير تواجد جديد في الخارج غير مسبوق منذ الأيام الأولى للحرب الباردة يرقى تقريباً إلى إعلان الهيمنة الأمريكية، ومن ناحية ثالثة، فإن هذا المبدأ أعاد تعريف العلاقات الأمريكية حول العالم؛ فعلى سبيل المثال - وكما سيأتي تفصيلاً - فإن باكستان أجبرت على أن تتخلى عن دعمها القديم والمستمر منذ فترة طويلة لطالبان والقاعدة، وكان على السعودية مواجهة حقيقة أن خمسة عشر من مواطنيها الثائرين (الذين تم تشكيلهم تحت

مظلة الحركة الوهابية الأصولية للإسلام) قد نفذوا هذه الهجمات، كذلك أيضاً فإن هذا المبدأ ساعد في تنشيط وإعاش العلاقات مع قوى رئيسية مثل الصين وروسيا والهند، والتي تواجه كل منها التمرد الإرهابي الخاص بها، وجميع تلك الدول تربطها بواشنطن الآن علاقة تتسم بقدر من الصداقة يفوق تلك التي تسم العلاقات فيما بينها، وأخيراً فإن هذا المبدأ أيضاً استخدمه بوش لعزل العراق وإيران وكوريا (محور الشر) وإعلان حق أمريكا في القيام بهجوم مسبق على أي مكان في العالم بما يتوافق والمصالح الأمريكية<sup>(٤)</sup>.

وفي الحقيقة فإن هذا المبدأ يجسد الإرهاب السياسي الذي تمارسه الولايات المتحدة ضد دول العالم المختلفة والذي تستغله لتحقيق أهداف الهيمنة والسيطرة دون أدنى معارضة أو مساومة.

### ٣- الضربة الوقائية كمبدأ جديد للاستراتيجية الأمريكية:

كما سبق أن أشارت الدراسة، فإن الرئيس بوش قد أعلن مبدأ الضربة الوقائية كمبدأ جديد للاستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر، وذلك في خطاب له أمام الأكاديمية العسكرية الأمريكية في ويست بوينت في يونيو ٢٠٠٢، وأوضح بوش أنه حسب المبدأ الجديد ستقوم الولايات المتحدة بتوجيه "ضربات وقائية مسبقة ضد تهديدات محتملة من جماعات إرهابية، أو دول تحصل على أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو نووية"، وأضاف: "إن

سياسة استخدام القوات العسكرية لتنفيذ ضربات وقائية حاسمة.

وقد أعلن كولن باول أمام الصحفيين بعد حديث بوش في ويست بوينت ما أصبح يشار إليه بمبدأ باول والذي ينص جزئياً على وجوب أن تبقى الولايات المتحدة حذرة في استخدامها للقوة، ولكن عندما تلتزم باستخدامها عليها أن تكون ساحقة، وقد شدد باول على إمكانية استخدام السياسة الوقائية الجديدة لبوش لتبرير هجوم ضد دولة، أو ضد منظمة إرهابية لا دولة لها<sup>(٤٧)</sup>.

ولتوضيح التحول في السياسة الأمريكية وفقاً لهذا المبدأ الجديد، يمكن الإشارة إلى حادث مهاجمة إسرائيل للمفاعل النووي العراقي وتدميره عام ١٩٨١، في ذلك الوقت أدانت الإدارة الأمريكية الهجوم الإسرائيلي بشدة ووصفته بالعدوان على دولة أخرى، واتخذ الرئيس ريجان حينذاك قراراً بوقف تسليم إسرائيل شحنة طائرات أواكس كان مقرراً تسليمها لها في ذلك الوقت؛ وذلك لأنها استخدمت أسلحة أمريكية في هذا الهجوم منتهكة بذلك القانون الأمريكي الذي يحرم استخدام هذه الأسلحة خارج أراضيها، وفي غير أغراض الدفاع عن النفس فقط، أما الآن فقد تغير موقف الإدارة الأمريكية؛ حيث وصف باول ضرب المفاعل النووي العراقي بواسطة إسرائيل بأنه كان ضربة عسكرية وقائية موفقة<sup>(٤٨)</sup>.

وهكذا، فإن اللجوء إلى استراتيجية الضربات الوقائية عبر عن قناعة كبار

الحرب على الإرهاب لن يتم كسبها من موقع دفاعي، يجب أن ننقل المعركة إلى العدو، أن نفشل خطته، وأن نواجه أسوأ التهديدات قبل أن تظهر. سوف يتطلب أمننا من كافة الأمريكيين أن ينظروا إلى الأمام وأن يوظفوا العزم ويكونوا مستعدين للقيام بعملية وقائية عند الضرورة لحماية حريتنا والدفاع عن حياتنا "... إن الردع بمعنى الوعيد برد انتقامي هائل ضد الدول لا يعني شيئاً بالنسبة لشبكات الإرهابيين السرية التي لا دولة لها أو مواطنين عليها حمايتهم. والاحتواء غير ممكن عندما يصبح بإمكان حكام طغاة غير متزنين ويملكون أسلحة دمار شامل أن يسلموها إلى حلفاء إرهابيين، فإن انتظرنا أن تتجسد هذه التهديدات بالكامل نكون قد انتظرنا لأطول مما يجب"<sup>(٤٥)</sup>.

وقد أكدت وثيقة الأمن القومي الأمريكي أيضاً هذا المبدأ فقد جاء بها: "لن نتردد في العمل بمفردنا إذا اقتضى الأمر لممارسة حقنا في الدفاع عن النفس من خلال عمل وقائي ضد إرهابيين كهؤلاء ولمنعهم من إلحاق الضرر بشعبنا ودولتنا"<sup>(٤٦)</sup>؛ فمن المنظور الأمريكي فإن الولايات المتحدة هي دولة تعرضت للرعب والخسائر في ١١ سبتمبر، ودولة ذاقت ما قد يجلبه الإرهاب المدمر في المستقبل، ويعتقد قادة أمريكا أنه ليس باستطاعتهم تحمل تكلفة الترف، الذي يعتمد على استراتيجيات وخطط تكتيكية تسمح باحتمال حدوث هجمات مدمرة، ثم ترد عليها بعد حدوثها؛ ومن هنا كانت أهمية استراتيجية استباق الأحداث والتي في ظلها تتحول السياسة الأمريكية ضد الإرهاب من سياسة الاحتواء إلى سياسة العمل الوقائي، ومن سياسة الرد الانتقامي المحدود للقوات العسكرية، إلى



ناحية أخرى، ويمكن إبراز أهم هذه الانتقادات على النحو التالي:

أ- على المستوى الاستراتيجي، فإن الأمر يتطلب بذل جهود كبيرة واستهلاك وقت ليس بالقصير من أجل بناء قوات متخصصة جديدة، قادرة على القيام بمهام معقدة ذات طبيعة خاصة تفرضها تلك الاستراتيجية.

ب- رغم جاذبية "الضربة الوقائية" من الناحية النظرية، إلا أنها واقعيًا تمثل تحديًا عمليًا وسياسيًا؛ فمن الناحية العملية سيكون من الصعب تحديد أنسب التوقيتات لتوجيه الضربة؛ حيث إن أنسب التوقيتات لشن الهجوم هو المرحلة المبكرة لمحاولات إحدى الدول إنتاج أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية، غير أنه في هذه المرحلة تقل كثيرًا فرص اكتشاف هذا الوضع، في الوقت نفسه فإنه كلما اقتربت دولة ما من امتلاك قدرة تدميرية حقيقية؛ فإن مساعيها من أجل حماية قدرتها ستزداد، وبالتالي فإنه كلما تعاضم تهديد برامج أسلحة الدمار الشامل زادت مصاعب الوصول إليها، وقلت فرص تدميرها.

ج- من الناحية السياسية، فلن يكون سهلاً إقامة تحالفات تنسق الجهود، وتوفر قدرات معلوماتية ومخابراتية بالقدر اللازم لنجاح هذه المهام الصعبة، فضلاً عن الصعاب الفنية والتكتيكية التي سيتعرض لها تخطيط وتنفيذ مثل هذه العمليات المشتركة.

مسئولي الإدارة الأمريكية بأن الاستراتيجيات التي كان معمولاً بها في النصف الثاني من القرن العشرين، وبالذات استراتيجيتي الردع والاحتواء لن تكون صالحة مع التهديدات الناشئة؛ فالردع يقوم على أن الخصم لن يلجأ أصلاً إلى الهجوم إذا أدرك أن هجومه سوف يفشل في تحقيق أهدافه، أو إذا أدرك أنه سوف يتكبد خسائر جسيمة لتحقيق هذه الأهداف، في حين أن الاحتواء يقوم على فكرة تقييد حركة الخصم، لا سيما فيما يتعلق بامتلاك المزيد من مقومات القوة العسكرية والاقتصادية الجيوبوليتكية مما يقلل من قدرته على ممارسة التهديد، ونظراً لاختلاف طبيعة التهديد، فإن هذه الاستراتيجيات القديمة لن تكون فعالة في مواجهة جماعات لا تقيم للموت أي وزن، ولا يمكن ردعها بأي وسيلة عسكرية؛ ولذلك قامت استراتيجية الضربات الوقائية على أنه من الممكن صيانة الأمن بصورة أفضل في حالة المبادرة باتخاذ الخطوات العسكرية اللازمة لمنع وقوع هجوم معادٍ بدلاً من انتظار حدوث هذا الهجوم، ومن الواضح أن هذه الاستراتيجية الجديدة تهدف أساساً إلى توفير الغطاء اللازم لشن الحرب الأمريكية المزمعة ضد العراق، وما قد يليها من أهداف (إيران، سوريا، لبنان ... الخ) (٤٩).

وتوجه العديد من الانتقادات لهذه الاستراتيجية، وهي تتعلق بصعوبة تطبيقها من ناحية، ووجود معوقات عديدة أمامها من

أن تهددها، ثم تتصرف وفقاً لهواها، وبناء على ما تراه دون النظر إلى أي تحالفات أو ائتلافات، الأمر الذي يتنافى مع القانون الدولي الذي يلزم باحترام سيادة الدول وسلامة أراضيها ويمنع التدخل في شئونها باستخدام القوة<sup>(٥٠)</sup>.

في ضوء هذه الانتقادات، فإن كثيراً من الخبراء والمسؤولين الأمريكيين يرى أنه كان من الأفضل والأكثر عقلانية أن تكون الضربة الوقائية أحد خيارات الاستراتيجية الأمريكية، لا أن تشكل صلب هذه الاستراتيجية، واعتبارها المسار الاستراتيجي للسياسة الأمريكية، إلا أنه رغم ذلك فإن البنّاجون قد بدأ بالفعل في وضع الدراسات حول كيفية شن حروب (من دون إنذار مسبق) تتجاوز بكثير مفهوم الغارات الجوية السريعة، وتعطي دوراً كبيراً للقوات الخاصة الأمريكية، وللمارينز والوحدات البرية، وعلى الرغم من أن المبدأ يضع استخدام الأسلحة النووية في آخر سلم أولوياته، إلا أنه لا يستبعد تماماً بصفتها فكرة لا يمكن التفكير بها، إذ يمكن للقوات الأمريكية (كخيار أخير) أن تستعمل أسلحة نووية تكتيكية محدودة القوة الحرارية لضرب مخابي، ومستودعات الأسلحة البيولوجية والصاروخية<sup>(٥١)</sup>.

ولكن يظل التساؤل قائماً: هل هذه الاستراتيجية تعد جديدة بمعنى أنه قد تم ابتكارها بعد ١١ سبتمبر؟ أم أنها كانت

د- صعوبة الحكم على أن دولة ما تتوى استخدام ما لديها من أسلحة بيولوجية، أو كيميائية، أو نووية، وذلك لغيب الدليل المؤكد، الأمر الذي سيعرض الضربة الوقائية لانتقادات دولية واسعة كما هو حادث بالنسبة لإصرار الولايات المتحدة على ضرب العراق.

هـ- أن هذه الاستراتيجية قد يترتب عليها تصعيد سريع للأزمات بدلاً من إنهاؤها؛ ذلك لأن الجماعات والدول المستهدفة لن تقف مغلولة الأيدي، بل قد تلجأ إلى سرعة تفجير الموقف، والتخلي عن ضبط النفس إلى الحد الذي قد يدفعها إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل.

و- أنها قد تمثل سابقة قد تدفع دولاً أخرى إلى تبنيها، واتخاذ مواقف مماثلة للولايات المتحدة بممارسة استراتيجية الضربات الوقائية؛ الأمر الذي قد يدفع العالم بأسره إلى حالة من الفوضى، وعدم الاستقرار؛ فيمكن لإسرائيل أن تلجأ إلى هذه الاستراتيجية تجاه الفلسطينيين، والهند تجاه باكستان، والصين تجاه تايوان، ناهيك عن إقدام استراليا على التهديد بها بالفعل إزاء الدول الآسيوية الإسلامية المجاورة (إندونيسيا، وماليزيا) التي تأوي جماعات إرهابية تحديداً. أضف إلى ذلك التناقض الصارخ بين المبدأ الأمريكي الجديد والقانون الدولي؛ حيث يقوم هذا المبدأ على حق الولايات أن تحدد ما هي مصالحها وما هي المصادر التي تهددها أو يحتمل

وحرمان الإرهابيين من الملجأ والمأوى؛ بمهاجمة مراكزهم الإدارية والمالية، وهذا يعني أن تكون القوات الأمريكية قادرة على محاربة الابتزاز والتهديدات من قبل أولئك الذين يمتلكون أسلحة الدمار الشامل، ومن الإرهابيين<sup>(٥٢)</sup>.

وفي مايو ٢٠٠١، وقبل أحداث سبتمبر، صرح بوش في خطابه في الجامعة الوطنية للدفاع "أنه لا يمكن أن يستند الردع بعد اليوم إلى التهديد بالرد الانتقامي النووي فقط، ودعا إلى إيجاد مفاهيم جديدة للردع تعتمد على القوات الهجومية والدفاعية"، وقد أكد الخبراء الاستراتيجيون الأمريكيون من قبل أحداث سبتمبر على أنه بغية الاستجابة إلى التهديدات المعاصرة والناشئة؛ فإن على الولايات المتحدة أن تغير طريقة تفكيرها بالنسبة للردع وكيفية ممارسته، وأنه ينبغي إعادة تصميم أساليب الردع لجعلها مستبقة للأحداث بدلاً من أن تكون رد فعلية<sup>(٥٣)</sup>.

إن ما تريد الدراسة أن تخلص إليه هو أن عملية مراجعة استراتيجية الردع والاحتواء وتطوير استراتيجية ذات مفاهيم جديدة قائمة على استباق الأحداث، والاعتماد على القوات الهجومية كانت عملية قائمة ومحل دراسة وبحث وإعداد قبل ١١ سبتمبر، الذي أطلق العنان لظهورها معتمدة على ذرائع ومبررات نابذة من أحداث ١١ سبتمبر.

وإلى جانب هذا التحول في الاستراتيجية الأمريكية القائم على الضربات الوقائية، برز تحول آخر أسماه وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد بالتحول الجذري الاستراتيجي في الأولويات الهجومية والدفاعية، ويتمثل في

مطروحة من قبله ومنذ نهاية الحرب الباردة؟

الواقع أن انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ قد أوجد أوضاعاً جديدة تماماً، وأثار العديد من التساؤلات، كان من أبرزها: كيف سيتم تسيير مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وكيف ستواجه التداعيات التي قد تترتب عليها، وكيف يمكن للولايات المتحدة التعامل مع هذه المرحلة بالحفاظ على السلام والنفوذ معاً؟ وقد طرحت في هذا الإطار فكرة الهجوم الوقائي في عهد الرئيس السابق بيل كلينتون عام ١٩٩٤، ولكن الأمر لم يتجاوز مجرد طرح الفكرة، إن لقي الاقتراح قبولاً من جانب البنتاجون، واستمر الاقتراح مطروحاً للنقاش والحوار في السنوات التالية لطرحة.

وفي مجال البحث عن استراتيجية جديدة لأمن الولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين صدر تقرير من لجنة متخصصة في إبريل عام ٢٠٠٠ حول هذا الموضوع، وقد طرح التقرير مجموعة من النقاط والأفكار يمكن اعتبارها إرهابات أولية أرست المقدمات لوثيقة الأمن القومي الأمريكي بشأن المبدأ الاستراتيجي الخاص بالهجوم الوقائي؛ حيث ورد فيها أن الولايات المتحدة عليها أن تسعى إلى تعميق الإجماع الدولي ضد الإرهاب وضد الدول الداعمة له، وعليها أن تعمل مع الآخرين في تعاون أممي ومخابراتي وعسكري وثيق؛ بهدف إفشال المخططات الإرهابية المحتملة،

الرئيس بوش للوفاء بالوعود التي قطعها لمراكز القوة التي دعمته، وكانت أحداث سبتمبر الفرصة السانحة التي أتاحت لبوش اتخاذ القرار الذي ظل متردداً في اتخاذه تحسباً لرد فعل الحلفاء الأوربيين، وأيضاً روسيا والصين.

وهكذا فإن ما تخلص الدارسة إليه أن الدفاع المضاد للصواريخ الباليستية من ناحية، والضربات الوقائية من ناحية أخرى، هما جناحا الاستراتيجية الأمريكية دون أن يعني ذلك أنهما كانا وليدي لحظة ١١ سبتمبر، ولكن هذه اللحظة أتاحت الفرصة للولايات المتحدة للإعلان عن تبنيهما دون أدنى مراوغة أو تردد، ودون أدنى حرج بعد أن كان قد تم الإعداد لهما مسبقاً.

#### ٤- دور الحلفاء في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة:

يحظى الحلفاء بدور محوري في الاستراتيجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر، وهو الأمر الذي تؤكد وثيقة الأمن القومي الأمريكي؛ حيث تشير في بندها الثامن إلى أن الولايات المتحدة سوف تنفذ استراتيجيتها من خلال إنشاء ائتلافات coalitions تكون واسعة بقدر الإمكان، وتؤكد الوثيقة أن الولايات المتحدة لا يمكنها تحقيق الكثير من المنجزات التي تدوم في العالم، دون التعاون المستديم مع حلفائها وأصدقائها في كندا وأوروبا، (وهي مركز لاثنتين من أقوى

انتقاء الحاجة إلى زيادة عدد الصواريخ الهجومية الباليستية الأمريكية من مواجهة نظيرتها الروسية، وضرورة الاستعاضة عن ذلك بتطوير الدفاعات الصاروخية الاستراتيجية القادرة على حماية الولايات المتحدة والدول الحليفة لها، بما يعكس التبدل الحاسم في نوعيات الأعداء بعد أن أثبتت أحداث ١١ سبتمبر أن الإرهابيين لم يرتدعوا بالترسانة الأمريكية الضخمة من الصواريخ الباليستية الاستراتيجية العابرة للقارات، لهذا يتعين على الولايات المتحدة أن تعمل على صياغة وسائل وأساليب جديدة للردع وأنماط متطورة من القدرات الهجومية والدفاعية على حد سواء<sup>(٥٤)</sup>.

في هذا الإطار جاء انسحاب الولايات المتحدة الأحادي الجانب من معاهدة منع انتشار الصواريخ العابرة للقارات؛ بما يسمح لها ببدء عمليات تطوير وإنتاج ونشر منظومات الدفاع المضاد لصواريخ الباليستية لصد أي هجوم خارجي في هذا الإطار يقول بوش: "إن الدفاع عن وطننا والدفاع المضاد للصواريخ هما جزء من نظام تعزيز أمننا، وهما أولويتان جوهريتان للولايات المتحدة"<sup>(٥٥)</sup>، ولكن مما تجدر الإشارة إليه أن الدفاع الأمريكي ضد الصواريخ العابرة القارات كان موضوعاً رئيسياً في حملة بوش الانتخابية عام ٢٠٠٠، والدعم الواسع الذي يحظى به المشروع في صفوف أعضاء مجلس النواب الجمهوريين، وفي أوساط الصناعات العسكرية الأمريكية مارس ضغوطاً على

تعرض الحلفاء للخطر وزيادة مرونة هياكل القيادة؛ لتتمكن من تلبية الاحتياجات العملية الجديدة<sup>(٥٦)</sup>.

وتطبيقاً لهذه الاستراتيجية فيما يتعلق بتوسيع الحلف وتطوير مهامه أعلن حلف الأطنطي في قمته الأخيرة في مدينة براج الموافقة على انضمام سبع دول من شرق ووسط أوروبا (من بينها دول البلطيق الثلاث) ليرتفع عدد أعضاء الحلف إلى ست وعشرين دولة، كما أقر الحلف مبدأ إنشاء قوة للتدخل السريع يمكنها العمل في مواجهة الظروف الطارئة<sup>(٥٧)</sup>.

واللافت للنظر أن موجة التوسيع التي تمت أخيراً، والتي ربما لن تكون الأخيرة قد اخترقت ما سبق لموسكو تسميته بالخطوط الحمراء من عملية توسيع الحلف؛ فموسكو التي اتخذت قرار تفكيك حلف وارسو، رأت في البداية أن الناتو ليس لديه أي مبرر للوجود بعد أن تفكك حلف وارسو، وطالبت أكثر من مرة بتفكيك هياكل الحلف مؤكدة أنه لم يعد ثمة ما يهدد أمن دول شمال الأطنطي، ولكن عندما أصرت الولايات المتحدة، ومعها عدد من دول الحلف على عدم تفكيكه بل تدعيمه وتوسيع عضويته؛ فقد اشترطت روسيا حينذاك عدم التفكير في ضم أي من دول الاتحاد السوفيتي السابق. ومن ثم، فإن روسيا تعارض بصفة عامة عملية التوسيع، وبصفة خاصة ضم أي من دول الاتحاد السوفيتي السابق، ومن بينها دول البلطيق. وقد أكدت موسكو مراراً أن دول

المنظمات في العالم، وأكثرها مقدرة: حلف الأطنطي الذي كان منذ تأسيسه مركز الأمن عبر الأطنطي، وما بين الدول الأوروبية، والاتحاد الأوروبي الذي يعد شريكاً للولايات المتحدة في انفتاح التجارة العالمية).

وتؤكد الوثيقة أن هجمات سبتمبر شكلت هجوماً على حلف الأطنطي، وقد أدرك الحلف ذلك عندما لجأ للمرة الأولى في تاريخه إلى المادة الخامسة من المعاهدة المتعلقة بالدفاع عن النفس، وإذا كانت المهمة الأساسية للحلف -وهي الدفاع الجماعي لتحالف الديمقراطيات عبر الأطنطي- تبقى على ما هي عليه، إلا أن الناتو عليه أن يطور هياكل ومقدرات جديدة لتنفيذ تلك المهمة في ظل الظروف الجديدة، ومن ثم يجب على الحلف بناء القدرة على نشر قوات ذات قابلية عالية على التحرك، ومدربة خصيصاً للرد على أي تهديد يوجه ضد أي دولة من دول الحلف، وعلى الحلف أن يكون قادراً على العمل حيثما يجرى تهديد لمصالح الدول الأعضاء وأن ينشئ ائتلافات أخرى تعمل تحت سلطة الحلف إلى جانب مساهمة في الائتلافات القائمة على مهام محددة، ولتحقيق هذه المهام توصي الوثيقة بعدة أمور من أهمها؛ توسيع عضوية الحلف وتطوير عمليات التخطيط والاستفادة من الفرص التكنولوجية واقتصاديات النطاق في الإنفاق الدفاعي؛ بحيث يتم تحويل قدرات القوات العسكرية للحلف لتتمكن من السيطرة على المعتدين المحتملين، وتقليص درجة

مواقف قوى كبرى من عملية توسيع الحلف الآن، وفي المستقبل<sup>(٥٨)</sup>.

وإذا كانت الولايات المتحدة لم تفضل الاستعانة بحلف الأطنطي خلال عملياتها في أفغانستان، فإن الحديث يدور الآن حول دور الحلف في الحرب المحتملة ضد العراق، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى إعلان مسؤولين بارزين في قيادة الحلف أن دول الحلف تدرس حالياً أربعة سيناريوهات قدمتها الولايات المتحدة حول إمكان قيام الناتو بمهام عسكرية في حالة شن حرب ضد العراق، وتتضمن هذه المهام التي ترغب واشنطن في قيام الحلف بها في حال شن الحرب ضد العراق:

أ- حماية تركيا من التهديد بضربة انتقامية من جانب العراق.

ب- استخدام منشآت التخطيط التابعة لحلف الأطنطي؛ لتنسيق الجهود، مثل: النقل البحري أو الجوي للقوات والمعدات، وعملية التزود بالوقود في الجو، أو توفير غطاء جوي للقوات البرية.

ج- توفير قوات من أجل تعزيز السلام، والمساعدة في بناء العراق في مرحلة ما بعد صدام حسين.

وكانت دول الحلف قد تعهدت باتخاذ "إجراءات فعالة" لمساندة الولايات المتحدة ضد العراق خلال قمة براج في شهر نوفمبر، وصرح نيكولاس بيرنز السفير الأمريكي لدى الناتو بأن واشنطن ترحب

البلطيق خطوط روسية حمراء، تجاوزها سيرتب رد فعل روسياً خارج سياق الحوار، وذلك نظراً لأن انضمام هذه الدول إلى الحلف يضع الحلف على الحدود الروسية مباشرة، بل على مسافة عدة كيلو مترات من مدينة سانت بطرسبرج العاصمة الثانية لروسيا، وهو ما تحقق بموجب قرار القمة الأخيرة، فماذا كان موقف روسيا؟

لقد تمثل الموقف الروسي في التأكيد على أنها لن تضخم من الخطوة، وسوف تواصل تعاونها مع الحلف، فهناك هموم مشتركة تعمل روسيا على مواجهتها بالتنسيق مع الحلف. وأكد وزير الخارجية الروسي إيغور ايفانوف "أن روسيا لم تعد ترى تهديداً في توسيع الحلف". وهكذا يبدو أن حلف الأطنطي قد عثر على مبرر الوجود والعمل كمصدر جديد للتهديد، مصدر تنفق عليه دول الحلف كافة، ودول أوروبا من غير الأعضاء في الحلف، وتستفيد منه روسيا. فالحلف يركز على محاربة الإرهاب، ويتوسع إلى دائرة الأصولية، وهي دائرة تلتقي حولها الولايات المتحدة وروسيا، وتستفيد الأخيرة كثيراً من ذلك عبر توظيف القضية في حسم الصراع الدائر في الشيشان، لقد وجدت دول كثيرة في مصدر التهديد الجديد الذي حدده الحلف ما يحقق مصالحها، ويمكنها من العمل بحرية والحصول على معونة في تحقيق هدف بات يمثل نقطة التقاء بين خصوم الأمم، وهذا الالتقاء هو ما يفسر تبدل

بدور سياسي، ومشاركة عسكرية فعالة للحلف في حال اندلاع حرب في العراق<sup>(٥٩)</sup>.

إلى جانب الحلفاء الأوربيين، تؤكد الولايات المتحدة على أهمية تحالفاتها مع الدول الآسيوية، فتشيد بلجوء استراليا إلى معاهدة استراليا- نيوزيلندا- الولايات المتحدة (إنزوس) لتعلن أن هجمات سبتمبر كانت هجوماً موجهاً لاستراليا ذاتها وقيامها بإرسال أفضل القوات القتالية للمشاركة في عملية "الحرية الدائمة"، كذلك تشير الولايات المتحدة إلى مستوى الدعم اللوجستي العسكري الذي تقدمت به اليابان وكوريا في غضون أسابيع من هجمات سبتمبر، كما تشيد بشركائها في التحالف تايلاند والفلبين وسنغافورة ونيوزيلندا، وبالتالي فقد أثبتت الحرب ضد الإرهاب من المنظور الأمريكي أن تحالفات الولايات المتحدة في آسيا لا تمثل دعامة للسلام والاستقرار الإقليمي فحسب، ولكنها تحالفات مرتبة وجاهزة للتعامل مع بروز تحديات جديدة<sup>(٦٠)</sup>.

وعلى جانب آخر، تشير وثيقة الأمن القومي الأمريكي إلى أن الولايات المتحدة متنبهة إلى احتمال تجدد الأنماط القديمة من التنافس بين الدول العظمى، وتشير في هذا الصدد إلى روسيا والهند والصين باعتبارها دولاً عظمى محتملة تسير في خضم عملية تحول داخلية.

فيما يتعلق بروسيا، تؤكد الوثيقة أنه لم تعد روسيا والولايات المتحدة عدوتين استراتيجيتين، وأن الولايات المتحدة تسعى

لإعادة تركيز علاقاتها بروسيا على المصالح والتحديات المشتركة الناشئة منها والمحتملة، ومن ثم فهي تسعى إلى توسيع مجالات التعاون مع روسيا والذي كان قد بدأ في التوسع في شن الحرب العالمية ضد الإرهاب، كما تعمل على تسهيل دخول روسيا إلى منظمة التجارة العالمية، هذا بالإضافة إلى ما كان قد تم من إنشاء مجلس حلف الأطنطي-روسيا بهدف تعميق التعاون الأمني بين روسيا والولايات المتحدة وأوروبا، ولكن تظل هناك مشكلات في العلاقة مع روسيا تتعلق بمدى التزام روسيا بالقيم الأساسية لديمقراطية السوق الحرة، وسجلها الملتبس في محاربة انتشار أسلحة الدمار الشامل الذي يثير قلق الولايات المتحدة.

أما الهند فقد أجرت الولايات المتحدة تحولاً في علاقتها الثنائية معها، التي تربطها بها مصالح عديدة من أهمها مصلحة محاربة الإرهاب، والعمل على قيام آسيا مستقرة استراتيجياً، وإن كانت تظل هناك اختلافات بين الدولتين، أهمها: ما يتعلق بتطوير الهند لبرامج إنتاج الأسلحة النووية والصواريخ، ولكن الوثيقة تؤكد أنه من خلال شراكة قوية مع الهند، فإنه يمكن معالجة أي اختلافات بشكل أفضل.

وبالنسبة للصين تؤكد الوثيقة على أن علاقة الولايات المتحدة بالصين شكل جزءاً مهماً من استراتيجيتها لتشجيع الاستقرار والسلام والازدهار في منطقة آسيا-المحيط الهادي، وتشير الوثيقة إلى أن الولايات

أساسيين للنجاح في الحرب ضد الإرهاب، ومن ثم كان تصميم بوش وإدارته على بناء ائتلاف واسع النطاق منذ البداية لضرب القاعدة وطالبان؛ فوفقاً للكثير من المفكرين الأمريكيين فإن ابن لادن لديه معسكرات للتدريب وقواعد عديدة في أفغانستان، ولكن في دول أخرى فإن وجود القاعدة غير محدد وغير واضح، كذلك فإن هناك إلى جانب القاعدة منظمات إرهابية أخرى ينبغي وضعها تحت المراقبة والمبادرة بالهجوم عليها إذا ما بدا أنها مستعدة لضرب الولايات المتحدة أو حلفائها، أو إذا اتضح أنها مستعدة للتحالف مع القاعدة، ولكن لن يكون دائماً من الممكن أو من الضروري أن تقوم الولايات المتحدة بهذا الهجوم. ومن ثم، فإن القوات العسكرية وقوات البوليس المتحالفة تعد أدوات أكثر ملاءمة للقبض على الإرهابيين الذين يعملون داخل حدودهم القومية من القوات الأمريكية؛ حيث إن لديها معلومات ليست لدى الولايات المتحدة، كما أنها تعلم الأرض والشعب بصورة أفضل. كذلك فالجهود ينبغي أن تبذل لإضعاف المنظمات الإرهابية عن طريق مهاجمة بناها التحتية؛ أي أن الطرق التعاونية والسرية يمكن أن تستخدم لحرمان هذه الجماعات من مدخل للأموال والعتاد<sup>(٦٢)</sup>.

ويدرك الفكر الاستراتيجي الأمريكي أنه ليس من السهل دائماً الحصول على حلفاء؛ فخلال الحرب الباردة سعت الدول المجاورة والمهددة من جانب الاتحاد السوفيتي سريعاً

تتعاون مع الصين حالياً؛ حيث تتوافق مصالحهما بما في ذلك الحرب الجارية على الإرهاب، وتعزيز الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، إلا أنه على الجانب الآخر تنتقد الوثيقة الأمريكية الخيارات الأساسية للصين حول طبيعة دولتهم، وسعيها لتطوير قدرات عسكرية متطورة، تتيح لها تهديد جيرانها. وترى الولايات المتحدة أن هذا المسار تخطاه الزمن، ولن يؤدي بالصين لتحقيق العظمة القومية، وترى أن الحرية الاجتماعية السياسية هي المصدر الوحيد لهذه العظمة، كما تشير الوثيقة إلى مجالات أخرى للاختلافات مع الصين، من أهمها: الملف التايواني وملف حقوق الإنسان، ومدى الالتزام بالتعهدات الخاصة بمنع الانتشار.

ومن خلال تناول الوثيقة للدول الرئيسية الثلاث التي تمثل دولاً عظيمة محتملة؛ وهي روسيا والصين والهند، فإنه يلاحظ أن ما يجمع الولايات المتحدة بهذه الدول الثلاث بات عدواً مشتركاً لها جميعاً؛ وهو الإرهاب. ومن ثم، فإنه أيًا كانت مساحة الاختلاف مع هذه الدول إزاء بعض القضايا، إلا أن هذا العدو المشترك أصبح هو الموحد بينها، وأصبح هو القادر على جمعها سوياً في أعمال مشتركة تصب في بوتقة محاربة الإرهاب بالمفهوم الأمريكي.

والواقع أن الفكر الاستراتيجي الأمريكي، والذي يقوم بدور المرشد والهادي للاستراتيجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر، يؤكد بشدة على أهمية الحلفاء باعتبارهم



عدم قدرتها على إرضاء جميع الدول المطلوب انضمامها للائتلاف، والتي ربما يكون بعض منها أطرافاً في صراع إقليمي واحد، ومن ثم لن تستطيع مكافأة أحدهم على حساب الآخر، ولذلك ينصح المفكرون الولايات المتحدة بضرورة أن تكون أكثر انضباطاً في اختياراتها، وأن تستمع وتقدر الرؤى المختلفة للآخرين<sup>(٦٣)</sup>.

والجدير بالذكر أن فكرة التحالف في إطار الاستراتيجية الأمريكية الجديدة القائمة على محاربة الإرهاب قد تحولت لتصبح ائتلافات وقتية تقرر الولايات المتحدة وقتها ومداهها والغرض منها ونهايتها، ومن ثم فإن الائتلاف الذي تشكل لدعم الولايات المتحدة في حربها ضد أفغانستان ليس هو نفسه بمكوناته ذلك الائتلاف الذي سيدعم الولايات المتحدة إذا ما قررت العدوان على العراق<sup>(٦٤)</sup>.

وجدير بالذكر أيضاً أنه إذا كانت الولايات المتحدة حريصة على توفير دعم لها من جانب الحلفاء في إطار ائتلافات وقتية متغيرة حسبما تقتضى الحاجة؛ فإن ذلك لا يعني التزام الولايات المتحدة بالعمل بشكل متعدد الأطراف، والواقع فإن لهذا التصور جذوره في الفكر اليميني المحافظ الأمريكي الذي تعتقه إدارة بوش، والذي يقوم على أساس النظر بعين الشك إلى التحالفات الدولية والعمل الدولي المشترك، أو التنسيق الدولي، وخاصة في العمليات العسكرية، ويرون أن الحلفاء قد يصبحون مصدراً

للتحالف مع الولايات المتحدة. وخلال حرب الخليج الثانية، فإن الدول العربية لم تكن في حاجة إلى كثير من الإقناع لكي تشترك في ائتلاف إلى جانب الولايات المتحدة، ولكن الحرب ضد الإرهاب هي أكثر صعوبة، إن العمل الإرهابي للقاعدة تم توجيهه للولايات المتحدة، ولكن رغم ذلك فإن الهجمات سواء في الداخل أو الخارج طالعت العديد من المواطنين الأجانب؛ ومن ثم فالدول التي كانت ضحايا للجماعات الإرهابية قد أبدت استجابة جيدة لمطالب الولايات المتحدة بالمساعدة مثل روسيا، الهند والصين، ولكن الولايات المتحدة تريد أيضاً مساعدة الدول التي يعتقد قادتها أنهم ليسوا أهدافاً للإرهابيين، أو التي قد يتعاطف مواطنوها مع القاعدة، وتحتاج الولايات المتحدة للأصدقاء، ومن ثم ينبغي أن تفاضل **prioritize** بين العديد من مبادرات السياسة الخارجية والسياسة الدفاعية؛ نظراً لأن هذه المبادرات غالباً ما تعادى حكومات وشعوباً أخرى. إن كل الحكومات التي تكون مساعدتها مطلوبة سواء كانت ديمقراطية أو غير ديمقراطية ينبغي أن يتم التعامل مع شعوبها **with their own publics**، ومن ثم ينبغي أن تجد الولايات المتحدة طرقاً لكي تشرح من خلالها لشعوب هذه الدول كيف أن التعاون ضد هؤلاء الإرهابيين هو لصالحهم، ولكن المعضلة التي يمكن أن تواجه الولايات المتحدة في مجال تكوين الائتلافات المطلوبة لمواجهة الإرهاب هي

وبالتالي فقد برز الطابع العسكري للاستراتيجية الأمريكية الجديدة خلال الحرب الأفغانية، ثم بدأت تتضح بشائره فيما أعلن من مبادئ وخطط ورؤى في مقدمتها مبدأ الضربات الوقائية ضد من تعتبرهم واشنطن أعداءً لها، يهددون أمنها ومصالحها، وفيما تشرع فيه من بناء حائط الصواريخ بعد الانسحاب من معاهدة حظر انتشار الصواريخ، ويتأكد هذا الطابع فيما أعلنه الولايات المتحدة، وفيما تعد له من حملة عسكرية ضد العراق، وما يليها من حملات أخرى ضد أهداف أخرى.

وفي الواقع، فإن المؤسسة العسكرية الأمريكية تشهد الآن ومنذ أحداث 11 سبتمبر مرحلة تحول جذري على صعيد عقيدتها الاستراتيجية والعملياتية وتكتيكاتها القتالية وأنها الحربية والإدارية بصفة عامة. ويرى البعض أن التحولات العسكرية الجارية ربما تماثل من حيث طابعها الشمولي وتأثيرها العميق بعيد المدى تلك التي حدثت لآلة الحربية الأمريكية ولعقيدتها القتالية عقب الحرب العالمية الأولى، وإذا كانت الولايات المتحدة قد عمدت بعد حرب تحرير الكويت إلى تبني مجموعة من المفاهيم العسكرية الجديدة تشكل في مجموعها ما أصبح يعرف باستراتيجية الحرب في مسرحين؛ فإنه بعد أحداث سبتمبر أصبح المفكرون الأمريكيون يرون أن تلك الاستراتيجية، وما تضمنته من تعديلات وتطويرات جزئية لم تعد كافية

للضرر أكثر من النفع، ومن ثم يؤمن المحافظون بأهمية التصرف بشكل فردي، ودون الحاجة للحلفاء طالما أن ذلك يحقق مصالح الولايات المتحدة<sup>(٦٥)</sup>، وربما أن ذلك يفسر جزئياً عدم ميل إدارة بوش الاستعانة بقوات من حلف الناتو في الحرب ضد أفغانستان؛ حيث إنها لم ترغب في تعقيد مهمتها هناك بالصعوبات التي تفرضها ضرورات التعاون مع ثماني عشرة دولة هي أعضاء الناتو<sup>(٦٦)</sup>، كما يفسر لنا أيضاً إعلان المسؤولين الأمريكيين صراحة أن بلادهم لن تتردد في القيام بعمل عسكري منفرد ضد العراق؛ إذا كانت مصالحها تقتضي ذلك، بعض النظر عن المواقف الدولية والإقليمية الراضة<sup>(٦٧)</sup>.

#### ٥- القوة العسكرية الأداة الأولى لتنفيذ

#### الاستراتيجية الأمريكية:

تشير التحولات في السياسة الأمريكية إلى إعلاء دور وزارة الدفاع والمجالس المختلفة المرتبطة بها، في مقابل تآكل دور وزارة الخارجية في توجيه السياسة الخارجية وإدارتها، ولهذا دلالة كبيرة تشير إلى صعود القوة العسكرية لتصبح الأداة الأولى للسياسة الخارجية الأمريكية، الأمر الذي يشير بدوره إلى تحول في استراتيجية الولايات المتحدة العالمية.

ويرتبط ذلك بالضرورة بتركيز الاستراتيجية الأمريكية على دور القوات المسلحة للولايات المتحدة؛ باعتبارها مكوناً بالغ الأهمية في الاستراتيجية الأمريكية،

يشتمل عليه هذا الخيار من احتلال عاصمة ذلك العدو وتغيير نظام الحكم فيه".

بعد ذلك يشير رامسفيلد إلى العراق ويعتبره حالة خاصة مختلفة ومستمرة لم تتغير برغم تغير الاستراتيجية العامة، ومن ثم فهو يحتفظ بخيار تنفيذ هجوم شامل كاسح واحد يغير النظام الحاكم وكأنه هو الخيار المعد للتعامل خصيصاً مع العراق، وهذا ما يتضح مما كشفه رامسفيلد من أبعاد مختلفة كامنة وراء التوجه الاستراتيجي الجديد. فبعد حديثه بوضوح عن العراق، فإنه يتحدث عن عدو مجهول قائلًا: "علينا أن ندرك أن الأمور لم تعد على قدر الوضوح الذي كانت تتسم به من قبل، فالتحول الذي نواجهه حاليًا صعب ومعقد؛ حيث يتعين علينا أن ندافع عن بلادنا ضد عدو مجهول وغير محدد أو مرئي وغير متوقع.. إن هذه المهمة قد تبدو مستحيلة للوهلة الأولى، ولكنها ليست كذلك، بل هي تفرض علينا أنماطاً جديدة من التفكير وأساليب التخطيط ووسائل العمل الجريء؛ وبذلك يصبح في مقدورنا ردع أعدائنا وإحراق الهزيمة بهم حتى قبل أن يتمكنوا من تهديدنا".

وهذه العبارة الأخيرة تشير إلى استراتيجية الضربات الوقائية التي تبلورت بشكل واضح مؤخرًا، والتي تتطلب كما يرى رامسفيلد توفير الحماية الدفاعية لأراضي الولايات المتحدة وقواعدها في الخارج، الأمر الذي يتطلب بدوره تأمين القدرة على نشر القوة الأمريكية واستمرار بقائها في مسارح العمل العالمية البعيدة عن الولايات المتحدة<sup>(٦٨)</sup>.

ويتوافق هذا التحول في العقيدة العسكرية الأمريكية مع تحول مواز في الموازنة

لوضع الولايات المتحدة وألتهن الحربية في موقع تستطيع من خلاله مواجهة تحديات العالم الجديدة وتهديداته. وقد عبر عن ذلك رامسفيلد في مقال نشر في عدد مايو/يونيو ٢٠٠٢ في الـ فورين أفيرز تحت عنوان "التحول العسكري"، والذي أكد فيه أنه قد ثبت عملياً أن استمرار الاعتماد على استراتيجية الحربيين الإقليميتين لم يعد ممكناً، وأنه بات من الضروري الاعتماد على استراتيجية جديدة تلائم ظروف القرن الحالي ومتطلباته ويستطرد: "لقد كانت الاستراتيجية الحربية ملائمة للوضع الذي برز مباشرة عقب انتهاء الحرب الباردة، وقد أدت عرضها آنذاك بصورة جيدة تماماً ولكنها باتت تهدد الآن بأن الحفاظ على استعدادنا بشكل زائد عن اللازم لخوض نزاعين محددتين يجعلنا مفتقرين في المقابل، إلى ما يكفي من درجات الاستعداد والجاهزية لمواجهة التحديات غير المتوقعة في عالم القرن الحادي والعشرين الذي نعيش فيه".

ثم يلخص رامسفيلد التعديل الأساسي الذي تتطوي عليه الاستراتيجية الأمريكية الجديدة بقوله: "لقد اكتشفنا أنه من الأفضل الإعداد لمواجهة تحديات المستقبل من خلال تقويم جديد وأكثر واقعية لاحتياجاتنا القتالية يعوضنا عن الاحتفاظ بوحدة عسكرية تكفي لتشكيل قوتي احتلال رئيسيتين، لذلك قررنا تركيز المزيد في الاهتمام على توفير الردع المطلوب من أربع مسارح حيوية، ومساندة ذلك الردع بالقدرة اللازمة لإحراق الهزيمة الحاسمة والسريعة بعدو واحد أو أكثر في وقت واحد، وإلى جانب ذلك قررنا أن نعمل على الاحتفاظ بخيار تنفيذ هجوم شامل كاسح واحد في أي وقت من الأوقات ضد عدو محدد بما

لتحقيق الانتصار في حروب الغد". ويعكس هذا التصريح تعاضم الروح العسكرية ونزعات الهيمنة العالمية.

هكذا، فإن الولايات المتحدة أصبحت أن القوة ضرورة وشرعية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، وهذا الأمر لن يتحقق إذا لم تتوفر مستلزماته، وفي مقدمتها زيادة حجم الإنفاق العسكري وتطوير الأسلحة الجديدة<sup>(٦٩)</sup>.

وإلى هنا، فإنه ينبغي الإشارة إلى ملاحظتين هامتين:

١- أن الاتجاه نحو إعلاء وزن وزارة الدفاع وإعطاء الأولوية للأداة العسكرية في إدارة وتنفيذ السياسة الخارجية هو اتجاه بدأ يبرز في السياسة الخارجية وفي إطار الاستراتيجية الأمريكية منذ ما قبل ١١ سبتمبر، وتحديداً مع مجيء إدارة بوش إلى السلطة في بداية عام ٢٠٠١؛ حيث أتت هذه الإدارة بأفكار جديدة في مجال الدفاع والأمن القومي، وركزت على إدخال تعديلات مهمة على استراتيجية الأمن القومي، وانصبت هذه التعديلات على ثلاثة مجالات أساسية: بناء القوات المسلحة، ودور القوة العسكرية في تحقيق أهداف الأمن القومي، وتحديد مصادر التهديد. وقد اندرجت معظم هذه التعديلات ضمن عملية المراجعة الدورية التي تتم كل ربع قرن للسياسة الدفاعية الأمريكية، والتي كان النقاش السياسي والعسكري والعلمي قد احتدم بشأنها منذ أواخر

الأمريكية، بما يعكس تزايد الإنفاق العسكري زيادةً تُعدُّ هي الأكبر منذ ولاية الرئيس السابق ريجان. فقد أحال الرئيس بوش مشروع الموازنة الفيدرالية لعام ٢٠٠٣ إلى الكونجرس، والتي بلغت ٣,١٣ تريليون دولار من بينها ٣٧٩,٣ مليار تتجه إلى وزارة الدفاع (بما يوازي ٤٠% من إجمالي الإنفاق العسكري في العالم). وتعكس هذه الموازنة -من ناحية- العسكرية المتعاظمة للاقتصاد الأمريكي وتعاضم دور المجتمع الصناعي العسكري بعد تضائله عشية انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية حقبة الحرب الباردة، هذا المجمع الذي يقف وراء برنامج تسليحي طويل المدى يرتبط بالتحويلات في الاستراتيجية العسكرية الأمريكية، والتي تعطي أولوية كبيرة لتحديث الأسلحة بهدف الاستعداد الأفضل للحروب غير التقليدية. وفي إطار مشروع موازنة وزارة الدفاع للعام المالي ٢٠٠٣ تعطي الولايات المتحدة أهمية استثنائية للحملة ضد الإرهاب؛ حيث تضمن المشروع بنداً من ٢٧,٢ مليار دولار لهذا الغرض.

وعلى خلاف معظم الميزانيات السابقة، فإن هذه الميزانية اتسمت بوجود عجز كبير فيها، الأمر الذي سيدفع إدارة بوش إلى محاولة تقليص الإنفاق في مجالات أخرى غير النفقات العسكرية التي لن تتنازل الإدارة عنها تحت أي ذرائع. كما يقول رامسفيلد: "إننا نحتاج اليوم -ليس فقط- لتحقيق الانتصار على الإرهاب، ولكن لأن نكون مستعدين

أحداث ١١ سبتمبر ورد فعل تاليًا لهذه الأحداث.

٢- أن إدارة بوش - وإن كانت قد أعطت الأولوية للأداة العسكرية في تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية، إلا أن ذلك لا يعني عدم توظيف الأدوات الأخرى، وفي مقدمتها الأداة الدبلوماسية. فقد لجأت الولايات المتحدة إلى استخدام الدبلوماسية لتحسين صورتها فيما أصبح يعرف بالدبلوماسية العامة **gratis diplomacy**، وفي هذا الإطار يؤكد كثير من المفكرين الأمريكيين أن مشكلة الصورة **image** ينبغي أن ينظر إليها على أنها عنصر حيوي من عناصر الأمن القومي. فالدفاع عن الأراضي الأمريكية، ومطاردة وتدمير الإرهابيين، واستخدام الدبلوماسية العامة لتوفير الدعم والتأييد التحالفي للولايات المتحدة، وتقليل جاذبية الإرهاب هي جميعها عناصر مختلفة في نفس المعركة. وفي هذا الإطار، فإن هناك حاجة إلى أعمال الدبلوماسية العامة من أجل توضيح وشرح أسباب اتجاه الولايات المتحدة للحرب ضد الإرهاب، ولتأكيد أن تأييدها هو في مصلحة الآخرين، كما هو في صالح الولايات المتحدة. ونظرًا لأن الإرهاب يعد تهديدًا للأمن القومي الأمريكي، فإن من المصلحة القومية أن تصيغ الولايات المتحدة وتدير سياستها الخارجية بطريقة تجعلها تتلقى في حربها

التسعينيات، وقد استمدت هذه التعديلات قوة الدفع أساسًا من عدد من الاعتبارات الهامة، يأتي في مقدمتها أن إدارة بوش أعطت أولوية قصوى لقضايا الدفاع والأمن القومي بدرجة تفوق بكثير ما أعطته لها إدارة كلينتون الديمقراطية السابقة.

وهكذا، فقد شهدت السياسة الدفاعية - كמكون هام من مكونات استراتيجية الأمن القومي الأمريكي - تحولات هامة في الشهور الأولى من حكم إدارة بوش، تمثلت في عدة أمور: التركيز على زيادة القدرات الحركية للقوات المسلحة، والتركيز على برنامج الدفاع الصاروخي، وإعطاء أولوية أكبر لمسرح العمليات الآسيوي، وأخيرًا تعديل المبدأ التي يقوم عليه بناء القوات؛ بحيث يتم التركيز على الانتصار بصورة حاسمة في حرب رئيسية واحدة مع الاكتفاء بتنفيذ عدد محدود من العمليات الأصغر في مناطق أخرى من العالم، وهو الأمر الذي كان رامسفليد قد أعلنه رسميًا أمام الكونجرس في يونيو ٢٠٠١ وقبل أحداث ١١ سبتمبر<sup>(٧٠)</sup>. وهكذا، يتضح أن كثيرًا مما أفصح وأعلن عنه بعد ١١ سبتمبر من تحولات في الاستراتيجية الدفاعية كان محل دراسة وبحث وصياغة قبل أحداث ١١ سبتمبر، التي جاءت لتفسح الفرصة أمام الولايات المتحدة لبلورة الأبعاد المختلفة والمنفردة في صورة استراتيجية جديدة متماسكة قد يعتقد البعض خطأ أنها وليدة

دوافع كامنة من الاستراتيجية الأمريكية وفي توجهات القيادة اليمينية المحافظة التي تولت الإدارة الأمريكية منذ مطلع عام ٢٠٠١، إنها دوافع متباينة، ولكنها في الواقع تتكامل سويًا لترسم خريطة الدوافع الأمريكية للحرب المعلنة على الإرهاب، وهذا ما يقود الدراسة إلى التحليل في القسم الثالث منها.

### ثالثاً- الدوافع وراء الحملة الأمريكية

#### على الإرهاب: رؤية تحليلية

إن الحملة الأمريكية على الإرهاب تقف وراءها مجموعة من الدوافع التي تتجاوز ما هو معلن من مكافحة الإرهاب، وتمتد إلى ما وراء ذلك بكثير. وفي هذا الإطار، يمكن رصد عدد من الدوافع المحركة للاستراتيجية الأمريكية بملامحها المحددة سابقاً، وذلك وعلى النحو التالي:

#### ١- السيطرة على منابع النفط من

##### آسيا الوسطى وحتى الخليج:

إن أحد الدوافع الرئيسية وراء الحملة الأمريكية ضد الإرهاب، والتي استهدفت أولاً أفغانستان، وتستهدف ثانياً العراق الآن، هو السيطرة على منابع النفط من قزوين إلى الخليج، وربما يمكن في ضوء ذلك فهم التصريحات الأمريكية بشأن بقاء قواتها في أفغانستان لعشرات السنين، وكذلك فهم التصريحات الأمريكية الأولية فيما يتعلق ببقاء القوات الأمريكية في العراق بقيادة تومي فرانكس إلى موعد غير محدد.

ومن ثم، فإن إسقاط نظام طالبان كان مجرد مقدمة لغرض أكبر وهو تشديد القبضة

ضد الإرهاب تعاوناً لا يمكن الاستغناء عنه من جانب الدول الأجنبية<sup>(٧١)</sup>.

إلى جانب الأداة الدبلوماسية تستخدم الولايات المتحدة سياسة الترهيب والترغيب (سياسية العصا والجزرة) في بناء ائتلافات مساعدة لها في حربها ضد الإرهاب، وذلك على نحو ما سيتضح تفصيلاً عند تناول الدراسة بالتحليل السياسات الأمريكية إزاء أفغانستان والعراق.

إن ما يمكن -إذن- أن تخلص الدراسة إليه في هذه القسم أن الكثير من توجهات الاستراتيجية الأمريكية التي تبلورت بعد ١١ سبتمبر، والتي اعتبرها الكثير من المفكرين أنها تمثل تحولاً شاملاً في السياسة الأمريكية لا تعدو أن تكون مجرد بلورة جيدة ورصينة لعدد من التوجهات التي كانت قد برزت من قبل ١١ سبتمبر ومنذ نهاية الحرب الباردة، ولم يكن يعلن عنها إلا بصورة متقطعة أحياناً ومستترة أحياناً أخرى، ولكن جاءت أحداث ١١ سبتمبر لتسمح لها بالبروز والظهور في أوضح وأكمل صورة، فإذا كان الأمر كذلك فهذا يدعو لإثارة التساؤل الآتي: ما هي الدوافع الحقيقية وراء الحرب المعلنة على الإرهاب؟ ما هي الدوافع الحقيقية التي دعت الإدارة الأمريكية وقبل ١١ سبتمبر لأن تصيغ العديد من التوجهات التي برزت على السطح بعد ذلك؟ لا بد -إذن- أن تأتي الإجابة متعلقة بأهداف راسخة وثابتة في السياسة الأمريكية، وفي توجهات القائمين عليها وسابقة على أحداث ١١ سبتمبر. إنها

فإن الطريق عبر أفغانستان يبدو أنه أكثر هذه الطرق جدوى بالنسبة للمصالح الأمريكية<sup>(٧٣)</sup>.

ومما يؤكد هذا التحليل تلك التصريحات التي أطلقها وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد وقائد القوات الأمريكية في أفغانستان تومي فرانكس "بأن القوات الأمريكية قد تبقى في أفغانستان لسنوات على غرار الوجود العسكري الأمريكي في كوريا". والمبرر الجاهز لاستمرار الوجود الأمريكي هو "الحيلولة دون أن تتحول أفغانستان مرة أخرى إلى قاعدة لتدريب الإرهابيين"<sup>(٧٤)</sup>.

أما بالنسبة للعراق التي ترقد على احتياطات نفط ضخمة، فإنه من الواضح أن البترول هو المحرك لغزوه، وبالتالي فإن الحرب الأمريكية المرتقبة ضد العراق هي حرب من أجل البترول. وإذا كان البعض يشكك في ذلك بالقول بأن الولايات المتحدة لديها ما يكفيها من البترول، سواء من مخزونها أو مما يصلها من مختلف أنحاء العالم فضلاً عن مصادر الطاقة البديلة، فإن ذلك مردود عليه بعدة أمور يمكن سردها على النحو التالي:

أ- من ناحية فإن الولايات المتحدة قد وصلت ومنذ سقوط الاتحاد السوفيتي إلى الوضع الذي جعلها القوة السياسية الأولى في العالم، وهي أيضاً القوة العسكرية الأولى في العالم بلا منازع، ولكن يبقى النظام الاقتصادي العالمي يتسم بوجود تعددية في القوى، والتي تتنافس بندية مع الولايات المتحدة: أوروبا الموحدة، الصين،

الأمريكية على منطقة ينابيع النفط من موقعها القديم في الخليج امتداد إلى موقعها الجديد الواعد في قزوين، ومن ثم فقد أرادت الولايات المتحدة إعادة صياغة موازين القوى وعلاقاتها والخريطة السياسية لمنطقة الوسط الإسلامي على نحو يؤمن حاجتها من النفط والغاز على مدى قرن قادم من الزمان، وعلى نحو أيضاً يحرم الصين وروسيا من الوصول إلى بترول بحر قزوين، وهو الأمر الذي يفسر بقاء القوات الأمريكية إلى الآن وحتى أجل غير محدد في أفغانستان<sup>(٧٥)</sup>.

أضف إلى ذلك أن أفغانستان لها أهمية استراتيجية فيما يتعلق بالسيطرة على أو نقل البترول في وسط آسيا، وقد جاء في تقرير لوكالة الطاقة الأمريكية الصادر في سبتمبر ٢٠٠١، وقبل أيام من هجمات سبتمبر " أن أهمية أفغانستان تنبع من موقعها الجغرافي كطريق لنقل صادرات البترول والغاز الطبيعي من آسيا الوسطى إلى البحر العربي عن طريق خط أنابيب يمر عبر أفغانستان، كما تشير مصادر أمريكية إلى أن أكثر الطرق جدوى من الناحية الاقتصادية والسياسية لنقل البترول والغاز الطبيعي هو الطريق الذي يمكن أن يمر بأفغانستان. فنقل بترول بحر قزوين عن طريق روسيا سوف يزيد من سيطرة روسيا على دول آسيا الوسطى وهو أمر لا ترحب به الولايات المتحدة، كما أن نقله عن طريق إيران سوف يدعم من الموارد الاقتصادية لإيران، وهو ما يتعارض مع هدف الولايات المتحدة بشأن عزل النظام الإيراني، وأخيراً فإن نقله عن طريق الصين - وهو الطريق الأطول - له مخاطر سياسية بالإضافة إلى تكلفته الاقتصادية المرتفعة، ومن ثم

ناحية، فشلت معظم التجارب الغربية الحديثة في توفير مصادر بديلة من الطاقة، وذلك وفق معايير تنافسية سواء من حيث الاحتياطات المتوفرة من هذه المصادر أو تكاليفها التجارية أو كفاءتها الإنتاجية أو نسب المخاطر البشرية والبيئية الناجمة والمحتملة من جراء استخدامها على نطاق واسع. ومن ناحية أخرى، لم تظفر معظم المحاولات الاستراتيجية الوقائية التي قننتها حكومات الدول الصناعية الكبرى ومؤسساتها المتخصصة في التقليل من اعتمادها الحساس على البترول وخاصة المستورد منه بشكل يحمي هذه الدول المستهلكة من أي تهديدات قد تعرض إمدادات البترول الخام الخارجية للاضطراب<sup>(٧٦)</sup>.

من ناحية أخرى، فإن البترول العربي يحتل في هذا الإطار أهمية خاصة، حيث إن المسار المستقبلي لإمدادات البترول سيعتمد بصورة عامة على بترول الأوبك وخاصة بترول الخليج العربي، وذلك انطلاقاً من معطيات محددة تتمثل في الخط التنزلي لإنتاج الولايات المتحدة من البترول، والهبوط الحاد في إنتاج الاتحاد السوفيتي السابق، وانخفاض إنتاج الدول غير الأعضاء في الأوبك عموماً (باستثناء النمو السريع لإنتاج البترول في النرويج، ولكون مكامن البترول المتوقع اكتشافها خارج الأوبك (ألاسكا، بحر النرويج، المكسيك، الاتحاد السوفيتي السابق) تبدو

اليابان. وهذا الوضع يثير قلق الولايات المتحدة، بل إن البعض يعتبر أنه يثير قلق الولايات المتحدة أكثر من قضية الإرهاب نفسها. وفي ضوء هذا التحليل، فإن الهدف الحقيقي من دخول القوات الأمريكية العراق والسيطرة عليه هو ضمان سيطرة الولايات المتحدة على موارد الطاقة الخاصة بمنافسيها على الساحة الاقتصادية في العالم، ومن ثم ضمان أحكام قبضها على العالم سياسياً وعسكرياً واقتصادياً<sup>(٧٥)</sup>.

ب- إن سيطرة الولايات المتحدة على بترول العراق يعنى إحكام سيطرتها على نفط الخليج بأكمله، ومن ثم سهولة التحكم في إنتاجه وتسعييره عند مستويات تلائم مصالحها.

ج- إذا كان البعض يحاول الترويج لفكرة تدهور أهمية البترول عامة والبترول العربي خاصة في ضوء وجود مصادر الطاقة البديلة، فإن هذا مردود عليه بالقول بأنه لا يوجد في الأفق ما يوحي بانحسار أهمية البترول في المستقبل المتطور والمتوسط، بل على العكس تماماً فإن مؤشرات الاستهلاك العالمي للطاقة النفطية خلال التسعينيات والتوقعات المستقبلية من تزايد الطلب العالمي على هذه المورد تشير إلى تحول هذه المادة إلى سلعة نادرة، حيث إن هناك نجاحات جزئية ومحدودة للجهود والمحاولات الكبيرة الرامية لتقليل الاعتماد الكثير على البترول منذ منتصف السبعينات. فمن



بعض أفرادها مثل الرئيس بوش ونائبه تشيني كان لهما تعامل مباشر مع شركات البترول الأمريكية<sup>(٧٩)</sup>.

## ٢- فرض الهيمنة الأمريكية وتحقيق السيطرة العالمية على مناطق العالم المختلفة:

إن هناك استراتيجية عالمية أمريكية منذ ما بعد الحرب الباردة تهدف إلى إعادة تشكيل التوازنات الأمريكية في مناطق متعددة من ناحية، وفرض الهيمنة والسيطرة العالمية من ناحية أخرى؛ تحقيقاً للمصالح الاستراتيجية الأمريكية في عالم ما بعد الحرب الباردة. وكما يؤكد أحد المحللين الصينيين "فإن هدف الاستراتيجية الأمريكية في بداية القرن الواحد والعشرين هو عملية دمج العالم بأكمله والتصرف كالزعيم الأوحده، وقد أعطت "الحرب ضد الإرهاب" الفرصة للولايات المتحدة لتحقيق هذه الأهداف"<sup>(٨٠)</sup>.

فقد أدرك صانعو القرار الأمريكيون وخصوصاً صقور الإدارة الذين يتقدمهم نائب الرئيس ديك تشيني ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد ونائبه الصهيوني بول ولوففيتز ومستشارة الرئيس للأمن القومي كونداليزا رايس أن فرصة مثالية قد أتت للولايات المتحدة كي تحكم قبضتها على العالم وتعزز نفوذها في مناطقه المختلفة. فجاءت الحرب ضد تنظيم القاعدة الذي يتزعمه أسامة بن لادن وحركة طالبان الحاكمة في أفغانستان في أكتوبر ٢٠٠١

متواضعة من حيث الحجم ومكلفة اقتصادياً وأقل تناسباً بكثير مع جهود التنقيب المبذولة. ويستأثر بترول الخليج العربي وإيران بأكثر من ثلثي الاحتياطي الإجمالي العالمي. ومن ثم، فسيكون أهم مصدر للبترول في اقتصاد القرن الحادي والعشرين وسيكون المصدر الرئيسي لتلبية الطلب العالمي الإضافي المستقبلي. وهكذا تتضح استمرار محورية بترول الخليج العربي الذي يمثل نحو ٢٤% من واردات الولايات المتحدة النفطية وأكثر من ٤٦% من واردات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوروبية و ٦٧% من واردات اليابان<sup>(٧٧)</sup>.

د- وتؤكد التحليلات الأمريكية ذاتها حاجة الولايات المتحدة إلى دول الخليج من أجل استمرار تشغيل اقتصادها بصورة سلسلة، وفي هذا الإطار تؤكد أن العراق يمتلك عددًا ضخماً من حقول البترول والتي سوف تكون ذات فائدة كبيرة إذا ما تمت السيطرة عليها<sup>(٧٨)</sup>.

ومن ثم، وعلى ضوء التحليل السابق يتضح أن السيطرة على البترول هو دافع رئيسي للحرب الأمريكية ضد الإرهاب، وهو الأمر الذي يتأكد إلى حد كبير إذا ما أخذنا في الاعتبار أن الحزب الجمهوري إنما يستند إلى تأييد الشركات الكبرى للنفط في الولايات المتحدة، وأن تكوين الإدارة الأمريكية يعبر بشكل كبير عن مصالح شركات البترول الأمريكية، خاصة وأن

يعتبر ذلك مجرد بداية لتنفيذ خطة أمريكية متكاملة تهدف إلى تحقيق تحولات كبرى في منطقة الشرق الأوسط؛ سعياً إلى تكرار تجربة أوربا الشرقية في المنطقة بما في ذلك إشعال موجة من التحولات الداخلية في دول المنطقة<sup>(٨٢)</sup>.

إذن، فإن نظرة فاحصة ومتأنية لخريطة الانتشار الأمريكي في العالم بعد 11 سبتمبر والأهداف المعلنة وغير المعلنة التي يتم تحقيقها من خلاله، توضح أن الحرب على الإرهاب هي مجرد ستار لهدف تحقيق الهيمنة الأمريكية على العالم، فهذه الحرب توظف بهدف خلق الآليات الكفيلة لتحقيق الهيمنة الأمريكية على العالم وإعادة إنتاجها على أحسن الظروف وأفضل الشروط<sup>(٨٣)</sup>.

### ٣- تطويق ومراقبة الدور الصيني الروسي على الصعيدين الإقليمي والدولي:

نظرت الولايات المتحدة للصين وروسيا منذ نهاية الحرب الباردة باعتبارهما الدولتين النوويتين ذواتي التأثير، ليس فقط الإقليمي ولكن العالمي، الأمر الذي يتطلب من الولايات المتحدة اهتماماً وانتباهاً مستمرين من ناحية لمعالجة المشكلات الفعلية والمحتملة الناجمة عن بروز هاتين القوتين. ومن ناحية أخرى، نظراً لأن بروز هاتين القوتين سيكون له انعكاساته الخطيرة ليس فقط على الاستقرار والتوازن الإقليمي في آسيا والباسفيك، ولكن أيضاً على النظام الدولي وهيكله ككل.

لتمنح واشنطن قواعد عسكرية في أفغانستان وفي دول أخرى في آسيا الوسطى والقوقاز؛ وذلك تحت غطاء محاربة الإرهاب، مما يعزز التواجد الأمريكي في هذه المنطقة الهامة المطلية على بحر قزوين، وقد ساهم الانتصار الأمريكي السريع في أفغانستان في تصاعد الغرور الأمريكي مما جعلها تنتقل بسرعة إلى المرحلة الثانية من الحرب ضد الإرهاب والتي بدأتها باستهداف العراق<sup>(٨١)</sup>.

ويعد هذا الاستهداف للعراق بمثابة الخطوة الأولى لإحكام القبضة الأمريكية على المنطقة، ليس فقط اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً ولكن أيضاً ثقافياً، وهو ما أوضحتها مبادرة باول بشأن تشجيع الحريات السياسية والاقتصادية ونشر التعليم وتطويره، والتي أوضحت أن تغييراً سواء من خلال إدارات سلمية أو غير سلمية بات هدفاً واضحاً للولايات المتحدة من أجل أن يتاح لها في النهاية إمكانيات التدخل لتغيير وإعادة تشكيل وفرض أوضاع معينة تخدم في النهاية إسرائيل، وتعزز الخطة الاستراتيجية الأمريكية العالمية الأشمل والأوسع، وذلك بوضع خيوط القيادة العالمية في يد الولايات المتحدة.

وفي هذا الإطار، تأتي تصريحات جيمس وولس -المدير الأسبق لوكالة الاستخبارات الأمريكية- والتي تؤكد أن الحرب الأمريكية المزمعة ضد العراق لا تهدف فقط إلى مجرد إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية أو حتى الإطاحة بنظام صدام حسين، وإنما

ولقد كانت التقارير والتحليلات الأمريكية قبل أحداث سبتمبر تشير إلى نوع من القلق بشأن اتجاه روسيا إلى إظهار علامات ومؤشرات تشير إلى إعادة الظهور كقوة آسيوية بعد غياب استمر معظم التسعينيات. وكان من بين أخطر هذه المؤشرات بالنسبة للولايات المتحدة هو اتجاه روسيا لإقامة جبهة دبلوماسية متحدة مع الصين ضد الولايات المتحدة وتزويد بكين بالتكنولوجيا العسكرية الحديثة<sup>(٨٤)</sup>.

ولقد كانت الصين تمثل بالنسبة للولايات المتحدة تحدياً كبيراً تزايد إدراكه بصفة خاصة منذ تولي بوش الإدارة الأمريكية، والذي رفض مصطلح "الشريك الاستراتيجي" الذي كان كلينتون وإدارته قد استخدموه لوصف الصين، واعتبرها بوش منافساً دولياً محتملاً؛ حيث تتطلع إلى أن تكون قوة عسكرية إقليمية متفوقة ولاعباً سياسياً واقتصادياً على المستوى العالمي<sup>(٨٥)</sup>.

وقد كان إعلان إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون في ٢٠٠١/٦/١٥ في مدينة شنغهاي الصينية، والتي تضم إلى جانب الصين وروسيا أربع دول في آسيا الوسطى هي كازاخستان وطاجيكستان وكيرغيزستان وأوزباكستان، تطوراً مقلداً للولايات المتحدة؛ حيث نظر إليها جزئياً باعتبارها تؤكد تغلب التيار المنادي داخل روسيا بالاتجاه نحو الشرق (بدلاً من الارتباط بالغرب والارتباط بمؤسساته العسكرية والاقتصادية) لدعم الدور الروسي في القارة الآسيوية؛ وذلك من

أجل الحفاظ على مصالحها التقليدية في آسيا الوسطى من ناحية، ولمقاومة توسيع حلف الأطلنطي الذي يسعى لضم دول جديدة إليه في القوقاز وآسيا الوسطى واستثمار العمق الآسيوي في مواجهة الضغوط الأمريكية من خلال قيام ائتلاف واسع النطاق لا يخضع للنفوذ الأمريكي من ناحية ثانية. وقد اعتبر البعض أن ارتباط دول آسيا الوسطى بروسيا والصين في إطار منظمة مؤشراً على حسم السيطرة على المنطقة لصالح محور الصين-روسيا، والذي بدأ منذ التسعينيات، وأيضاً على تأكيد الدور الخاص لروسيا الذي سعى بوتين لتحقيقه منذ تولى السلطة<sup>(٨٦)</sup>.

ولم يمض شهر على إعلان منظمة شنغهاي إلا وكانت الصين وروسيا قد وقعا اتفاقية حسن الجوار والصداقة والتعاون في ٢٠٠١/٧/١٦؛ لتجسد التطور العميق في العلاقات بين الدولتين على مدى السنوات العشر الأخيرة. وقد اعتبر المحللون الأمريكيون أن هذه الاتفاقية ينبغي أن تشكل مؤشراً للعالم الغربي على أن تحولاً جيوليتيكياً يحدث في توازن القوى الأورو-آسيوي؛ بما سيكون له من مضامين خطيرة بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها. فقد روي أن الصين وروسيا تعملان على تحديد القواعد التي في إطارها ستسمحان للقوى الأخرى -وفي مقدمتها الولايات المتحدة- بالمشاركة في منطقة آسيا الوسطى الهامة استراتيجياً، وأن لهذا التحرك الصيني

الأمريكية البارزة منذ نهاية الحرب الباردة، الأمر الذي يطرح بقوة مقولة هانتجتون عن صراع الحضارات، حيث يرى الكثيرون، وتتفق الدراسة معهم، أن السياسات الأمريكية الراهنة منذ 11 سبتمبر هي تجسيد دقيق لمقولة صراع الحضارات. ولقد كرر هذه المقولة كثير من أقطاب حكومته، ووصفوا هذه الحرب بأوصاف مختلفة، تارة بأنها حرب بين قوى الخير والشر، وتارة بأنها صراع الحضارات.. إلى غير ذلك من الأوصاف التي تصب في النهاية في خانة الحرب الدينية.

والواقع أن التوجهات الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة اتجهت نحو اتخاذ الإسلام كعدو بديل في استراتيجيتها الكونية وسعت لخلق وتضخيم الخطر الإسلامي لإقناع العالم بتوجهاتها العدائية تجاه الإسلام<sup>(٨٨)</sup>.

ومن ثم، فقد طرحت فكرة صراع الحضارات، وقامت بمعاونة الصهيونية بشن حملة على الإسلام تقوم على وصفه بالإرهاب، وانطلاقاً من هذه الاستراتيجية تبنت الولايات المتحدة سياسة دعم الكيان الإسرائيلي، وضمان تفوقه المطلق، وتمكينه من الانفراد بالسلح النووي في المنطقة. وامتداداً لهذه الاستراتيجية أطلقت إدارة بوش يد شارون وتركت له المسألة برمتها على كافة الأصعدة.

وفي ظل هذا التصور التحليلي، فإن التساؤلات ينبغي أن تثار حول الانحياز الأمريكي المطلق للسياسات الإسرائيلية

الروسي الجديد دلالات هامة، بالنسبة للتوازن الإقليمي بل والعالمية؛ حيث إنه يهدف إلى تشجيع سياسة دولية جديدة تقوم على "التعددية"؛ بمعنى إيجاد مراكز قوى منافسة كنوع من الاستجابة للهيمنة والسيطرة الأمريكية المدركة، وللتوسعات الأطلسية نحو شرق أوروبا واحتمالات اتجاهها نحو منطقة المحيط الهادي. كذلك فهذه العلاقات المتطورة تسمح للدولتين بتعزيز الإمكانات العسكرية لكليتهما، وأيضاً للدول الأخرى التي تتبع سياسات معادية للولايات المتحدة، مثل: إيران والعراق. وأخيراً، فإنه من خلال هذه العلاقة تسعى روسيا للتصدي ولمواجهة نظام الدرع الصاروخي للولايات المتحدة التي كانت تسعى لإقامته منذ ما قبل 11 سبتمبر<sup>(٨٧)</sup>. في ضوء ذلك يتضح مصداقية هذا الهدف كأحد الأهداف الأساسية وراء الحملة الأمريكية المعلنة ضد الإرهاب.

#### ٤- شن حرب مفتوحة ضد دائرة الحضارة الإسلامية بالتحالف مع الصهيونية:

هناك هدف أساسي تكشف عنه تصريحات بوش الأولى عقب أحداث سبتمبر، والتي تصف الحملة على الإرهاب التي تتوي الولايات المتحدة شنها بأنها "حملة صليبية". وهذه ليست في رأي الكثيرين زلة لسان، ولكنها تعد تعبيراً دقيقاً عن موقف وعن تصور ينطلق منه الرئيس بوش، فهو يعني ما يقوله حرفياً، وذلك في ظل التوجهات

الذي أنجب قناعة وفلسفة ووجداناً متشابهاً ومشاركاً بين إسرائيل والولايات المتحدة في العصر الحديث، وخاصة في ظل التشابه الكبير بين التجريبتين: مطاردة مهاجري أوروبا للهنود الحمر سكان البلاد الأصليين وإبادة معظمهم والاستيطان مكانهم، واستخدام يهود العالم الذين هاجروا وما زالوا يهاجرون إلى فلسطين لأساليب متطورة في طرد أصحاب الأراضي الفلسطينية والعمل على إبادتهم من خلال مجازر دورية بدأت ١٩٤٨ ولم تنته بعد في جنين.

وفي الواقع، فإن بداية تاريخ العلاقات المسيحية اليهودية بحالتها الجديدة بدأ مع جملة المتغيرات الأساسية التي شهدتها المجتمعات الأوروبية، وفي مقدمتها بروز حركة الإصلاح الديني البروتستانتية في القرن السادس عشر، وتسرب الأساطير اليهودية في ثناياها. وتكمن أهمية هذه الحركة في إطار العلاقة باليهودية في كونها الرائدة في الدعوة إلى استعادة ما يسمى "الأمة اليهودية" واستعادة فلسطين "كوطن لليهود". ومع بداية القرن الثامن عشر وعلى قاعدة الأرضية المشتركة بين البروتستانتية واليهودية، احتلت فلسطين "كوطن لليهود" مكانة مميزة لدى البروتستانت الذين تضمنت ثقافتهم الكثير من تعاليم اليهودية الروحية العقائدية، ومن ثم الصهيونية اليهودية لاحقاً، حيث تؤكد أن هناك ميلاً بروتستانتياً قوياً للاعتقاد بأن معنى المسيح المنتظر يجب أن ينتظر عودة الدولة اليهودية، وهو ما أدى

الدموية وأسبابه التي تتجاوز المصالح المرئية والاستراتيجية المشتركة إلى الخلفية الدينية التي تنتظم في إطارها الأصولية البروتستانتية المعاصرة في الولايات المتحدة واليهودية الصهيونية، وتأثير ذلك على السياسة الأمريكية الراهنة التي جنحت باتجاه استخدام القوة المفرطة ضد من تسميهم الإدارة الأمريكية بالإرهابيين، الذين يصبح شن الحرب عليهم ضرورة أخلاقية، تصل إلى حد القداسة الدينية. ومن ضمن هؤلاء بطبيعة الحال الفلسطينيون الذين لا يستدعي ارتكاب المجازر بحقهم أي شعور بالإثم والذنب.

إن هذه التماهي الأمريكي الإسرائيلي هو بنظر الكثيرين ليس نبأً شيطانياً فرضته أحداث سبتمبر وما تلاها من حرب أمريكية ضد ما يسمى بالإرهاب وحاجة واشنطن إلى إسرائيل لاستكمال هذه الحرب في المنطقة العربية، إنما تعود جذوره إلى بداية الاستيطان الأوروبي في العالم الجديد (أمريكا) خلال النصف الثاني من القرن الـ ١٧ بعد أن حمل المهاجرون الأوائل (التطهريون) تقاليدهم وقناعاتهم التوراتية وتفسيرات العهد القديم التي انتشرت في إنجلترا ودول أوروبية عديدة في القرن الـ ١٦ وما بعده، حيث شكلت العبرية لغة مهمة في المستوطنات الأمريكية الأولى، فيما سميت مدن كثيرة من المستوطنات بأسماء عبرية قديمة، مما عنى اتخاذ العهد القديم مكانة خاصة في التراث المسيحي اليهودي

٢- هدم أو تدمير المسجد الأقصى ليتسنى بناء الهيكل اليهودي مكانه.

٣- وقوع معركة كبرى بين قوى الخير (البروتستانت واليهود) وقوى الشر (المسلمين وأصدقائهم) تسمى معركة هر مجدون يباد فيها ملايين البشر<sup>(٩١)</sup>.

وجدير بالذكر أن الإدارة الأمريكية تزخر بأعضاء من اليمين المتشدد، وفي مقدمتهم رامسفيلد الذي يقول د. برهان غليون إن سبب اختياره لمنصب وزير الدفاع هو أطروحة قدمها لوزارة الدفاع الأمريكية رسم فيها سيناريو الحرب بين قوى الخير والشر والتي ستؤدي إلى معركة هر مجدون. وبناء على هذا التحليل الذي يؤكد صحته الكثيرون، فإن هجمات سبتمبر ليس من المستبعد أن تكون قد قامت بها مجموعة من الانتحاريين من اليمين المتطرف لتعجيل العودة الثانية للمسيح؛ لأنه بدون هر مجدون لا توجد عودة للمسيح حسب اعتقادهم.

وترتيباً على ذلك، وإذا كان الخبراء قد أجمعوا على أن التفجيرات لا يمكن أن يخطط لها من الخارج وأن المخططين والمنفذين من داخل الولايات المتحدة ولديهم معلومات دقيقة في كافة المجالات، فإنه يكون مشروعاً طرح التساؤل الآتي: لماذا لم يتم توجيه الاتهام للجماعات المسيحية المتطرفة التي تعد بالمئات، والتي تمتلك أسلحة وميليشيات ولديها سوابق في هذا المجال مثلما حدث في أوكلاهوما؟

إلى سعى هؤلاء إلى العمل من أجل الإحياء القوي للشعب اليهودي<sup>(٨٩)</sup>.

إن أسطورة المسيح المنتظر تبنى على أن المسيح سيحيي في نهاية الزمان ليحكم العالم في الألف عام السعيدة، وبموجب هذه الأسطورة فإن لليهود دوراً مركزياً في خطة الرب لنهاية العالم التي تتضمن عودة اليهود إلى فلسطين وإعادة بناء الهيكل قبل قدوم المسيح<sup>(٩٠)</sup>.

وهكذا، فإن ظهور المذهب البروتستانتية قد أحدث تغييراً جوهرياً في تفكير أتباعه تجاه اليهود وساعد على تعاطف أتباعه مع اليهود وسعيهم لتحقيق آمالهم في العودة إلى أرض فلسطين حتى قبل ظهور الحركة الصهيونية بثلاث قرون، مما جعلهم لا يدخرون جهداً لتحقيق هذا الحلم من خلال تهيئة المنطقة العربية والإسلامية لتقبل هذا الجسم الدخيل.

وترتيباً على ذلك، فإن الصليبيين الجدد الذين تتحدث عنهم كثير من الدراسات هم أتباع الكنيسة البروتستانتية المتطرفة وبالذات في الولايات المتحدة وبريطانيا، والذين يؤمنون بنبوءات توراتية. مزينة ويعملون على تطبيقها حرفياً على أرض الواقع اعتقاداً منهم بأنهم ينفذون أمراً إلهياً للتعجيل بالعودة الثانية للمسيح التي لن تتم حسب اعتقادهم إلا من خلال بعض المقدمات الضرورية:

١- إقامة دولة إسرائيل المنصوص عليها في التوراة من النيل إلى الفرات وتجميع يهود العالم فيها.

ويصبح هذا السؤال أكثر مشروعية في ضوء تقرير صادر عن المكتب الفيدرالي الأمريكي في ٢٠ أكتوبر ١٩٩٩، وذكرت صحيفة الواشنطن بوست بعض ما جاء فيه مما يؤكد أن المتطرفين المسيحيين الأمريكيين يستعدون للقيام بأعمال عنف كبيرة داخل الولايات المتحدة، وأضافت الصحيفة أن هذا العنف المتوقع سيكون راجعاً لاعتقاد الذين يؤمنون بالإنجيل بأن نهاية العالم ستكون في الألفية الثالثة، وذكرت أن التقرير الأمريكي يشير إلى أن هناك توترات يمكن أن تقع بين المسلمين واليهود في القدس استناداً إلى الأسطورة التي يؤمن بها مسيحيون ويهود والقائلة بأن منطقة هرمجيدون التي تقع جنوب فلسطين ستشهد حرباً بين الخير (اليهود) والشر (المسلمين) وسينتصر فيها الخير، كما سيتم استخدام الأسلحة النووية في هذه الحرب وسيباد كل المسلمين، وسيعود العالم مرة أخرى إلى حالته البدائية<sup>(٩٢)</sup>.

هذا التحليل المتقدم إلى جانب أنه يجسد أحد الدوافع الممكنة للاستراتيجية الأمريكية المتبلورة بعد ١١ سبتمبر، فإنه في الوقت نفسه يقدم تفسيراً لتبني الولايات المتحدة لأجندة حليفها إسرائيل بالكامل، الأمر الذي يبدو من خلال عدة أمور، من أهمها:

١- نجاح إسرائيل في دفع الولايات المتحدة إلى الخلط بين الإرهاب وكل عمل يهدد أمن إسرائيل؛ بحيث إن الولايات المتحدة أصبحت تعتبر إرهاباً كل ما يمس

مصالحها ومصالح إسرائيل بأضرار مادية أو بشرية، وبذلك نجحت إسرائيل في دفع الولايات المتحدة لتصنيف الدول الإسلامية والعربية في خانة الأنظمة الشريرة، وتبعاً لذلك فإنه من المنتظر أن تأتي إيران بعد العراق، وبعد إيران سوريا، وبعد تنظيم القاعدة تأتي حماس والجهاد الإسلامي وحزب الله، وهكذا تقف المنطقة عتبة حروب أمريكية لا حدود ولا نهاية لها بعد أن اقتنع بوش بأن دول الشر التي حددها ويريد التعامل معها للقضاء على شرها ليست معادية فقط للولايات المتحدة، ولكنها معادية أيضاً لإسرائيل. وفي هذا الإطار ذكرت صحيفة الواشنطن بوست "أن الولايات المتحدة وإسرائيل تدرسان إمكان منع المفاعل النووي الإيراني في بوشهر الذي يبنيه الروس من بدء نشاطه أو تدميره كلياً في هجوم وقائي مباغت بنفس الطريقة التي نفذتها إسرائيل ضد المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١".

٢- التصريحات الخطيرة لعدد من المسؤولين الأمريكيين الذين يبدو أنهم أكثر تمسكاً بالصهيونية من اليهود والإسرائيليين. فعلى سبيل المثال، فإن وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد يعلن صراحة أن العرب قد هُزموا في الحرب، وأنه لاحق لهم في المطالبة بالأراضي المسماة "محتلة"، وأن إسرائيل كدولة منتصرة لها الحق في الاستيلاء على الأراضي العربية المحتلة<sup>(٩٣)</sup>.

ضاغطة يمكن استخدامها، وأن الحكومات العربية لن تفعل شيئاً للرد على غزوة العراق بالرغم من قيام إسرائيل بتصعيد القمع الوحشي ضد الفلسطينيين<sup>(٩٤)</sup>. والأكثر من ذلك، فإن واشنطن قد سعت في الشهرين الأخيرين (يناير-فبراير ٢٠٠٣) إلى استخدام القضية الفلسطينية كورقة ضغط على الدول العربية من أجل تمرير العدوان الأمريكي على العراق، ملوحة من حين لآخر بخريطة الطريق لإغراء العرب بضرب العراق، حيث صنع بوش منق التتالي بين الموضوعين، وأشار في خطاب له مؤخراً إلى أنه لا يزال ملتزماً بتمكين الشعب الفلسطيني من تأسيس دولته المستقلة بعد تحرير العراق، وهكذا فقد حدد شروط الصفقة: قبول الدول العربية العدوان على العراق من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من الحصول على حقوقه التاريخية والسياسية والقومية، والحجة التي يسوقها اليمين الأمريكي المتطرف في هذا الشأن تقوم على الاعتقاد بأن نجاح العدوان الأمريكي على العراق سيدفع الشعب الفلسطيني إلى اليأس ويضطره إلى قبول ما يمكن أن تعرضه عليه الإدارة الأمريكية. والواضح أن إدارة بوش تسيطر عليها فكرة أساسية، مفادها أن الهيمنة الأمريكية على العراق ترتبط بولادة الشرق الأوسط الجديد، الذي يهدف ضمن أشياء أخرى إلى تأمين "إسرائيل الكبرى". وبالتالي فإن هذا العدوان المرتقب يمثل خدمة استراتيجية لإسرائيل

٣- عدم حرص الولايات المتحدة على بذل أي محاولة لتهدئة الأوضاع في الأراضي المحتلة وهي بصدد تكوين ائتلاف دولي لضرب العراق، بل على العكس فهي تطلق يد شارون تماماً ليفعل ما يشاء بالفلسطينيين والأراضي الفلسطينية، وهو ما يشير إلى أن الولايات المتحدة قد عصفت بأحد الاعتبارات الهامة التي ظلت مستقرة في العقل السياسي والاستراتيجي فيما يتعلق بالمنطقة، وهو ضرورة تسكين الموقف وإرضاء الفلسطينيين - ولو جزئياً - قبل الإقدام على غزو العراق. ويُفسر ذلك بأنه نتيجة فعل اليمين الصهيوني والذي قبلته الإدارة الأمريكية ضاربة بالاعتبارات الاستراتيجية الهامة عرض الحائط بعد أن وصل منحى العداء للعرب إلى مستوى غير مسبوق. ومن ثم، برزت داخل الإدارة الأمريكية قوى ترى ضرورة أو حتمية الصدام حتى مع الحلفاء التقليديين لأمريكا في المنطقة، مثل: مصر والسعودية، وبالتالي يصبح طبيعياً أن يقل الاهتمام بتأثير غزو العراق بدون تهدئة الموقف في الأراضي المحتلة وإرضاء الفلسطينيين، ولو بعض الشيء على استقرار الحكومات أو على الرأي العام العربي والإسلامي. ومن ناحية أخرى، فإن العجز العربي الواضح في التعامل مع التحيز الأمريكي لإسرائيل شجع الإدارة الأمريكية على استنتاج أنه ليس لدى العرب - شعوباً وحكومات - أي أوراق



ترغب الولايات المتحدة في إعادة تشغيل العديد من الصناعات العسكرية التي بدأ بعضها في التوقف والبعض الآخر يعاني من خسائر فادحة، ومن ثم فإن ضمان استمرار نمو الصناعات العسكرية هو هدف هام لانتشال الاقتصاد الأمريكي من حالة الركود.

والواقع أن الإدارات الأمريكية المختلفة لجأت في أحيان كثيرة إلى الصناعات العسكرية كعنصر رئيسي في انتشال الاقتصاد الأمريكي من حالات الركود الاقتصادي، حدث ذلك بعد اشتعال الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩؛ حيث كان الطلب المتزايد على الأسلحة الأمريكية العنصر الأساسي الذي انتشل الاقتصاد الأمريكي من حالة الركود خلال عقد الثلاثينيات، وفي هذا المجال حذر الرئيس السابق إيزنهاور من مخاطر التضخم في صناعات الدفاع والتي يصاحبها عادة ضرورة تواجد أعداء خارجيين وليس من المهم أن يكونوا حقيقيين، بل يمكن أن يكونوا وهميين؛ وذلك حتى يمكن تبرير الحجم الضخم لميزانية التسليح التي تحتاجها عملية تطوير وإنتاج الأسلحة، وهذا يعني أن عملية اختلاق أعداء وهميين هي سمة واردة في خطط الدفاع الأمريكية لضمان استمرار نمو الصناعات العسكرية.

إن ما يحدث الآن هو نفس الشيء: خلق وتصوير أعداء وهميين أطلق عليهم بوش محور الشر، واتهامهم بأنهم يهددون الأمن القومي؛ وذلك لكي يفتح الطريق أمامه

ويجسد في الوقت نفسه النظرة الجديد لتحالف بوش-شارون بشأن فرض تغييرات عميقة على تركيبة وسياسات السلطة في المنطقة بالقوة بدءاً من العراق التي ستجسد وفقاً لبوش النموذج الديمقراطي لسكان المنطقة<sup>(٩٥)</sup>.

إذن ما يمكن أن تخلص إليه الدراسة في هذه الجزئية أن أحد الدوافع الرئيسية للحرب الأمريكية المعلنة ضد الإرهاب هو مواجهة العدو الذي ركزت عليه الولايات منذ انتهاء الحرب الباردة، والذي يتمثل في دائرة الحضارة الإسلامية، والتي كانت محور حملة مخططة بمعاونة الصهيونية لاستهدافه ودمغه بالإرهاب. فمن الواضح أن الدول التي تشملها الخطط الأمريكية باستثناء كوريا الشمالية هي دول إسلامية، الأمر الذي يعني أن الولايات المتحدة تشن حرباً مفتوحة ضد العالم الإسلامي. وحين نشرت الرسالة المفتوحة الموقعة من ستين متقفاً أمريكياً تتضمن القول بأن حرب الولايات المتحدة هي حرب ضد الإسلام المتعصب، فإن ذلك كان يشير إلى طبيعة الهدف الأمريكي، في الوقت نفسه الذي يحرض ويعبئ الرأي العام الأمريكي لخدمة مخططات الحرب الشاملة التي تنوي الولايات المتحدة شنّها ضد العالم الإسلامي لخدمة مصالحها ومصالح الصهيونية المتحالفة معها.

٥- إعادة تشغيل الصناعات العسكرية الأمريكية:

ضوء ما سبق من رسم ملامح الاستراتيجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر وتحديد دوافعها. رابعاً- السياسات الأمريكية في ظل الاستراتيجية الجديدة: العدوان الأمريكي على أفغانستان والغزو المرتقب للعراق تتناول الدراسة بالتحليل السياسات الأمريكية الفعلية، والتي تجسد الاستراتيجية الأمريكية في شمولها بعد ١١ سبتمبر، وذلك من خلال تناول العدوان الأمريكي على أفغانستان والغزو المرتقب للعراق، وتهتم الدراسة في هذا الإطار بتحليل ثلاث نقاط أساسية:

١- وضع الأمم المتحدة في إطار الاستراتيجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر، وهنا تثار التساؤلات الآتية ما هو وضع الأمم المتحدة ومجلس الأمن تحديداً في ظل الاستراتيجية الأمريكية، وكيف تم توظيفه لخدمة المصالح والأهداف الأمريكية؟ وهل سيستمر مجلس الأمن يمثل المنفذ الأمين لرغبات الولايات المتحدة؟

٢- طبيعية الائتلافات المتبلورة في ظل الاستراتيجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر، وهنا تثار التساؤلات الآتية: ما هي طبيعة الائتلافات الجديدة، وهل هي وقتية متغيرة، أم مستمرة ثابتة بحيث ترقى إلى مستوى التحالفات؟ وفي إطار هذه الائتلافات الجديدة ما هي طبيعة المساومات والمقايضات التي تتم مع شركاء الولايات المتحدة؟ كيف يمكن تصور مسار العلاقات الأمريكية مع القوى الكبرى وهي الصين، وروسيا، والاتحاد

لإقامة درع الصواريخ وتشغيل الآلة العسكرية الأمريكية في حروب متتالية، ويرى كثير من خبراء السياسة الأمريكية أن بوش ينطلق في هذا الصدد من وعد انتخابي لرجال الصناعات الحربية الأمريكية قبل انتخابات الرئاسة الأمريكية، وازعاً في اعتباره من الآن إعادة انتخابه لفترة ثانية عام ٢٠٠٥، وهو بالتالي يستهدف تدعيم شعبيته من الداخل بقوة<sup>(٩٦)</sup>.

وهكذا في ضوء التحليل المتقدم يتضح وجود مجموعة من الدوافع المختلفة التي تكمن وراء الحملة الأمريكية المعلنة ضد الإرهاب: السيطرة على منابع النفط من آسيا الوسطى حتى الخليج، إحكام الهيمنة والسيطرة العالمية من خلال إحكام قبضتها على مناطق العالم المختلفة، ضمان أمن إسرائيل وهدفها في تحقيق "إسرائيل الكبرى"، تطويق الدور الصيني والروسي على الصعيدين الإقليمي والدولي، شن حرب مفتوحة ضد دائرة الحضارة الإسلامية بالتحالف مع الصهيونية، وتشغيل الصناعات العسكرية الأمريكية بالداخل لانتشال الاقتصاد الأمريكي من الركود، هذه الدوافع المختلفة تمثل خريطة الدوافع الأمريكية للحرب المعلنة ضد الإرهاب التي بدأت في أفغانستان وتمتد إلى العراق، الذي تتوقع الدوائر المختلفة بدء العدوان عليه في غضون أيام، وفي هذا الإطار تنتقل الدراسة في قسمها الأخير إلى تناول السياسات الأمريكية تجاه أفغانستان والعراق على

والعشرين ضد أفغانستان ونظام طالبان الحاكم هناك، وتنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن باعتباره المسئول الأول عن عملية الهجوم.

وقد شنت الولايات المتحدة حربها ضد أفغانستان داخل إطار واسع أطلقت عليه "الحرب ضد الإرهاب" ونجحت الولايات المتحدة في أمرين أساسيين:

(١) توظيف الأمم المتحدة ومجلس الأمن بصفة خاصة لخدمة أهداف الحملة الأمريكية.

(٢) حشد ائتلاف دولي واسع النطاق لدعم حملتها العسكرية على أفغانستان، وتعقب أعضاء تنظيم القاعدة في دول العالم المختلفة.

إلى جانب ذلك استندت الولايات المتحدة إلى مساعدة فعالة من جانب الجبهة الموحدة لتحالف الشمال الأفغاني المناوئ لطالبان؛ بحيث استطاعت الحملة الأمريكية إسقاط نظام طالبان وإقامة حكومة مؤقتة مكانه بزعامة حامد قرزاي، وإن كانت لم تنجح في العثور على زعيم القاعدة أسامة بن لادن، أو زعيم حركة طالبان الملا عمر.

وفيما يلي تتناول الدراسة بالتحليل الحملة الأمريكية على أفغانستان، وذلك استناداً إلى محاور التحليل الثلاثة المحددة في محاولة للإجابة على التساؤلات المطروحة.

أ- دور مجلس الأمن في إدانة الإرهاب والحملة على أفغانستان:

أكد بوش في خطابه في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠١ عقب الأحداث بنحو عشرة أيام "إن الأدلة التي تم جمعها تشير جميعها إلى أن من

الأوروبي، وبدخله تحديداً فرنسا وألمانيا؟ ما هو وضع الأطلنطي وما هو التغيير الذي طرأ على دوره في ظل هذه المرحلة في ضوء الاستراتيجية الأمريكية؟ كيف تتعامل الولايات المتحدة مع الشركاء الآخرين في العالم الإسلامي والعربي؟

٣- انعكاس السياسات الأمريكية تجاه أفغانستان والعراق ودلالات بناء الائتلافات الداعمة للولايات المتحدة على التوازنات الإقليمية والدولية القائمة، وفي هذا الإطار تبرز التساؤلات الآتية: كيف أثرت العمليات الأمريكية في أفغانستان والمرتبقة في العراق على التوازنات الإقليمية والدولية القائمة؟ وما هو تأثيرها على التوازن الإقليمي في آسيا الوسطى وفي الشرق الأوسط وفي القلب من ذلك إسرائيل ووضعها في المنطقة؟ وأخيراً ما هو تأثيرها على إمكانية صياغة النظام العالمي للقرن الحادي والعشرين، ومن ثم على هيكل النظام الدولي ووضع القوة الأمريكية فيه؟

## ١- العدوان الأمريكي على

### أفغانستان:

أسرعت الولايات المتحدة إلى إلقاء التهمة بشأن هجمات سبتمبر على أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة الذي يأويه نظام طالبان في أفغانستان، وذلك دون وجود أدلة تشير إلى صدق هذا الاتهام، ولم تمض إلا أسابيع قليلة بعد هجمات سبتمبر حتى دخلت الولايات المتحدة أولى حروب القرن الحادي

٤) إتاحة مدخل كامل للولايات المتحدة إلى معسكرات الإرهابيين، للتأكد من أنها لم تعد تعمل.

وفي نهاية عرض هذه المطالب حدد بوش أن هذه المطالب ليست قابلة للتفاوض أو المناقشة، وأن طالبان ينبغي أن تعمل وفوراً، وأنها إما أن تسلم الإرهابيين، أو أنها سوف تشاركهم مصيرهم، وأكد أن حرب الولايات المتحدة على الإرهاب تبدأ بالقاعدة، ولكنها لن تنتهي عند ذلك فهي سوف تستمر حتى يتم العثور على كل جماعة إرهابية، ووقفها وهزيمتها<sup>(٩٨)</sup>.

ومن التهديد إلى التنفيذ انتقلت الاستراتيجية الأمريكية، وكرست في سبيل ذلك المجتمع الدولي برمته بعد أن وضعت أمام العالم أضخم معادلة ابتزاز في التاريخ "إما مع أمريكا أو مع الإرهاب"، وقد مثلت الأمم المتحدة ومجلس الأمن تحدياً الآلية الأساسية المستخدمة ومنذ اليوم التالي لهجمات سبتمبر لإضفاء الشرعية على ما تريد الولايات المتحدة أن تستصدره من قرارات وما تريد أن تتخذه من سلوكيات.

وفي هذا الإطار أكد مجلس الأمن على حق الدفاع عن النفس كحق أصيل للدول بشكل فردي أو جماعي؛ حيث انطلق القرار رقم ١٣٦٨ (١٢ سبتمبر ٢٠٠١) من التأكيد على الحق الأصيل الفردي والجماعي في الدفاع عن النفس، ودعا جميع الأعضاء إلى التعاون من أجل الوصول إلى منظمي ومرتكبي هجمات سبتمبر، وتنفيذ الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب وقرارات

هاجم الولايات المتحدة هم جماعة تعرف بتنظيم القاعدة، وهم نفس القتلة المتهمين بتفجير سفارتي الولايات المتحدة في تنزانيا وكينيا، وأن هذا التنظيم يشبه المافيا، إلا أن هدفه ليس الحصول على المال، ولكن هدفه هو إعادة تشكيل العالم وفرض معتقداتهم الراديكالية على الناس في كل مكان"، وأضاف: "إن هذه المجموعة وقائدها ابن لادن ترتبط بالعديد من المنظمات الأخرى في دول مختلفة، بما في ذلك الجهاد الإسلامي المصرية والحركة الإسلامية في أوزباكستان، وأن هناك آلافاً من هؤلاء الإرهابيين في أكثر من ستين دولة، وأن زعيم القاعدة له نفوذ قوى في أفغانستان، ويساند نظام طالبان في السيطرة على معظم هذه الدولة". وأضاف بوش "إن الولايات المتحدة تحترم شعب أفغانستان، ولكنها تدين نظام طالبان، فهو لا يقهر شعبية فقط، ولكن يهدد الناس في كل مكان برعايته وإيوائه ودعمه للإرهابيين"، ثم حدد بوش المطالب التالية باعتبارها مطالب الولايات المتحدة من طالبان:

١) تسليم السلطات الأمريكية كل قادة القاعدة التي تختبئ في أراضيها.

٢) الإفراج عن كل الأجانب بما فيهم المواطنين الأمريكيين المحبوسين لديها، وحماية الصحفيين والدبلوماسيين الأجانب المقيمين لديها.

٣) الإغلاق الفوري والدائم لكل معسكرات التدريب للإرهابيين في أفغانستان، وتسليم كل الإرهابيين، وكل شخص يدعمهم إلى السلطات المسؤولة.

وقد نص القرار أيضاً على إنشاء لجنة تتألف من جميع أعضاء المجلس لمراقبة تنفيذ القرار، وطلب القرار من جميع الدول موافاة اللجنة بتقارير عن الخطوات التي اتخذتها تنفيذاً لهذا القرار<sup>(٩٩)</sup>.

وهكذا فإن هذا القرار قد وضع الهجمات العسكرية للرد على هجمات سبتمبر في إطار حق الدول في الدفاع عن نفسها، وأرسى الإطار القانوني للدعم الاستخباراتي والمعلوماتي.

ولكن يؤخذ على هذا القرار عدة أمور:

(١) أنه لم يطرح مفهوماً أو تعريفاً محدداً للإرهاب، كما لم يوضح الجهة المخولة تكليف عمل ما بأنه إرهابي من عدمه؛ حيث ترك الأمر لمجلس الأمن أو بالأحرى الأعضاء الدائمين للقيام بهذا التكليف وفقاً لمصالحهم الذاتية، في الوقت نفسه الذي تضمن قائمة واسعة من الالتزامات على الدول الأعضاء لمواجهة، الأمر الذي يوفر أساساً قوياً لاستغلال نصوص القرار ضد أي دولة

(٢) أن القرار أكد على الحق الأصيل في الدفاع عن النفس، إلا أنه لم يقرر ما إذا كان إعمال هذا الحق ينصرف إلى الولايات المتحدة في مواجهة تنظيم القاعدة باعتباره المسئول وفقاً للأدلة الأمريكية عن هجمات سبتمبر، ونظام طالبان باعتباره النظام الذي يأوي تنظيم القاعدة، أم ينصرف إلى أهداف أخرى تالية قد تحددها الولايات المتحدة وفق ما تمليه عليها مصالحها القومية، وخطورة هذا

مجلس الأمن ذات الصلة، وأكد على استعداد المجلس لاتخاذ كافة الخطوات اللازمة للرد على تلك الهجمات ومكافحة الإرهاب بكافة أشكاله، وفقاً لمسئوليات المجلس بموجب الميثاق.

وتلا ذلك صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ (٢٨ سبتمبر ٢٠٠١)، الذي انتقل إلى العمل وفق أحكام الفصل السابع من الميثاق، إلا أنه اتخذ منحى مختلفاً في الإجراءات الدولية لمواجهة هجمات سبتمبر من خلال خلق ثلاث مجموعات من الالتزامات على الدول الأعضاء تضمنت الآتي:

(١) إلزام الدول الأعضاء بمنع تمويل الأعمال الإرهابية.

(٢) الامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم الصريح أو الضمني إلى الكيانات أو الأشخاص الضالعين في الأعمال الإرهابية.

(٣) تبادل المعلومات التي تتعلق بأعمال أو بحركات الإرهابيين والشبكات الإرهابية، والتعاون في مجال منع وقمع الأعمال الإرهابية من خلال وضع الترتيبات والاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف، والانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بالإرهاب، خاصة الاتفاقية الدولية لمنع تمويل الإرهاب (١٩٩٩/١٢/٩)، وتنفيذ كافة الاتفاقيات والبروتوكولات وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

كما أشارت الدراسة من قبل إلى أنه كان هناك إجماع للفكر الاستراتيجي الأمريكي على أن العنصر الأساسي لتحقيق الانتصار ضد الإرهاب العالمي يكمن في قدرة الولايات المتحدة على خلق، والإبقاء على ائتلاف دولي واسع النطاق؛ فهناك قناعة أساسية أن الأمريكيين ليسوا وحدهم في هذا النوع الجديد من الصراع، وأنه لا يمكنهم توقع الانتصار من خلال سياسة منفردة بشكل تام؛ فهم بحاجة في مثل هذا الوقت إلى الحلفاء بما في ذلك الدول العربية والإسلامية، وقد أكد هذا الفكر على أن الدعم الدولي هو مطلب سبق للعمل العسكري ضد القاعدة وطالبان، وأن التعاون من جانب الدول الأخرى هو أكثر أهمية من أجل المساهمة في المجهود الذي يهدف لتفكيك شبكة القاعدة وخلاياها الإرهابية المنتشرة عبر أنحاء مختلفة من العالم، وأن هناك دولاً أخرى ينبغي أن تكون مستعدة وراغبة في التعاون الاستخباراتي مع الولايات المتحدة، والتعاون في وقف التدفقات المالية التي تسهم في تغذية الشبكات الإرهابية واستثمار الوقت والموارد ورأس المال؛ من أجل قمع المتطرفين المعادين للولايات المتحدة داخل مجتمعاتهم، وقد تم طرح العديد من الأفكار التي أخذت بها الولايات المتحدة من أجل تأمين هذا الائتلاف والإبقاء على تماسكه، وفي مقدمتها أن الولايات المتحدة قد تضطر إلى إعادة ترتيب أولوياتها، وإعطاء أهداف السياسة الخارجية الأخرى أولوية ثانية أو

التساؤل تتبع من تأكيد الإدارة الأمريكية مرات عديدة أن أفغانستان لا تمثل سوى المرحلة الأولى فقط في حرب طويلة المدى، والمرجح بقوة أن القرار ١٣٧٣ يوفر أساساً للولايات المتحدة من خلاله أن تدير علاقاتها بالعالم الخارجي لفترة ممتدة قد تستمر عقوداً قادمة، ويوفر لها مساحة متزايدة من الضغوط على كثير من الدول، هذا فضلاً عما يمكن أن يؤدي إليه هذا القرار؛ حيث قد يدفع دولاً أخرى إلى العمل به مستخدمة حقها في الدفاع عن النفس قياساً على حق الولايات المتحدة لتبرير ضرب أي أهداف تراها مهددة لأمنها وسلامها، الأمر الذي يعرض النظام الدولي إلى قدر كبير من الفوضى السياسية والعسكرية.

وهكذا يتضح كيف أن مجلس الأمن قد أطلق يد الولايات المتحدة في ممارسة حق الدفاع عن النفس بناء على ما تحدده بنفسها باعتباره تهديداً لأمنها القوي، وبناء على ما تقرره من أهداف آنية أو مستقبلية وضمن لها تعاون الدول الأخرى معها، وتوفير الدعم الفني والمعلوماتي والاستخباراتي<sup>(١٠٠)</sup>؛ وبذلك فقد استمرت الأمم المتحدة في أداء دورها المنوط بها منذ نهاية الحرب الباردة، وهو خدمة أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، وإضفاء الشرعية على ما تراه من قرارات تخدم أهدافها القومية.

ب- آليات تكوين الائتلاف الدولي لدعم الولايات المتحدة في حربها ضد أفغانستان:

وفيما يلي تتناول الدراسة أهم ملامح هذا الائتلاف وآليات تشكيله:

أ) فيما يتعلق بالدول العربية الإسلامية، خاصة دول الجوار لأفغانستان، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من تراجع الأهمية النسبية للمشاركة العربية في الائتلاف الدولي ضد الإرهاب، بالمقارنة بالدور الذي لعبته الدول العربية في الائتلاف الدولي لتحرير الكويت عام ١٩٩١؛ بسبب عدم وجود روابط جغرافية مباشرة بين الدول العربية وأفغانستان، إلا أن الولايات المتحدة حرصت على ضم الدول العربية إلى هذا الائتلاف، وذلك دفعاً لشبهة الحرب الدينية واستهداف الإسلام والمسلمين من ناحية، ولأهمية الدور العربي على مستوى التعاون المعلوماتي والاستخباراتي من ناحية أخرى، خاصة بالنظر إلى هوية المتهمين بهجمات سبتمبر، والذين يحملون جنسيات عربية (السعودية - مصرية - لبنانية).

وتحقيقاً لذلك مارست الولايات المتحدة ومنذ الأسابيع الأولى بعد هجمات سبتمبر سياسة العصا والجزرة، فمن ناحية مارست ضغوطاً شديدة على الدول العربية من خلال الآتي:

- توجيه الاتهامات إلى بعض العناصر العربية والإسلامية، من خلال طرح قائمة موسعة من المتهمين والمشتبه فيهم من هجمات سبتمبر، وتكرار الإشارات الرسمية وشبه الرسمية الخاصة بتورط بعض تلك الدول مباشرة ودعمها للإرهاب، وكانت سوريا ولبنان

تالية للمهمة الأكبر المتمثلة في الإبقاء على ائتلافها متماسكاً<sup>(١٠١)</sup>.

واللافت للنظر أن الولايات المتحدة لم تكن بسبيل تعبئة مساندة دولية عارمة نابغة من إرادة حرة في كل الحالات، ولكنها في الواقع قامت بممارسة ضغوط وتهديدات مباشرة، وغير مباشرة على بعض الأطراف ملوحة أحياناً بالجزرة، وملوحة أحياناً أخرى بالعصا؛ ولذا فإن آليات تشكيل هذا الائتلاف وطبيعته أثارت التساؤل حول هيكل النظام الدولي الجديد وحقيقة القوة الأمريكية<sup>(١٠٢)</sup>.

ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى ثلاثة أقسام من الائتلاف الذي تكون عند غزو العراق، وذلك على النحو التالي:

١) الدول العربية الإسلامية وفي قلبها الدول الآسيوية المجاورة لأفغانستان، والتي كان يخشى رفضها التعاون مع واشنطن تأسيساً على مخاوفها من الفوضى وعدم الاستقرار الداخلي، وكذلك تأسيساً على الاعتقاد الشعبي السائد في هذه الدول، والقائم على أساس أن الولايات المتحدة غير مبالية بالاهتمامات والمصالح العربية والإسلامية<sup>(١٠٣)</sup>.

٢) الصين وروسيا باعتبارهما المنافسين الإقليميين والدوليين المحتملين للولايات المتحدة، واللذان كان من المفترض أن أي تحركات أمريكية في إطار آسيا الوسطى وأفغانستان تحديداً سوف يصيبها القلق الشديد.

٣) وأخيراً الحلفاء التقليديون الأوروبيون للولايات المتحدة.

المتحدة إلى تقديم بعض التنازلات والامتيازات كان أهمها:

- رفع مجلس الأمن العقوبات المفروضة على السودان منذ عام ١٩٩٦ بموجب القرار رقم (١٠٥٤)، وذلك بناء على مبادرة من الولايات المتحدة التي امتنعت عن التصويت على مشروع القرار داخل المجلس في ٢٨ سبتمبر، وإن أبقت على العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه من جانبها.

- سحب الإدارة الأمريكية مشروع قانون السلام في السودان، الذي تضمن تقديم دعم مالي للمعارضة السودانية، ومعاينة شركات النفط العاملة في السودان، والذي كان من المقرر طرحه على الكونجرس الأمريكي.

- توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والأردن<sup>(١٠٤)</sup>.

- منح مصر معونة مالية عاجلة بسبب تأثرها بأحداث سبتمبر؛ حيث أعلن السفير الأمريكي في القاهرة في ٢٠/١١/٢٠٠١ أن الولايات المتحدة قدمت لمصر ٩٥ مليون دولار بشكل عاجل لدعم ميزانيتها هذا العام، في إطار اتفاق مع وزارة الدولة للتعاون الدولي؛ وذلك لمواجهة تأثيرات الهجمات الإرهابية في ١١ سبتمبر والحرب ضد الإرهاب والواقع فإنه على الرغم من عدم رضا الولايات المتحدة عن موقف مصر الذي شدد على ضرورة تعريف الإرهاب أولاً عبر مؤتمر دولي للإرهاب، وضرورة حل القضية الفلسطينية كأحد الإجراءات الهامة للحد من الإرهاب الدولي، إلا أن واشنطن قدرت تماماً الصعوبات

والسودان واليمن أكثر الدول تعرضاً لتلك الضغوط التي هدفت للحصول على كافة المعلومات التي تقيد في الكشف عن منفذي هجمات سبتمبر، وشبكة علاقات تنظيم القاعدة بالجماعات والتنظيمات الإسلامية خارج أفغانستان، وكذلك دفع الدول العربية إلى عدم معارضة الحملة العسكرية في أفغانستان، وإلى السيطرة على حركة القوى السياسية الدينية أو غير الدينية المعارضة للائتلاف الدولي والسياسات الأمريكية الجديدة.

- أعادت الولايات المتحدة فتح بعض ما أسمته ملفات الإرهاب القديمة؛ حيث أعادت تنشيط المطالب الأمريكية لدى سوريا ولبنان الخاصة بقائمة الإرهابيين، والمنظمات الإرهابية، وأعادت فتح ملف حزب لبنان وحزب الله وهجماته التي نفذتها ضد بعض الأهداف الأمريكية، فضلاً عن إدراج العديد من الأسماء العربية على قائمة المشتبه فيهم في هجمات سبتمبر، وقد شملت تلك القائمة أسماء من جنسيات عربية عديدة؛ حيث شملت سعوديين ومصريين ولبنانيين وإماراتيين وجزائريين.

إلى جانب سياسة الضغط لجأت الولايات المتحدة من ناحية أخرى إلى تشجيع الدول العربية الإسلامية للانضمام إلى الائتلاف الدولي من خلال الإعلان المبكر (١٨ سبتمبر ٢٠٠٠) عن استبعاد إسرائيل من الهجمات العسكرية المتوقعة في الحرب ضد الإرهاب، فضلاً عن ذلك لجأت الولايات



التحليل السابق الإشارة إليه بشأن تأكيد الفكر الاستراتيجي الأمريكي على ضرورة أن تدفع الولايات المتحدة ببعض أهدافها للسياسة الخارجية إلى مرتبة ثانوية مقابل دعم هدفها الرئيسي والكبير المتمثل في بناء ائتلاف دولي لمحاربة الإرهاب ودعم تماسكه.

والواقع فإن باكستان كانت قد ارتبطت بعلاقات وثيقة بحكومة طالبان في أفغانستان، وقدمت لها باكستان مساعدات هامة ساعدتها على الوصول إلى الحكم، ويرجع تأييد باكستان لطالبان لعدة أسباب من أهمها: وجود أقلية باشتونية في باكستان تمثل ١٠% من سكانها.

- رغبة باكستان في تكوين عمق استراتيجي لها ضد الهند؛ حيث كانت باكستان تخشى من أن تقوم الهند بالإطاحة بها في حالة وجود نظام موالي لها في أفغانستان.

رغبة باكستان في الاستفادة من المصادر البترولية في آسيا الوسطى، عن طريق مد خط أنابيب لنقلها من آسيا الوسطى إلى موانئ باكستان على بحر العرب ماراً بالأراضي الأفغانية، ومن ثم الحاجة لتأمين نفوذها في أفغانستان.

محاربة أي نفوذ محتمل لكل من أوزبكستان وإيران في أفغانستان<sup>(١٠٧)</sup>.

ولكن بالرغم من هذه العلاقات الوثيقة مع حكومة طالبان، فإن باكستان قامت بتغيير تحالفاتها وأيدت الولايات المتحدة في موقفها من أفغانستان بعد أحداث ١١ سبتمبر، وقامت بدور فعال في إطار الائتلاف الدولي الذي

التي تواجهها مصر من جراء غضب الرأي العام من الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، ومن الانحياز الأمريكي لإسرائيل<sup>(١٠٥)</sup>.

(ب) وإذا كانت الدول العربية قد انحصرت دورها في إطار الائتلاف الدولي ضد الإرهاب والموجه ضد أفغانستان في الدعم المعلوماتي والاستخباراتي، فإن هناك دولاً إسلامية غير عربية كان دورها أكثر مباشرة وأكثر أهمية، وفي مقدمتها باكستان، وذلك بحكم الجوار الجغرافي وبحكم علاقة باكستان بنظام طالبان، ثم بحكم الدور الفعال والمباشر الذي أنشطته الولايات المتحدة إليها، يلي باكستان دور إندونيسيا وإيران.

فيما يتعلق بباكستان يلاحظ أن باكستان قد استعادت مكانتها الاستراتيجية في السياسة الأمريكية التي كانت قد فقدتها مع نهاية الحرب الباردة وزوال الحاجة إليها كحائط صد أمام النفوذ السوفيتي، إلا أن مسار الأحداث في أفغانستان دفع الولايات المتحدة إلى تبني سياسة متوازنة بين باكستان وعدوتها اللدود الهند، بشأن نزاعهما على كشمير، وتقليل درجة انحيازها للموقف الهندي في هذا الشأن، وخاصة مع قبول باكستان القيام بدور فعال في الائتلاف الدولي الذي بنته الولايات المتحدة، وهو ما يعنى تجاوز الإدارة الأمريكية تحفظاتها السابقة الخاصة بباكستان، خاصة فيما يتعلق بأهمية عودة الديمقراطية وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية<sup>(١٠٦)</sup>؛ الأمر الذي يؤكد

وبناء على ذلك قدمت المكافآت الأمريكية، من خلال رفع العقوبات المفروضة على باكستان منذ قيامها بأول تفجير نووي عام 1998، كما قدمت لها مساعدات اقتصادية بلغت 500 مليون دولار، بالإضافة إلى إعادة جدولة ديونها المستحقة والبالغة 375,4 مليون دولار، إلى جانب تعويضات بلغت 7,7 مليار دولار لمواجهة الأعباء الناجمة عن تدفق اللاجئين، وأخيراً حث المؤسسات المالية الدولية على تقديم المزيد من المساعدات لباكستان<sup>(109)</sup>.

أما إيران فقد بادرت بإدانة الهجمات على الولايات المتحدة، وأعلنت استعدادها للمشاركة في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، ومعاقبة الفاعلين بمن فيهم أسامة بن لادن، وذلك في حالة ثبوت ضلوعه في هذه التفجيرات وردت واشنطن على هذا الموقف برسالة شكر إلى طهران على موقفها، ورأى كولين باول أن هناك إمكانية للتعاون مع إيران لمكافحة الإرهاب<sup>(110)</sup>.

ولكن على الرغم من ذلك، فإن إيران ما لبثت أن اتخذت خطأً متشدداً تجاه النوايا الأمريكية المعلنة للقيام بحرب انتقامية ضد أفغانستان؛ فأعلنت معارضتها لتوجيه أي ضربات عسكرية ضد أفغانستان على اعتبار أنها تمثل تهديداً لأمنها القومي، إضافة إلى معارضتها للتفرد الأمريكي بمكافحة الإرهاب، وضرورة أن يكون ذلك في إطار دولي وتحت مظلة الأمم المتحدة، وأكدت على عدم وجود أي أدلة قاطعة لتورط تنظيم

بنته الولايات المتحدة، والواقع فإن باكستان كانت في هذا الإطار مدفوعة بعدة أمور يمكن بيانها على النحو التالي:

- الرغبة في تجنب مزيد من التدهور في علاقتها مع الولايات المتحدة، وما يعنيه ذلك من تهديد مباشر لمصالحها ودورها في المنطقة من ناحية، وخسارتها للموقف الأمريكي المحايد نسبياً في قضية كشمير من ناحية ثانية، بالإضافة إلى المحافظة على قدرتها النووية التي أشارت إليها ضمناً الولايات المتحدة.

- تحقيق بعض المصالح الاقتصادية التي تساعد نظام برويز مشرف العسكري في تدعيم أركانه، وتخفيف الضغوط الدولية التي فرضت عليه منذ اعتقاله الحكم عبر إعادة التوازن للعلاقات الأمريكية الباكستانية.

- الرغبة في تقويت الفرصة على الهند التي سارعت بإعلان تقديم الدعم الكامل للحملة المضادة للإرهاب، ومن ثم فإن باكستان أرادت تجنب ما يمكن أن تجنيه الهند من إيجابيات في حالة وقوف باكستان في المعسكر المناوئ للولايات المتحدة وللاتلاف الدولي، وقد فضلت الولايات المتحدة أن يكون التعاون مع الهند محصوراً في الجوانب السياسية والمعلوماتية، وليس الجوانب العسكرية كخطوة عكست إرضاءً وتجاوباً مع الشروط الباكستانية.

- وأخيراً محاولة دفع الولايات المتحدة في مرحلة لاحقة لإقناع الهند بالدخول في مفاوضات أكثر جدية بشأن كشمير<sup>(108)</sup>.

إلى معسكرات اللاجئين الأفغان على حدودها مع أفغانستان.

- وأخيراً امتد الدور الإيراني إلى تقديم العون العسكري إلى قوات التحالف الشمالي المناوئة لطالبان والمتعاونة مع الحملة العسكرية الأمريكية.

وهكذا فإن تلاقى الأهداف بين إيران والولايات المتحدة في التخلص من طالبان التي مثلت تهديداً استراتيجياً لإيران ولمشروعها الثوري، دفعت إيران إلى اتخاذ موقف إيجابي على الرغم من معارضتها الشديدة لهذه الحملة<sup>(١١)</sup>.

أما بالنسبة لإندونيسيا فقد جاء موقفها أقرب إلى العديد من الدول العربية والإسلامية، التي تدعم المبادرة الدولية ضد الإرهاب وتطالب بمكافحته، في نفس الوقت الذي تتخوف فيه من تداعياتها، خاصة في ظل بعض التوجهات الأمريكية والغربية التي تطرح الأمر على أرضية دينية ثقافية؛ فكان الخيار الإندونيسي حاسماً في اتجاه ما يمكن تسميته بالتأييد السلبي للموقف الأمريكي، خاصة مع استبعاد الانضمام الفعلي للعمليات العسكرية، إلى جانب تطوير أساليب العمل على المستوى الداخلي؛ لاستيعاب الجماهير الغاضبة ما بين التهديد باتخاذ إجراءات قمعية، والتأكيد على المصالح العليا لإندونيسيا؛ الأمر الذي تجلّى مع إعلان الولايات المتحدة عن تخصيص ٤٠٠ مليار دولار لتشجيع التبادل التجاري والاستثمارات، ولاسيما في مجال الوقود و

القاعدة في الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة وبناء على ذلك أعلن الرئيس خاتمي بشكل قاطع أن إيران لن تشارك في الحملة العسكرية على أفغانستان لمجموعة من الأسباب في مقدمتها استهداف الحملة لبلد مسلم، وما قد يخلفه من ضحايا من الأبرياء، وتهديد الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة للأمن القومي الإيراني، خاصة بعد أن أعلنت الولايات المتحدة عن تأييدها لأذربيجان في نزاعها مع إيران حول موارد بحر قزوين، وما قد يشكله الوجود الأمريكي على مقربة من الحدود معها من تهديد مباشر لها.

والواقع فإنه يمكن القول إن الموقف الإيراني من الحملة العسكرية الأمريكية على أفغانستان هو تجسيد لدبلوماسية الحياد الإيجابي؛ حيث إنه على الرغم من رفض إيران المشاركة في هذه الحملة الأمريكية، إلا أن إيران توصلت عبر وساطات عديدة إلى حد أدنى من الاتفاق مع الولايات المتحدة، وقد تمثل هذا الحد الأمني في الآتي:

- عدم وضع عراقيل أمام التحرك العسكري الأمريكي ضد أفغانستان.

- إبقاء حدودها مغلقة مع أفغانستان؛ مما يشكل ضغطاً على طالبان.

- تقديم المساعدات الإنسانية للجنود الأمريكيين المفقودين أثناء الحالات الطارئة، والموافقة على التعاون مع المنظمات الدولية في تمرير المعونات الإنسانية الأمريكية عبر أراضيها

منافساً استراتيجياً وليس شريكاً استراتيجياً كما كانت تنظر إليها إدارة كلينتون.

إلا أن الصين رغم تأييدها للحرب ضد الإرهاب والأهداف الأمريكية بشأن التخلص من نظام طالبان وتنظيم القاعدة بدأت تشعر بالقلق من الوجود العسكري الأمريكي في وسط آسيا باعتبار أنه يمكن أن يمثل مصدر قلق؛ حيث إنه سوف يؤثر على المدى الطويل على مجموعة شنغهاي الخماسية، والتي تضم إلى جانب الصين وروسيا ثلاث دول من آسيا الوسطى منها أوزبكستان، التي استضافت وجوداً عسكرياً أمريكياً وكيرغيزستان، التي انفتحت مع واشنطن على إقامة قاعدة عسكرية فيها، وفي هذا الإطار يرى بعض المحللين الصينيين أن الولايات المتحدة تهدف من وجودها في أفغانستان وآسيا إلى غرس خنجر في ظهر الصين، والقيام بإحاطة الصين استراتيجياً.

إلى جانب ذلك تخشى الصين من أن تمثل إدارة الأزمة على هذا النحو تكريساً لسابقة في العمل المنفرد ضد الدول المارقة (وفقاً لتصنيف واشنطن)، والتي تربطها علاقات قوية بالصين مثل إيران وكوريا الشمالية، وأخيراً تشعر الصين بالقلق من التحول في السياسة الدفاعية اليابانية بعد أحداث ١١ سبتمبر، وقيام اليابان بناء على طلب أمريكي بالتقليل من القيود الدستورية على استخدام قواتها العسكرية بالخارج<sup>(١١٣)</sup>.

أما روسيا فيمكن القول إنه منذ الساعات الأولى التي تلت أحداث سبتمبر كان بوتين

١٠٠ مليون دولار على شكل امتيازات تجارية، وتقديم ١٠ ملايين دولار من المساعدات للاجئين في جزر الملوك، التي تشهد نزاعاً بين المسيحيين والمسلمين، وخمسة ملايين دولار لإقليم أتشيه؛ حيث تجرى أعمال عنف انفصالية<sup>(١١٢)</sup>.

(ج) بالنسبة للصين وروسيا، فقد كانت الصين في مقدمة الدول التي أدانت هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وأعلنت منذ البداية عن استعدادها لبحث أي خطة لعمل عسكري عبر مجلس الأمن، وعلى الرغم من عدم مشاركة الصين في العمل العسكري في أفغانستان، إلا أن عدم وقوفها ضد الجهود الأمريكية اعتبر مؤشراً قوياً على صيغة جديدة للتعاون بين الدولتين؛ الأمر الذي ساهم في تغيير التوصيف الأمريكي للصين من "منافس استراتيجي" إلى شريك في الحملة ضد الإرهاب.

والواقع فإن الصين قد هدفت من موقفها هذا إلى عدة أهداف: -

- التخلص من طالبان وتنظيم القاعدة، اللذين تتهمهما الصين بتقديم مساعدات تدريبية ومادية للإسلاميين في إقليم جينكيانج الصيني المطالب بالانفصال.
- الرغبة في المشاركة في اتخاذ القرارات بشأن مستقبل آسيا، وألا يتم عزلها عن تلك العملية.
- تحسين العلاقات الصينية الأمريكية في ظل إدارة بوش، والتي اعتبرت أن الصين تعد

الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها الائتلاف الدولي لمكافحة الإرهاب.

- أملت روسيا في أن يقابل الموقف الروسي المساند للحملة بثمن سياسي تدفعه الولايات المتحدة، ويتمثل في مراجعة الإدارة الأمريكية لموقفها من المشروع الأمريكي الخاص بإقامة درع مضاد للصواريخ النووية، ووقف توسع حلف الأطلسي نحو الشرق؛ وهو الأمر الذي أثبتت الأحداث التالية أنه كان أملاً واهماً؛ حيث أعلنت الولايات المتحدة انسحابها المنفرد من معاهدة منع انتشار الصواريخ العابرة للقارات (ABM)، والبدء في إقامة الدرع المضاد للصواريخ الباليستية، وهو الأمر الذي له دلالاته العميقة بالنسبة لمستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي، كما أنها قد واصلت توسيع حلف الأطلسي شرقاً ليضم سبع دول جديدة من دول شرق ووسط أوربا؛ ليرتفع عدد أعضاء الحلف إلى ست وعشرين دولة.

إلا أن ذلك لا يعني أن روسيا خرجت خاوية اليدين، فجدير بالذكر أن الرئيس بوش قد اجتمع بالرئيس بوتين في نوفمبر 2001 في تكساس، ونظراً لأهمية هذا الاجتماع فقد أطلق عليه أنها بالتا جديدة لرسم خريطة الأمن الآسيوي، وقد تضمن هذا الاجتماع صفقة جديدة بين الدولتين تقوم بموجبها روسيا بتأييد الحملة العسكرية الأمريكية في أفغانستان، مقابل تعهد الولايات المتحدة بوقف المساعدات للشيشان، التي تقدمها بعض العناصر في تركيا عن طريق

قد قرر إدراج بلاده ضمن الائتلاف المناهض للإرهاب؛ الأمر الذي اعتبر تحولاً بنسبة 180 درجة في السياسة الروسية الخارجية، التي كانت قد بدأت تسعى في السنوات الأخيرة لبناء دور خاص لها ومنافسة الولايات المتحدة، إن لم يكن معادتها؛ حيث مضت العلاقات الروسية الأمريكية بعد الأزمة في تعاون متزايد وبدا الأمر كما وصفه أحد المراقبين الروس وكأن النظام الروسي قد منح فرصة ثانية لكي يفتتح على الغرب، في وقت تراكمت فيه الخلافات الجذرية بين الدولتين، خاصة مع تصميم بوش على بناء الدرع المضاد للصواريخ الباليستية.

والواقع فإن روسيا قد وجدت في الانضمام إلى هذه الحملة سلوكاً محققاً ومتفقاً مع كثير من أهدافها وأهمها:

- أن هذه الحملة توفر لها فرصة التخلص من طالبان التي تعتبر روسيا أنها تشكل تهديداً على أمن دول آسيا الوسطى، وضرب التيارات الإسلامية المتطرفة عند حدودها الجنوبية؛ فقد كانت روسيا تتهم دوماً طالبان بتأييد وتدريب عناصر من الشيشان المطالبين بالاستقلال، وكانت روسيا قد اقترحت - وقبل أحداث 11 سبتمبر القيام بعمليات مشتركة مع الغرب ضد ابن لادن؛ حيث إنها كانت تنتظر للغرب باعتباره حليفاً محتملاً ضد الأصولية الإسلامية.

- أملت روسيا أن يتم إدراج الحرب التي تقودها ضد الانفصاليين في الشيشان ضمن

لرابطة الدول المستقلة لذلك لا يمكن أن تحتل استخدام أراضي هذه الدول لعمل عسكري.

وكانت روسيا قد بادرت بعقد عدة اجتماعات مع المسؤولين في دول آسيا الوسطى لتنسيق المواقف بصدد الحملة الدولية ضد الإرهاب، وأوضحت التحركات الروسية أنها لن تسمح باستخدام أراضي آسيا الوسطى في هذه الحرب إلا بعد موافقتها، وقد أدى ذلك إلى اتجاه الولايات المتحدة لإجراء مباحثات في موسكو مع كبار المسؤولين الروس لدراسة الموقف، أسفرت في النهاية عن إعلان موسكو موافقتها على استخدام أجواء وأراضي آسيا الوسطى في العمليات العسكرية الأمريكية ضد طالبان، وتفسير ذلك أن الرئيس بوتين قد بادر بالعرض الذي قدمه لبوش؛ لأنه يدرك تماماً أنه إن لم يبادر هو بهذا العرض، فإن القرار نفسه كان سيأتي من بعض دول المنطقة، وخاصة من أوزباكستان التي كانت قد أقامت علاقات أمنية وثيقة مع الولايات المتحدة.

ومن ثم فقد اتجهت روسيا إلى إعلان موافقتها على استخدام أجواء وأراضي آسيا الوسطى في العمليات العسكرية ضد طالبان؛ لتكسب بذلك اعتراف الولايات المتحدة بأن منطقة آسيا الوسطى والقوقاز هي منطقة نفوذ روسي، وأن الطريق إلى هذه الدول والحصول على تعاونها يجب أن يكون مروراً بروسيا أولاً<sup>(١١٦)</sup>.

جورجيا وأذربيجان، وبموافقة وكالة المخابرات المركزية، وأيضاً صمت الغرب تجاه انتهاكات حقوق الإنسان في الشيشان، كما تضمنت الصفقة قبول روسيا تزايد النفوذ الأمريكي في أوزبكستان وتركمانستان، في مقابل ضمان النفوذ الروسي في أرمينيا وكازخستان وكريجستان وطاجكستان، وأن يتم تشكيل حكومة أفغانية بالتشاور مع روسيا، وأن يتم استخدام الموارد الاستراتيجية لبحر قزوين بمشاركة روسيا، وبشكل لا يتعارض مع مصالحها<sup>(١١٤)</sup>.

وقد عرض بوتين على الولايات المتحدة التعاون في مجال الاستخبارات، وفتح المجال للجوى الروسي لرحلات الطيران الإنسانية، ولمهمات البحث والإنقاذ، وعرض تقديم أسلحة ومعدات عسكرية لمحاربة طالبان، ولكنه أحجم عن تقديم قواعد جوية أو عسكرية روسية كي تستخدم كمحطات للقوات الأمريكية أو قوات الائتلاف، أو السماح بحقوق التحليق للطيران الأمريكي دعماً للمهام العسكرية<sup>(١١٥)</sup>.

أما بالنسبة لآسيا الوسطى، فعندما بدأت الولايات المتحدة في التحرك نحوها رفضت روسيا في البداية استخدامها كرأس حربة في الهجوم الأمريكي، إذ أعلن وزير الدفاع الروسي سيرجي إيفانوف رفض بلاده لمجرد افتراض انطلاق عمليات عسكرية لحلف الأطلنطي من آسيا الوسطى، وشدد على أنها مشمولة بمعاهدة الأمن الجماعي

إقدام واشنطن على القيام بعمل عسكري سريع انتقاماً لهجمات ١١ سبتمبر، وكانت فرنسا في مقدمة الدول الأوروبية التي أبدت تحفظها بهذا الشأن، فرغم أن الرئيس شيراك تعهد بالمشاركة في محاربة الإرهاب؛ فإن وزير الدفاع آلان ريتشارد أعلن أن العمل العسكري ليس إلا واحداً من أساليب الرد، وما نحتاج إليه هو أسلوب من شأنه ألا يثير عناصر أخرى من عدم الاستقرار. وبالمثل أعلنت ألمانيا تضامنها مع الولايات المتحدة، وصاحبت ذلك بالحرص على ضرورة أن يترافق العمل العسكري مع جهود أخرى على الصعيد السياسي، حتى لا يتفقم الموقف، وفق ما جاء على لسان وزير الخارجية يوشكا فيشر الذي أضاف: " لا يجب أن ندفع الإسلام بشكل عام في زاوية الإرهاب؛ لأن ذلك سيزيد الأمور سوءاً".

بيد أن الولايات المتحدة الأمريكية وعبر التنسيق الكامل مع بريطانيا تمكنت من دفع الاتحاد الأوروبي إلى التسليم بالشق الأكبر من الرؤية الأمريكية، وهو ما تبلور في أعقاب لقاء وزير الخارجية الأمريكي كولن باول مع وزير خارجية بلجيكا، التي كانت ترأس الاتحاد الأوروبي، والممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي خافيير سولانا، والمفوض الأوروبي للعلاقات الخارجية كريس باتن في ٢١ سبتمبر؛ حيث صدر إعلان مشترك تعهد فيه الجانبان بالعمل في إطار شراكة تضمن ائتلافاً واسعاً لمحاربة

وجدير بالذكر أن دول آسيا الوسطى كانت قد رحبت ومن قبل ١١ سبتمبر بالوجود الدبلوماسي والتجاري الأمريكي، وبالاتصالات مع الهيئات العسكرية الأمريكية، وأيضاً بالأشكال المختلفة من الدعم الأمني، والواقع لم تكن أوزباكستان وحدها هي التي تتعاون أمنياً مع الولايات المتحدة للقضاء على طالبان وابن لادن؛ فلقد تمكنت الولايات المتحدة وتمكنت قيادة زيني في المنطقة من توسيع مناطق نفوذها، ليشمل خمس دول أخرى هي كازاخستان وكيرجستان وطاجيكستان وتركمانستان، وقد ظن البعض أنه مع بداية الحرب الأمريكية على أفغانستان بدأت علاقات جديدة بين الولايات المتحدة وهذه المنطقة، والحقيقة أن النشاط الأمريكي العسكري في هذه المنطقة كان قد بدأ قبل ذلك بسنوات، ولم يفعل ١١ سبتمبر سوى أن قد أخرج هذه العلاقات من دائرة السر إلى العلن.

على أي حال فإن روسيا لاشك أنها تشعر الآن بقلق شديد إزاء التواجد العسكري الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى، والذي يحتمل أن تستغله الولايات المتحدة لتعزيز نفوذها وتواجدها في المنطقة، الأمر الذي من شأنه تغيير الحسابات والتوازنات الإقليمية في المنطقة لغير صالح روسيا.

(د) وأخيراً فإنه بالنسبة للحلفاء التقليديين للولايات المتحدة فإنه باستثناء بريطانيا التي أيدت الولايات المتحدة بالكامل أبدت الدول الرئيسية في الاتحاد الأوروبي تحفظاتها على

الولايات المتحدة، أرسلت تركيا عدداً من القوات الخاصة التركية، تم نشرها في طاجيكستان لتقديم الدعم الفني لقوات تحالف الشمال، بالإضافة إلى قوات عسكرية لحماية مطار كابول<sup>(١٢٠)</sup>.

إلى جانب ذلك فقد ساهمت كندا وأستراليا واليابان في هذا الحملة، وجدير بالذكر أن اليابان قد قامت بإجراء مجموعة من التعديلات في قوانينها؛ لتتمكن من تقديم دعم عسكري للولايات المتحدة تمثل في تقديم دعم لوجستي في المناطق الخلفية لمسرح العمليات وخاصة مهام النقل، وحماية القوات الأمريكية في اليابان، والسماح لقوات حماية الشواطئ بفتح النيران على السفن والقطع الحربية المشتبه فيها<sup>(١٢١)</sup>.

وعلى مستوى حلف الناتو، فإنه ومنذ اللحظات الأولى للهجمات سبتمبر، ساند الحلف بقوة الولايات المتحدة، وقام بتنفيذ المادة الخامسة الخاصة بالدفاع المشترك لأول مرة منذ ٥٢ سنة، وكان الحلف قد قام بتعديل سابق قريب للمادة الخامسة وللمفهوم الاستراتيجي لعمل الحلف في إبريل ١٩٩٩ بإضافة - بند "التصدي لخطر الإرهاب" إلى مهام الحلف الأخرى؛ مما ساعد على حسم النقاش الذي دار بشأن ما إذا كان يمكن اعتبار هجمات سبتمبر من قبل الهجوم الخارجي ضد الولايات المتحدة؛ الأمر الذي يمكن معه تفعيل المادة الخامسة الخاصة بالدفاع المشترك، وقد تلا ذلك قيام مجلس المشاركة الأطلسية الأوروبية المكون من

الإرهاب؛ وبحيث تتطوي هذه الشراكة على استخدام وسائل تشريعية وإجراءات أمنية وتبادلاً للمعلومات الاستخباراتية<sup>(١١٧)</sup>.

وقد تراوحت المشاركة ما بين الاشتراك المباشر في العمل العسكري إلى جانب الولايات المتحدة مثل بريطانيا، إلى تقديم المعلومات والدعم اللوجستي والقواعد العسكرية ومراكز تجميع وانطلاق القوات، وحق استخدام المجال الجوي. وفي هذا الإطار استجابت ألمانيا لطلبات الولايات المتحدة بشأن المساهمة بقوة عسكرية قوامها نحو ٣٩٠٠ جندي، وقد اعتبر شرودر أن هذا القرار هو قرار تاريخي للسياسة الألمانية؛ حيث ستضطلع ألمانيا بمسؤوليات جديدة على المستوى الدولي، وأكد للرئيس بوش أن ألمانيا ستتحمل مسؤولياتها على كافة الأصعدة<sup>(١١٨)</sup>.

أما فرنسا فقد أرسلت طائرات استطلاع استراتيجي، وطائرة استطلاع إلكتروني، وسفينة جمع معلومات، وأقمار تصوير فضائي واستطلاع، إلى جانب قوات خاصة<sup>(١١٩)</sup>. وقد تبعتهما إسبانيا وإيطاليا، وتحملت تركيا أيضاً للمشاركة فأعلنت استعدادها لتقديم الدعم العسكري، والمساهمة في أي هجمات عسكرية محتملة ضد أفغانستان، وبمجرد بدء الهجمات العسكرية الأمريكية في أفغانستان، استصدرت الحكومة التركية قراراً من البرلمان التركي يسمح لها بتعبئة قواتها العسكرية، وفي الثاني من نوفمبر وبناء على طلب من



### ج- دلالات بناء الائتلاف الدولي والحملة الأمريكية على أفغانستان بالنسبة للتوازنات العالمية والإقليمية:

في ضوء ما تقدم فإنه يثور التساؤل الآتي: كيف انعكست عمليات وآليات بناء الائتلاف الدولي، والحملة على أفغانستان على التوازنات الإقليمية والدولية؟ في هذا الإطار يمكن الإشارة إلى عدة نقاط على النحو التالي:

(١) إن الحرب ضد الإرهاب في مرحلتها الأولى، والتي استهدفت أفغانستان يفضل الكثير من المحللين السياسيين تسميتها بحرب آسيا الوسطى، وليس حرب أفغانستان لما في ذلك من دلالة على الهدف الأساسي بعيد المدى الذي استهدفته وحققته إلى حد كبير الولايات المتحدة؛ فهذه الحرب قد أتاحت للولايات المتحدة تواجداً عسكرياً ممتداً لم تحدد له نهاية، بل ما هو معلن أن هذا التواجد قد يمتد لعشرات السنين؛ الأمر الذي يحدث خللاً بمعادلة التوازن الإقليمي من هذه المنطقة الحيوية، ويفتح المجال لتزايد النفوذ الأمريكي على حساب النفوذ الصيني - الروسي والذي كان قد أخذ في التزايد مع إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون، والتي ضمت كما سبق الإشارة عدداً من دول آسيا الوسطى، فقد كان أحد الأهداف الرئيسية لتلك المنظمة هو التكتل ضد الخطر الأمريكي، خاصة مع إصرار الولايات المتحدة على إنشاء الدرع الصاروخي، هذا إلى جانب بسط النفوذ الصيني الروسي على ثروات منطقة

الحلفاء التسع عشر، و ٢٧ دولة أخرى بإعلان مساندة مماثلة. كذلك اجتمع المجلس الدائم لحلف الناتو وروسيا، وأعلن الطرفان أن تعاونهما المشترك سوف يشتد ويتعاظم لمواجهة خطر الإرهاب.

وقد قام حلف الناتو - بصورة غير مسبوقة - بدفع خمس طائرات أو أكس إلى الولايات المتحدة لحماية الأراضي الأمريكية، ونشر تسع قطع بحرية من أسطول المتوسط التابع له من شرق البحر المتوسط لمراقبة الوضع، وإبراز تأييد الحلف للولايات المتحدة ووافقت باقي دول الناتو الثماني عشر على كل مطالب الولايات المتحدة الأخرى مثل استخدام مجالها الجوي الفضائي وقواعدها الجوية والموانئ وتسهيلات التزود بالوقود، كما تولى الناتو تأمين القوات الأمريكية والبعثات الدبلوماسية الأمريكية في أوروبا، ووضعت لجان الناتو المتخصصة في حال تأهب لتقديم المشورة العسكرية للعمليات<sup>(١٢٢)</sup>.

ورغم ذلك فقد رفضت الولايات المتحدة الاستعانة بقوات من الناتو في الحرب ضد أفغانستان لعدة أسباب من أهمها: عدم رغبة الولايات المتحدة في تعقيد مهمتها هناك بالصعوبات التي تفرضها ضرورات التعاون مع ثماني عشرة دولة هي أعضاء الناتو، إلى جانب عدم امتلاك الناتو لقدرات تسمح لها بالمساهمة في هذه الحرب<sup>(١٢٣)</sup>.

(٢) أنه رغم الاختلافات التي نشأت في البداية بين الدول الأوروبية بشأن موقفها من الحرب ضد الإرهاب، إلا أن الأمر انتهى إلى خضوع أوربي شبه كامل للإرادة الأمريكية، وهو الأمر الذي يؤكد أن أمن المعسكر الغربي غير قابل للتجزئة، وأن حلف الأطنطي لا يزال الصيغة الدفاعية المثلى؛ لأن الولايات المتحدة هي التي تقود هذا الحلف، وهي التي يقبل جميع الأوروبيين بغير استثناء الانضواء تحت قيادتها؛ الأمر الذي من شأنه في النهاية دعم نفوذ الحلف على حساب ترتيبات سان مالون بشأن جيش أوربي موحد، وموقف أوربي دفاعي مشترك<sup>(١٢٦)</sup>.

وفي هذا الإطار يرى هنري كيسنجر أن فكرة أوربا الموحدة التي يجب أن تسعى لإيجاد هويتها بعيداً عن الولايات المتحدة تغلبت عليها العروض الأوروبية بشأن الانضمام للحملة الدبلوماسية العسكرية الأمريكية ضد الإرهاب؛ حيث أدى الحادي عشر من سبتمبر إلى إقناع الحلفاء الأوروبيين بأن أوربا لا تمتلك وسائل الانتقام من هجمات مشابهة، وبأن الحاجة بالتالي لعلاقات أمنية عبر المحيط الأطلسي تظل قائمة، ولهذه الأسباب تبني مجلس الناتو ولأول مرة في تاريخ الحلف المادة الخامسة من معاهدة الحلف التي تسمح بإجراءات دفاعية مشتركة، وقد عكست الدبلوماسية المشتركة التي برزت تأكيداً أكبر على التعاون الثنائي مع واشنطن انطلاقاً من أسس وطنية، وضمن إطار شمال

آسيا الوسطى، والسبق إلى استغلالها قبل أن تستأثر بها الولايات المتحدة؛ فقد تنامت أهمية منطقة آسيا الوسطى في الآونة الأخيرة بسبب اكتشاف آبار البترول حول بحر قزوين، وهو ما دفع روسيا والصين للسعي لمحاصرة المحاولات الأمريكية، التي تريد بسط سيطرتها على المنطقة<sup>(١٢٤)</sup>.

وامتداداً لهذا التحليل ينبغي الإشارة أيضاً إلى انقلاب الموازين والحسابات الخاصة بمستقبل بحر قزوين وثرواته؛ فقبل الحرب كانت الولايات المتحدة تحاول التدخل في مسار الأوضاع في منطقة بحر قزوين، إما بالوكالة عن طريق تركيا أو بالتنسيق المباشر مع أذربيجان، أما الآن فإن الأمر قد اختلف تماماً؛ ففي ظل التواجد العسكري الأمريكي في دول المنطقة فإن الولايات المتحدة تدخل طرفاً قوياً في لعبة التنافس حول قزوين، وذلك في مواجهة كل من روسيا وإيران، ومن ثم ستجد موسكو وطهران نفسيهما مضطرتان إلى التعامل المباشر مع واشنطن فيما يتعلق بمستقبل بحر قزوين، ولن يكون الخلاف مع أذربيجان أو كازاخستان، وإنما مع الولايات المتحدة مباشرة، وستحرم موسكو من هامش الحركة الذي كان متاحاً أمامها من قبل، وربما أن الخيار المتاح أمامها سيكون هو التحالف مع طهران؛ لمواجهة التنسيق الأمريكي الأذربيجاني الذي بات يثير القلق الروسي حول أهداف التواجد الأمريكي في آسيا الوسطى<sup>(١٢٥)</sup>.

لتعزيز وإعادة تشكيل علاقاتها الدولية، وتوسيع وإنشاء مجالات جديدة للتعاون، وفي هذا الإطار يقول كولن باول: "ستكون الحملة ضد الإرهاب حملة طويلة وشاقة وتمتد لسنوات وللقيام بهذا المجهود على تحالفنا أن يتميز بالمرونة اللازمة للتطور، ومن المحتمل أن تفتح عمليات المشاركة في هذه الحملة العالمية العظيمة ضد الإرهاب الباب أمامنا لتعزيز، أو لإعادة تشكيل علاقاتنا الدولية، وتوسيع أو إنشاء مجالات تعاون جديدة؛ ففقد أعيد الآن إحياء تحالفاتنا في أوروبا وآسيا والنصف الغربي من قارتنا، من خلال تطبيق بنود الدفاع الجماعي المنصوص عليها في معاهدات حلف الأطنطي وحلف استراليا / نيوزيلندا/ الولايات المتحدة ومعاهدة الربو، وفتح رد فعل الرئيس بوتين تجاه أحداث ١١ سبتمبر بداية عهد جديد في علاقتنا الثنائية كما ساهمت الصين بطريقة مفيدة في هذا المجهود العالمي، ولاشك في أن تقدم نطاق التعاون ضد الإرهاب مع الصين سوف يجعلنا في وضعية أقوى لمتابعة مشاورات هامة مع القيادة في بكين حول مواضيع أخرى مهمة لنا، وقد اغتتمنا أيضاً الفرصة لتحسين علاقاتنا مع الهند وباكستان" (١٢٨).

٤) ويرتبط بما سبق أهمية التأكيد على أن إدارة الولايات المتحدة لعملية بناء الائتلاف قد ساهمت في بروز صياغة جديدة للنظام العالمي تقوم على أن الولايات المتحدة والدول الكبرى لم تعد تنظر إلى بعضها البعض باعتبارها تشكل تهديدات استراتيجية، وأن الخطر الذي يتعرض له جميعهم هو خطر الإرهاب الذي يأتي من خارج حدودهم، ومعنى ذلك أن الجميع قد توحد في مواجهة الخطر الدايم، ومن ثم فإن هذا الإدراك الجديد قد ساهم في إعادة بلورة

الأطلسي بدلاً من هيئات الاتحاد الأوروبي، وعندما تبنى رئيس الوزراء البريطاني توني بلير المبادرة بتأكيد التعاون الأطلسي المتعلق بالإرهاب؛ فإنه خدم كلاً من مصلحة بريطانيا في علاقة مميزة مع أمريكا، وأيضاً الأهداف البريطانية الأمريكية بشأن الالتزام بالوحدة الأطلسية (١٢٧).

٣) أظهرت التفصيلات الأمريكية بشأن استبعاد دور عسكري لحلف الأطنطي أن الولايات المتحدة تفضل الاعتماد على ائتلافات متغيرة، تبعاً لطبيعة المهمة المحددة؛ وهو الأمر الذي يتفق من ناحية مع تفضيلات المحافظين، الذين ينظرون بعين الشك إلى التحالفات الدولية والعمل الدولي المشترك، خاصة في العمليات العسكرية ويرون أن الحلفاء قد يشكلون قيماً على حركة الولايات المتحدة، ومن ثم فإن اللجوء إلى ائتلافات مؤقتة ومتغيرة لا يشكل أى قيود على الحركة الأمريكية وهو أمر يتفق مع هذا الفكر المحافظ، الذي تراجع جزئياً أمام حاجة الولايات المتحدة الماسة إلى حلفاء في حربها ضد الإرهاب، وبالتالي فقد وضح تفضيل أمريكا للعمل مع الحلفاء ولكن خارج نطاق حلف الناتو، ومن ناحية أخرى فإن هذه التحالفات المؤقتة والمتغيرة تتفق مع طبيعة الأهداف الأمريكية المتغيرة، والتي تتطلب قدراً من المرونة اللازمة للتطور، والانتقال من هدف إلى آخر في حربها الممتدة على الإرهاب، ومن ناحية ثالثة فإن هذه الائتلافات المتغيرة تفتح الباب أمام الولايات المتحدة

إن هذا الشكل الجديد للعلاقات الروسية الأمريكية وقاعدته الموضوعية جعل الولايات المتحدة تقدم على عدة خطوات خطيرة هامة وهي مطمئنة:

أ- الإعلان عن انسحابها المنفرد من معاهدة منع انتشار الصواريخ العابرة القارات (ABM) في ١٣/١٢/٢٠٠١، وهو الأمر الذي بموجبه تحاول الولايات المتحدة فرض توازن استراتيجي جديد يعترف بتفوق دولة واحدة فقط هي الولايات المتحدة.

ب- الإعلان عن تطوير جهاز الدفاع ضد الصواريخ، وهو المشروع الذي يلقي دعماً واسعاً من الجمهوريين وفي أوساط الصناعات العسكرية الأمريكية.

ج- توسيع حلف الأطلسي شرقاً. إن هذه الخطوات الأمريكية المتتالية، والتي كان يمكن أن تثير من قبل ردود فعل روسية غاضبة قد قوبلت من جانب روسيا بتصريحات محايدة وغيره مبالية؛ فعلى سبيل المثال صرح الرئيس بوتين تعليقاً على انسحاب أمريكا من المعاهدة "بأنه لا يشكل خطراً على روسيا"، وهكذا إذن يتضح كيف أن أحداث سبتمبر قد أتاحت للولايات المتحدة فرصة إعادة صياغة علاقاتها مع روسيا، على نحو جعلها قادرة على اتخاذ العديد من المواقف والخطوات التي تعبر عن رغبة أمريكية لفرض موازين قوة جديدة بينها وبين روسيا، مبنية على تفوق أمريكي مطلق، وتحويل روسيا إلى إحدى الدول التابعة أو دولة عظمى غير مجدبة<sup>(١٣٠)</sup>.

العلاقات الأمريكية بكثير من الدول الكبرى، وفي مقدمتها روسيا والصين التي كان ينظر إليهما باعتبارهما دولتين منافستين محتملتين، لقد كانت الولايات المتحدة على وشك تعريض علاقاتها بروسيا للخطر بسبب الدفاع الصاروخي، ولكن بعد ١١ سبتمبر أصبحت روسيا شريكاً في الحملة ضد الإرهاب. هذا الشكل الجديد للعلاقات الأمريكية الروسية الذي لا ينتج عن تفضيل شخصي لبوتين، بل على تقييم واع لمصالح روسيا؛ فهو يبني على قاعدة موضوعية جديدة لهذه العلاقات، ليس فقط لأن البناء السياسي لأوروبا يمنع ذلك النوع من الغزو النابليوني أو الهتلري الذي أثار مشاعر القلق المتعلقة بأمن روسيا، ولأن الحروب بين القوى النووية ستؤدي حتماً إلى نفقات غير محتملة، ولكن الأهم من ذلك لأن الحسابات السياسية قد تغيرت في مناطق النزاع التاريخي كالشرق الأوسط؛ فالمفهوم السابق الخاص بلعبة اللاشيء بين القوتين المهيمنتين لم يعد معمولاً به في هذا الوقت؛ ففي أثناء الحرب الباردة، وحتى لبعض الوقت فيما بعد اعتقد زعماء روسيا وأمريكا أن تحقيق طرف ما لنصر سياسي يشكل خسارة استراتيجية للآخر، وقد حاول كل منهما التقليل من نفوذ الآخر في منطقة الشرق الأوسط، أما وفقاً لظروف ما بعد ١١ سبتمبر فقد أدركا أن مثل التفكير سيضعف كلتا الدولتين أمام عدوهما المشترك وهو الأصولية الإسلامية، وسيؤثر على استقرار المنطقة التي لكل منهما مصالح حيوية فيها<sup>(١٢٩)</sup>.

من فرض أجندة سياستها الخارجية واستراتيجيتها العالمية على دول العالم المختلفة، وتستطيع إعادة صياغة التوازنات الإقليمية على النحو الذي يخدم مصالحها في ظل صمت وقبول عالميين غير مسبوقين.

ولكن رغم هذا النجاح الأمريكي في تكوين الائتلاف الدولي المناصر لها والداعم لها خلال المرحلة الأولى من الحرب ضد الإرهاب؛ فإنه بنهاية الحلقة الأفغانية اختلفت الرؤى المتعلقة بمرحلة ثانية من الحملة ضد الإرهاب، تنصب على العراق فكيف كان ذلك؟ إلام انتهى؟ إن هذا التساؤل يقود الدراسة إلى تناول الجزئية الثانية في هذا القسم، والمتعلقة بالغزو الأمريكي المرتقب للعراق، وفيه أيضاً سوف يدور التحليل حول المحاور الثلاثة التي حددتها الدراسة:

أ- دور مجلس الأمن.

ب- جهود الولايات المتحدة في بناء الائتلاف.

ج- دلالات بناء الائتلاف الدولي، والغزو المرتقب للعراق بالنسبة للتوازنات الإقليمية والعالمية

## ٢- الغزو الأمريكي المرتقب للعراق:

أ- دور مجلس الأمن في الأزمة العراقية: مع نهاية الحملة العسكرية في أفغانستان، فإن السؤال الذي أثير بشأن العراق وماذا ستفعل الولايات المتحدة بشأنها برز أمام السياسة الخارجية الأمريكية، ورأى الصقور

كذلك فإن نجاح الولايات المتحدة في استقطاب تعاون الصين من خلال تقديم المعلومات، وعدم وقوفها ضد الحملة العسكرية الأمريكية، سواء لرغبتها في القضاء على القوى الانفصالية في إقليمها الغربي أو لإدارتها أن حاجتها الملحة للنمو والإصلاح تتطلب منها عدم إثارة التوترات مع الولايات المتحدة، إنما يشير في النهاية إلى أحد أبعاد الصياغة الجديدة للنظام العالمي للقرن الواحد والعشرين، وإلى اقتناع الدول الكبرى في النهاية بأهمية الدور الأمريكي في تحقيق السلم والاستقرار للعالم رغم ما يكون لدى البعض منها من تحفظات بشأن السياسات الأمريكية.

الخلاصة إذن أن آليات تكوين الائتلاف الدولي وقيام الولايات المتحدة بحملتها ضد أفغانستان قد كشف عن بروز هيمنة أمريكية عالمية لم تقابل بأي نوع من المقاومة، أو حتى المعارضة من جانب قوى صغرى أو كبرى، صديقة أو منافسة كان من المتوقع أن تثير لديها مثل هذه السياسات الأمريكية المخاوف والشكوك، ونجحت الولايات المتحدة في تعديل ميزان القوى الإقليمي في منطقة شرق ووسط آسيا ليصبح في صالحها على حساب القوى الإقليمية المنافسة الأخرى، وإلى مدى زمني غير محدد، وقد اعتبر كثير من المحللين أن هذا التطور يوحى باتجاه النظام العالمي إلى صيغة جديدة صريحة تقوم على أحادية قطبية تنفرد في إطارها الولايات المتحدة بالهيمنة، وتتمكن

في الإدارة الأمريكية أن إسقاط صدام حسين ينبغي أن يكون هو المرحلة الثانية في الحرب على الإرهاب، ورأوا أن تطوير العراق لأسلحة غير تقليدية هو تهديد أساسي وجوهري للمصالح القومية الأمريكية، وأرادوا أن يراهنوا على نجاح الحملة الأفغانية بعملية مشابهة إلى الغرب منها أما من يعرفون بالحمائم فقد أشاروا إلى صعوبة هذا العمل، ونقص الدليل الذي يربط صدام بالهجمات الأخيرة على الولايات المتحدة، ورأوا أن هدف الولايات المتحدة فيما يتعلق بالعراق ينبغي أن يكون إحياء عمليات التفتيش على الأسلحة من جانب الأمم المتحدة، وتنشيط عملية الاحتواء<sup>(١٣١)</sup>.

ولكن من الخطأ تصور أن فريق الحمائم يختلف عن الصقور بشأن الهدف؛ فالهدف واحد ولكن الطريق إلى تحقيقه هو الأمر الذي يتم الخلاف حوله؛ فواقع الأمر فإن الحمائم بقيادة كولين باول لا يعارضون عملاً عسكرياً ضد العراق، ولكنهم أرادوا أن يأتي هذا العمل عبر طريق الأمم المتحدة، أو بعبارة أخرى عارضوا فكرة القيام بغزو العراق بشكل منفرد دون اللجوء مبدئياً إلى مجلس الأمن سعياً وراء إضفاء الشرعية الدولية من ناحية، وحشد التأييد الدولي من ناحية أخرى؛ فغزو العراق واحتلاله لفترة هو أمر ليس سهلاً؛ فهو يحتاج إلى مئات الآلاف من القوات وأنظمة أسلحة متعددة؛ الأمر الذي يستدعي التجهيز والإعداد الجيد له.

أما فريق الصقور بقيادة ديك تشيني ورامسفيلد ونائبه بول وولفوتيز وريتشارد بيرل رئيس مجلس السياسات الدفاعية، فكان لا يرى مبرراً للجوء مبدئياً إلى مجلس الأمن قبل القيام بعملية غزو العراق، وذلك تأسيساً على أن الولايات المتحدة لا تحتاج إلى قرار جديد من مجلس الأمن، حيث إن العراق من وجهه نظرهم قد انتهك القرار رقم ٦٨٧، الذي يوجب استخدام القوة لنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية إذا لم تتجاوب بغداد، كما رأى فريق الصقور أن حرب الخليج عام ١٩٩١ انتهت بهدنة بين الولايات المتحدة والعراق، ولم تنته باتفاق سلام، ومن ثم فإن الحرب يجب أن تستأنف؛ لأن العراق انتهك شرط الهدنة الذي هو نزع أسلحة الدمار الشامل، والواقع فإن الرئيس بوش قد انحاز في النهاية لجناح الحمائم بقيادة باول عندما لجأ للأمم المتحدة بدلاً من العمل العسكري المنفرد لتحقيق المطلب الأمريكي بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية.

وجدير بالذكر أن الخلاف بين الفريقين يمتد أيضاً إلى صورة العراق ما بعد صدام، وفي هذا الإطار يمكن تحليل رؤية كل فريق على النحو التالي:

فيما يتعلق بفريق الصقور، فهو يقدم سيناريو قائم على أساس أن تغيير النظام العراقي سيكون الخطوة الأولى على طريق تغيير شامل في العالم العربي؛ فاحتلال العراق وسيطرة أمريكا على بتروله يمكنان واشنطن من الالتفات إلى السعودية ومصر

العراقية الكاملة على قطاع البترول، واعتبر سيناريو الحمايم أن فكرة وجود حاكم عسكري أمريكي في بغداد كما حدث مع ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية فكرة غير مجدية واقترح هذا الفريق الحفاظ على وحدة العراق وسيادته، وتشجيع قيام حكومة عراقية لعراق ما بعد صدام تستند إلى المبادئ الديمقراطية وتمثيل تنوع الشعب العراقي، والإقرار بحكم فيدرالي اتحادي و إشراك الأمم المتحدة والدول العربية والجماعة الدولية في إقرار مستقبل العراق ما بعد صدام.

ويرفض هذا الفريق سيطرة أمريكا على البترول العراقي على اعتبار أن ذلك سيثير العراقيين بأن العملية الأمريكية أهدافها " إمبريالية"، وليس مجرد نزع أسلحة الدمار الشامل، وأخيراً فإن هذا الفريق يرفض فكرة تغيير نظم عربية متضمنة السلطة الفلسطينية انطلاقاً من العراق؛ حيث إن الهجوم الأمريكي على العراق سيكون جارحاً للعالم الإسلامي، وقد يثير متاعب جدية للولايات المتحدة وحلفائها.

ويؤكد هذا الفريق خطورة الحذر الكبير الذي أبدته الولايات المتحدة في الانخراط في النزاع العربي - الإسرائيلي، وأن من المهم للغاية أن تتخبط واشنطن بفاعلية، وعلى أعلى مستوى وأن تمارس قيادتها مع العرب والإسرائيليين لتنفيذ خريطة الطريق التي تطورت من خلال اللجنة الرباعية التي ضمت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي

وسوريا والسلطة الفلسطينية، ويتضمن السيناريو أيضاً "الاحتلال العسكري للعراق"، وإقامة حكم عسكري في بغداد على غرار ما حدث في ألمانيا واليابان عقب الحرب العالمية الثانية، وتفكيك البعثية على نحو ما تم من تفكيك النظام النازي في ألمانيا قبل أكثر من ستين عاماً، كذلك يتضمن السيناريو إنشاء حكومة مؤقتة بمجرد بدء عملية الغزو يقودها أحمد الجلبي رئيس المؤتمر الوطني العراقي، الذي يضم المعارضة العراقية في المنفى، ولا يحوي سيناريو الصقور أي دور للأمم المتحدة في عراق ما بعد صدام، وأخيراً تضمن السيناريو احتلال آبار ومرافق البترول العراقي لحمايتها، وإعادة تأهيلها، ودفع تكاليف الغزو، ثم الاحتلال والتحكم في سوق البترول ومنظمة الأوبك، التي تتحكم بها الدول العربية

أما فريق الحمايم في الإدارة الأمريكية بقيادة باول فقد قدر أن غزو واحتلال العراق لفترة إنما يتطلب مئات الآلاف من القوات وأنظمة أسلحة متعددة، واقترح أن تتحرك الولايات المتحدة ومن خلال الأمم المتحدة، وذلك ما فعله بوش في سبتمبر 2001.

أما سيناريو الحمايم لعراق ما بعد صدام فهو يتضمن رفض فكرة إقامة حكومة عراقية مقدماً، حتى لا تواجهه بالعداء أو فرض حكومة ما فيما بعد من قادة المعارضة العراقية في المنفى، واقترح بدلاً من ذلك إدارة عراقية دولية تحت إشراف الأمم المتحدة، وتمكين العراقيين من السيطرة

وروسيا والأمم المتحدة لإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة.

وإذا كان الرئيس بوش قد انحاز لجناح الحمائم بقيادة باول عندما لجأ للأمم المتحدة بدلاً من العمل العسكري المنفرد لنزع أسلحة الدمار الشامل العراقي في البداية، فإن بوش يبدو في النهاية أنه قد مال إلى جناح الصقور عندما قرر القيام بغزو منفرد للعراق خارج إطار الأمم المتحدة، وبدون غطاء من الشرعية الدولية.

وإذا كان بوش لم يحسن خياره بعد فيما يتعلق بمسألة عراق ما بعد صدام بين تصور الصقور والمحافظين الجدد وتصور الحمائم، إلا أنه يبدو أكثر ميلاً إلى سيناريو الصقور مع دمج بعض عناصر سيناريو الحمائم وفي هذا الإطار تشير صحيفة نيويورك تايمز في 6/1/2003 إلى أن الخطة قبل النهائية التي استعرضها بوش تستبعد أن يحكم العراق حاكم عسكري أمريكي مثلما كان يطلب سيناريو الصقور، وبدلاً من ذلك تقترح الخطة أن يدير العراق حاكم إداري مدني دولي تعينه الأمم المتحدة، كذلك رفض بوش إقامة حكومة مؤقتة قبل الغزو، كما رفض حكومة من قادة المعارضة في المنفي بعد الغزو متفقاً بذلك مع سيناريو الحمائم، ولكنه مال إلى الصقور بشأن الوجود العسكري الأمريكي في العراق لمدة لا تقل عن عام ونصف عام، وتأخير نقل السلطة إلى حكومة وطنية عراقية ربما لسنوات، كذلك يبدو أنه يميل للصقور فيما يتعلق بالفصل بين

المسألتين العراقية والفلسطينية، وتأخير حل القضية الفلسطينية إلى ما بعد العراق كما سبقت الإشارة.

والواقع فإنه إلى جانب الخلاف الذي دار داخل الولايات المتحدة بشأن ما إذا كان ينبغي أن يكون للأمم المتحدة دور فيما يتعلق بنزع أسلحة الدمار الشامل، فإنه دار خلاف آخر وهو الأهم بين الولايات المتحدة والدول الكبرى وفي مقدمتها روسيا والصين وفرنسا بهذا الشأن وأيضاً بشأن مضمون القرار الذي يمكن استصداره من مجلس الأمن؛ فقد عارضت فرنسا وروسيا قيام الولايات المتحدة بأي عمل عسكري أمريكي منفرد ضد العراق وفي هذا الإطار ذكر جاك شيراك أن قرار شن عملية وقائية يعود إلى مجلس الأمن الدولي وحده في حالة رفض بغداد عودة المفتشين الدوليين دون قيد أو شرط وأشار إلى أن تهديد واشنطن بالتدخل عسكرياً قلب نظام حكم الرئيس العراقي صدام حسين، يمثل تطوراً مثيراً للقلق؛ لأنه يشرع استخدام القوة بشكل أحادي ضد حكومة دولية أخرى<sup>(133)</sup>.

أما بشأن مضمون القرار المطلوب استصداره من مجلس الأمن، فقد كانت الولايات المتحدة وحليفاتها بريطانيا تتبنى رؤية مفادها استصدار قرار يتضمن اللجوء التلقائي للقوة، في حال عدم امتثال العراق لقرار مجلس الأمن وتعاونيه الكامل مع مفتشي الأسلحة، في حين عارضت فرنسا



الدولية للطاقة الذرية، وعن إتمام الأعمال المطلوبة بموجب ذلك القرار (فقرة ٨-١٣).

(٢) منح العراق بموجب هذا القرار فرصة أخيرة للامتثال لالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح بموجب قرارات المجلس ذات الصلة، ويقرر استيفاءً لذلك أن يضع نظاماً محسناً للتفتيش يستهدف إتمام عملية نزع السلاح المحددة بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، والقرارات اللاحقة للمجلس إتماماً كاملاً وقابلاً للتحقق.

(٣) أن حقوق العراق يتعين عليها أن تقدم إلى لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإلى المجلس في موعد لا يتجاوز ٣٠ يوماً من تاريخ هذا القرار بياناً دقيقاً وواضحاً وكاملاً عن الحالة الراهنة لجميع جوانب برامجها الرامية إلى تطوير أسلحة كيميائية وبيولوجية ونووية والصواريخ الباليستية، وغيرها من نظم الإيصال.

(٤) إن تقديم العراق بيانات زائفة، أو إغفاله بعض الأمور في البيانات المقدمة عملاً بهذا القرار وامتناعه في أي وقت عن الامتثال لهذا القرار، والتعاون الكامل في تنفيذه سوف يشكل خرقاً جوهرياً إضافياً لالتزامات العراق، وسوف يبلغ إلى المجلس لتقييمه.

(٥) أن يوفر العراق للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش وللوكالة الدولية للطاقة الذرية إمكانية الوصول فوراً، ودون أي عوائق أو شروط أو قيود، إلى أي من وكل المناطق والمرافق والمباني والمعدات والسجلات ووسائل النقل التي تودان تفتيشها،

وروسيا الاقتراح الأمريكي الذي سيسمح بعمل عسكري إذا ما أعاققت العراق عمل المفتشين دون الحاجة إلى تفويض من المجلس، وقد اقترحت فرنسا وروسيا استصدار قرارات من مجلس الأمن أحدهما يحدد الاتهامات الموجهة للعراق، والثاني يوضح طبيعة رد الفعل إزاء ذلك.

وقد استجابت الولايات المتحدة للضغوط الفرنسية والروسية وقامت بتعديل الصيغة الأولى؛ بحيث لا تتضمن استخدام القوة العسكرية مباشرة إذا رفض العراق نزع سلاحه، وإن كانت قد نجحت في جعل الدول الأخرى توافق على صيغة معدلة تشير إلى "أن العراق سيواجه عواقب وخيمة نتيجة لانتهاكاته المستمرة لالتزاماته"، كذلك تخلت واشنطن عن بند في مشروعها الأولي يسمح للأعضاء الرئيسيين في مجلس الأمن بالمشاركة في عمليات التفتيش، وإرسال جنود لفتح أي طريق يغلقه العراق أمام المفتشين الدوليين بالقوة (١٣٤).

وقد انتهى الأمر إلى إصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١، الذي صدر بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ويقرر عدة قرارات أهمها:

(١) إن العراق كان ولا يزال في حالة خرق جوهري لالتزاماته المنصوص عليها، في القرارات ذات الصلة، بما في ذلك القرار رقم ٦٨٧ (١٩٩١)، ولا سيما بامتناعه عن التعاون مع مفتشي الأمم المتحدة والوكالة

وأن توفر كذلك إمكانية الوصول فوراً ودون أي عوائق أو شروط أو قيود إلى جميع المسؤولين وغيرهم من الأشخاص الذين تودان مقابلتهم بأي طريقة أو في أي مكان تختاره لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن يقرر أنه يجوز لهما -حسب تقديرهما- إجراء مقابلات داخل العراق أو خارجه، وتيسير سفر الأشخاص الذين تجرى مقابلات معهم وأفراد أسرهم إلى خارج العراق..

ويوعز إلى لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، ويطلب إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تستأنفا في موعد أقصاه ٤٥ يوماً من اتخاذ هذا القرار عمليات التفتيش التي تقومان بها وأن تقدما تقريراً مستكملاً في غضون ٦٠ يوماً بعد ذلك.

(٦) أن على العراق ألا يقوم بأعمال عدائية، أو يهدد بارتكاب أعمال من هذا القبيل ضد أي ممثل أو فرد تابع للأمم المتحدة، أو لأي من الدول الأعضاء فيها يتخذ إجراءً من أجل التقيد بأي قرار من قرارات المجلس.

(٧) يطلب إلى الأمين العام أن يقوم على الفور بإخطار العراق بهذا القرار، وهو قرار ملزم للعراق، ويطلب بأن يؤكد العراق في غضون سبعة أيام من ذلك الإخطار عزمه على الامتثال لهذا القرار امتثالاً كاملاً، ويطلب كذلك بأن يتعاون العراق على الفور، ودون شروط، وعلى نحو فعال مع لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

(٨) يذكر بأن المجلس حذر العراق مراراً بأنه سيواجه عواقب وخيمة نتيجة لانتهاكاته المستمرة للالتزاماته<sup>(١٣٥)</sup>.

والواقع فإن هذا القرار قد صدر صحيحاً من الناحية القانونية، وذلك في إطار ما لمجلس الأمن من صلاحيات طبقاً لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وتأسيساً أيضاً على قراراته السابقة التي أصدرها بشأن العراق، وفي مقدمتها القرار ٦٨٧ والذي بموجبه قبل العراق التعهد بإزالة وتدمير كافة أسلحة الدمار الشامل الموجودة لديه، ورغم ذلك فإنه من الثابت أن قواعد الشرعية الدولية قد وظفت في الحالة العراقية ضد العراق؛ تحقيقاً لصالح قوى دولية بعينها وهي الولايات المتحدة وبريطانيا، ويبدو هذا التوظيف السياسي لقواعد الشرعية الدولية بشأن الحالة العراقية إذا أخذنا في الاعتبار أن هذه القواعد ذاتها يضرب بها عرض الحائط في حالات أخرى تستدعي تدخلاً مماثلاً، وعلى ذات القدر من الاهتمام مثل إسرائيل، والهند، وباكستان، وكوريا الشمالية التي تجاهر ببرنامجهما النووي، بل وتهدد به الولايات المتحدة، والواقع فإن هذه الانتقائية في إعمال قواعد الشرعية الدولية ليست في التحليل الأخير في صالح السلم والأمن الدوليين<sup>(١٣٦)</sup>.

على أي حال فإنه عقب صدور القرار صرح الرئيس بوش: "إن النظام في بغداد سيواجه أشد العواقب في حالة عدم إذعانه".... "إن أمريكا وحلفاءها سوف يقومون بنزع أسلحة

وقد أعلنت بريطانيا حليفة الولايات المتحدة على لسان رئيس وزرائها توني بلير أن اللجوء إلى القوة لنزع الأسلحة العراقية أمر لا جدال بشأنه في حالة عدم امتثال العراق للقرار الجديد، وقال إن الرسالة التي أوجهها إلى صدام حسين هي

أما بالنسبة لفرنسا فقد أعلن شيراك عقب صدور القرار أن الموافقة بالإجماع على قرار مجلس الأمن الجديد تعطي فرصة لنزع أسلحة العراق سلمياً، وأن الموافقة بالإجماع جددت تأكيد دور مجلس الأمن ومسئولياته المحورية في ميدان السلم والأمن وهو ما كان خطوة ضرورية، وحذر الرئيس العراقي من مغبة أي تخلف عن واجباته، أما روسيا فقد أعلنت أن القرار الجديد هو الأفضل في الظروف الراهنة ويفتح الطريق لتسوية شاملة للوضع في العراق<sup>(١٣٨)</sup>.

والواقع فإن ما يبدو واضحاً هو أنه على الرغم من أن القرار قد استبعد فكرة اللجوء التلقائي للقوة، التي كانت الإدارة الأمريكية حريصة على تضمينها في مشروع القرار الأصلي، إلا أن القرار يظل يمثل في النهاية مظلة لعمل عسكري أمريكي ضد العراق؛ فعلى الرغم من أن الإدارة الأمريكية وافقت على مبدأ العمل على مرحلتين، الذي يقوم على العودة إلى مجلس الأمن في حالة حدوث أي خرق من جانب العراق لتحديد طبيعة رد الفعل الدولي على هذا الخرق، من دون إعطاء الولايات المتحدة وحدها الفرصة للقيام بعمل عسكري أحادي منفرد ضد

العراق إذا لم يمثل بشكل كامل لقرار الأمم المتحدة، وأن القرار الجديد هو "الاختبار الأخير لنزع أسلحة العراق"، وهو الأمر الذي يشير إلى تهديد واضح من الرئيس الأمريكي بإمكان القيام بعمل عسكري ضد بغداد.

أما المندوب الأمريكي لدى الأمم المتحدة جون نجروبونتي، فقد حذر في كلمته عقب التصويت من أن فشل المجلس في التصرف بطريقة حاسمة في حالة حدوث انتهاك عراقي جديد فإن هذا القرار يمنح أي دولة عضو في الأمم المتحدة صلاحية التحرك دفاعاً عن نفسها ضد التهديد الذي يمثله العراق لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة<sup>(١٣٧)</sup>.

وهكذا وضح منذ البداية أن الولايات المتحدة تعطي نفسها حق القيام بعمل عسكري ضد العراق في حالة تقديرها لحدوث انتهاك عراقي جديد، وعدم قيام المجلس باتخاذ ما تراه مناسباً وحاسماً إزاء ذلك، واعتبرت الولايات المتحدة أنه ليس هناك في القرار ما يلزمها بالانتظار لحين موافقة المجلس على اللجوء إلى القوة العسكرية، كما أنه لا يوجد به ما يعوقها عن الانفراد باستخدام القوة ضد العراق حال استحالة استصدار قرار جديد من المجلس، يخول استخدام القوة ضدها، وفي هذا الإطار جاء تصريح وزير التجارة العراقي محمد مهدي صالح في أول رد فعل عراقي بشأن القرار حيث قال: "إن القرار يوفر غطاء للولايات المتحدة للقيام بعمل عسكري ضده".

العراق؛ فإن هذا التراجع كان يهدف بالدرجة الأولى إلى مجرد إظهار قدر كبير من المرونة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية؛ لاعتبارات عديدة يأتي في مقدمتها احتواء الرفض الدولي العنيف، وبالذات الروسي والفرنسي لصيغة مشروع القرار الأصلي، الذي قدمته إدارة بوش إلى مجلس الأمن، وفي الوقت نفسه فإن هذه الإدارة كانت تسعى إلى الظهور أمام الرأي العام الداخلي والمجتمع الدولي عموماً والدول العربية خصوصاً على أنها تحاول أولاً استنفاد كافة الطرق السلمية في التعامل مع قضية تدمير أسلحة الدمار الشامل، العراقية قبل اللجوء إلى القوة العسكرية، علاوة على تأكيد حرص الولايات المتحدة على العمل تحت مظلة الأمم المتحدة، وفي إطار الشرعية الدولية وليس خارجها، ولكن يظل أن قبول الإدارة الأمريكية تخفيف صيغة القرار لم يكن يعنى إطلاقاً تفضيلها لخيار التسوية السلمية للأمم القائمة مع العراق أو تراجعها عن خيار العمل العسكري في مواجهة العراق وإنما يعنى فقط قبولها إعطاء مزيد من الوقت لاستئناف عملية التفتيش على أسلحة الدمار الشامل في العراق، مع انتظار أي أزمة أو خلاف يمكن أن ينشأ بين العراق من ناحية، ولجنة أنموفيك والوكالة الدولية للطاقة الذرية من ناحية أخرى؛ للمبادرة بشن عمل عسكري ضد العراق<sup>(١٣٩)</sup>.

وقد أثبتت الأحداث التالية صدق هذا التحليل؛ فقد استمرت عمليات التفتيش قرابة ثلاثة شهور أظهر خلالها العراق تعاوناً كبيراً مع المفتشين الدوليين، وقد قدم كبيراً مفتشي الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة هانز بليكس والبرادعي خلال هذه الفترة تقريرين إلى مجلس الأمن في يناير وفبراير ٢٠٠٣، لم يتضمن ما يؤكد امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، وإن كانا قد قدما صورة مختلطة لالتزام العراق بالتطبيق؛ ففي حين أكد البرادعي مدير عام الوكالة الدولية للطاقة "أن الوكالة لم تجد أي دليل على أن العراق قد أعاد إحياء برنامج أسلحته النووية"<sup>(١٤٠)</sup>، فإن بليكس قال إنه لم يجد دليلاً على أن صدام حسين يقوم طواعية بالتخلص من الأسلحة، كما أنه لم يقرر التعاون في تقديم الدليل المطلوب الذي يؤكد للمفتشين أنه لا يملك أسلحة دمار شامل<sup>(١٤١)</sup>.

وفي التقريرين اللذين تم تقديمهما في فبراير ٢٠٠٣ عرض المفتشان صورة مختلطة أيضاً عن تجريد العراق من أسلحة الدمار الشامل، وقالوا إنه لم يتم العثور على أي أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو نووية محظورة، إلا أنه مازالت هناك شكوك قائمة حول نوايا العراق بالنسبة للتخلص من الأسلحة، ووجود دليل على أن العراق بصدد تطوير صواريخ بعيدة المدى محظورة، كما أن مصير كميات من الأسلحة الكيميائية

والبيولوجية والجرثومية الفتاكة مازال مجهولاً.

وبدا الانقسام واضحاً بين أعضاء مجلس الأمن حول ما إذا كان ينبغي استناداً إلى التقارير اعتبار العراق أنه خالف أساساً، ومرة أخرى التزاماته تجاه نزع أسلحته، والعمل من ثم على تطبيق الإنذار "بالعواقب الخطيرة" التي يتضمنها القرار ١٤٤١، الذي أقر بالإجماع في نوفمبر ٢٠٠٢<sup>(١٤٢)</sup>؛ ففي حين طالبت دول عديدة وفي مقدمتها فرنسا وروسيا والصين وألمانيا منح المفتشين الدوليين مزيداً من الوقت، فإن الولايات المتحدة رأت أن العراق في حالة خرق مادي للقرار ١٤٤١، وذكر باول في تعقيبه على تقرير بري بليكس والبرادعي أمام مجلس الأمن في ١٤/٢/٢٠٠٣: "لقد قلنا في كل مناقشاتنا حول القرار أن العراق خالف القرار، وإذا يقوم العراق بخرق مادي جديد للقرار، ويأتي بإعلان زائف أو بإظهار عدم التعاون طبقاً للفقرة الرابعة من القرار؛ فإنه ينبغي عندئذ إحالة المسألة إلى مجلس الأمن لتقرير العواقب الجديدة.. إنه بغض النظر عن التحسن الذي لاحظنا أنه طرأ على عملية التفتيش، فإن هذا التحسن لا يبعدنا عن المشكلة الأساسية التي نحن بصدها ومازلنا نواجهها، كذلك فإن مزيداً من عمليات التفتيش لن يبعدنا عن القضية المركزية، المشكلة الأساسية التي نواجهها هي أن العراق قد أخفق في تطبيق القرار ١٤٤١، وعليه فإن التهديد باستخدام القوة يجب أن يظل قائماً. إن أمن المنطقة وآمال شعب العراق أنفسهم وأمننا بالذات يتوقف اليوم علينا، وعلى تحملنا مسؤوليتنا، ومن ثم فإن علينا أن

نستخدم العواقب الوخيمة التي يدعو إليها القرار ١٤٤١"<sup>(١٤٣)</sup>.

بهذه الكلمات اتضح توجه الإدارة الأمريكية بشأن الأزمة العراقية على لسان أحد أهم حمائها، كولن باول، والذي كان قد عرض في خطاب له أمام جلسة خاصة لمجلس الأمن قبل ذلك بأسبوع تقريباً (٢٠٠٣/٢/٥) أدلة تثبت من وجهة النظر الأمريكية انتهاك العراق المادي لقراراته، وأنهى خطابه بالقول "إن العراق كان ولا يزال يخرق التزاماته بنزع أسلحته، ويشكل العراق اليوم تهديداً للعراق مازال في حالة خرق مادي، إن العراق بإخفاقه في انتهاز فرصته الوحيدة الأخيرة للخروج نظيفاً ونزع أسلحته وضع نفسه في حالة خرق مادي أعمق وأقرب إلى اليوم الذي سيواجه فيه تبعات خطيرة لتحديه المستمر لهذا المجلس"<sup>(١٤٤)</sup>.

ومنذ ذلك الحين بدأت واشنطن ولندن في تكثيف تحركاتهما لإصدار قرار دولي جديد من مجلس الأمن يسمح باستخدام القوة العسكرية ضد العراق، وواصلت الولايات المتحدة وبريطانيا مباحثاتهما الثنائية واتصالاتهما الدولية؛ سعياً لإقناع الدول الأعضاء في مجلس الأمن بالموافقة على قرار جديد حول العراق.

وقد أبدت فرنسا معارضة لصدور قرار دولي جديد يجيز الحرب في الوقت الراهن، واتجهت روسيا إلى تبني موقف فرنسا وأعربت كل منهما عن استعدادها لاستخدام الفيتو ضد قرار يجيز الحرب أو يعطى مهلة أيام، وانضمت إليهما الصين في هذا الشأن، وقد أوضحت فرنسا أنها توافق على استخدام

القوة فقط كمالاً أخيراً، بعد أن يقدم المفتشون تقريراً يقرر أنهم عجزوا عن نزع السلاح العراقي.

وقد اتجهت الولايات المتحدة إلى محاولة الضغط على الدول دائمة العضوية، وكذلك إلى محاولة شراء أصوات الدول غير دائمة العضوية في مجلس الأمن، قابلتها محاولة مماثلة من فرنسا، ولم تتمكن الولايات المتحدة في النهاية من توفير الأغلبية لتمرير القرار، كما لم تستطع إقناع فرنسا وروسيا والصين بالعدول عن تهديدهم باستخدام الفيتو، ومن ثم قررت الولايات المتحدة في النهاية سحب القرار، وعدم إجراء التصويت عليه.

وإذا كان البعض قد رأى أن فرنسا لن تستخدم الفيتو، وأنها فقط تلوح به من قبيل الردع الدبلوماسي، وأنها قد سعت إلى الضغط على الدول غير دائمة العضوية؛ من أجل عدم قبول القرار؛ سعياً منها لإلقاء الكرة في ملعب تلك الدول، وحتى تصبح غير مضطرة لاستخدام حق الفيتو من جانبها حفاظاً منها على علاقاتها التاريخية والاستراتيجية مع الولايات المتحدة، إلا أنه من الواضح أن فرنسا بالفعل كانت جادة في التهديد باستخدامه، تلك الجدية التي أدركتها الولايات المتحدة؛ ومن ثم لم ترد أن تعرض نفسها أو تعرض حلفها الغربي لانشقاق قد يسفر عن معارضة صريحة وقوية لها، ليس فقط بشأن قضية العراق، ولكن أيضاً لهيمنتها وانفرادها بالسيطرة على النظام

العالمي، وهو الهدف الذي ترغب الولايات المتحدة في إبقاء التسليم به من قبل دول العالم على اختلافها، وعدم بروز أي معارضة له، ومن ثم فضلت سحب القرار واللجوء للحرب منفردة دون غطاء من الشرعية الدولية، أي أنها آثرت أن تخسر معركة واحدة بدلاً من أن تخسر حرب الهيمنة على العالم.

وقد اتجهت الولايات المتحدة إلى محاولة إضفاء الشرعية على قرارها بالذهاب منفردة للحرب على اعتبار أنها ليست في حاجة إلى قرار ثان من مجلس الأمن، وذلك تأسيساً على اعتبارين: -

أولهما- أن القرار ١٤٤١ يعطيها الحق بما ينص عليه من عواقب وخيمة يتعرض لها العراق، باستخدام القوة ضده في حالة قيامه بخرق هذا القرار، وهو الأمر الذي أكدته الولايات المتحدة من خلال تقرير باول، وكلمته أمام مجلس الأمن وفقاً لما سبق إيضاحه.

ثانيهما- أن العراق قد انتهك قرار رقم ٦٨٧، والذي تعهد بموجبه بإزالة وتدمير كافة أسلحة الدمار الشامل الموجودة لديه، ومن ثم فإنه يكون من حق الولايات المتحدة إنهاء الهدنة التي بدأت منذ عام ١٩٩١ بناء على هذا القرار.

والواقع فإن علاقة الولايات المتحدة بمسألة أسلحة الدمار الشامل العراقية لا تتجاوز من الناحية القانونية مجرد كونها دولة عضو في الأمم المتحدة؛ حيث إن

## ب- آليات تكوين الائتلاف الدولي لدعم الولايات المتحدة في حربها المرتقبة ضد العراق:

رغم صدور قرار ١٤٤١ بهذه الصيغة التي لا تفوض الولايات المتحدة باستخدام القوة بطريقة آلية، إلا أن الولايات المتحدة أعطت لنفسها الحق في الاتجاه نحو حشد ائتلاف دولي لمواجهة أي خرق تقوم به العراق بشأن القرار ١٤٤١، وكما سبق أن أشارت الدراسة فإن الولايات المتحدة قد اختارت اللجوء إلى الائتلافات الوقائية المتغيرة، وفقاً لطبيعة المعركة التي تخوضها، والعدو الذي تواجهه، وفي هذا الصدد يقول رامسفيلد في مؤتمر ميونخ الأمني في مارس ٢٠٠٢: "إن المعارك هي التي ستحدد الائتلافات، ومعنى ذلك أن الولايات المتحدة تختار عدوها، وتقرر الائتلاف المطلوب لإلحاق الهزيمة به"<sup>(١٤٦)</sup>.

وبطبيعة الحال فإن غزو العراق تطلب ائتلاًفاً مختلفاً جزئياً عن الائتلاف الذي كان مطلوباً لغزو أفغانستان؛ ففي إطار هذا الائتلاف يبرز بصفة خاصة وزن الدول العربية، وخاصة تلك المجاورة للعراق وكذلك تركيا، ولكن تظل مستمرة وقائمة أهمية موافقة الدول الكبرى: الحلفاء الأوروبيون وروسيا والصين، كما برزت أهمية موافقة الدول غير دائمة العضوية في مجلس الأمن، والتي سعت الولايات المتحدة لشراء أصواتها من أجل توفير الأغلبية

طرفي الأزمة هما العراق من جهة والأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة من ناحية أخرى، وترتيباً على ذلك فإن الولايات المتحدة في ادعائها الحق في اللجوء منفردة أو بالتعاون مع آخرين إلى القوة إنما تسلب الأمم المتحدة ومجلس الأمن تحديداً اختصاصهما الأصيل في التعامل مع الأزمة، هذا إلى جانب أن هذا المسلك من جانبها يشكل عدواناً على سيادة دولة عضو، وخروجاً على مقتضيات مبدأ التسوية السلمية للمنازعات الدولية وعدم مشروعية استخدام القوة، أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة<sup>(١٤٥)</sup>.

ومن ثم فإن اتجاه الولايات المتحدة بالتحالف مع بريطانيا إلى إعلان الحرب على العراق خارج مظلة الأمم المتحدة يعد في نظر الكثير من المحللين بمثابة إعلان وفاة الأمم المتحدة، ونهاية النظام الدولي القائم وبداية نظام دولي جديد لا يحكمه سوى منطق القوة، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، ولكن مع اتجاه الولايات المتحدة إلى إنذار النظام العراقي الذي حددته بـ ٤٨ ساعة اتجه الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان إلى إلغاء برنامج "النفط مقابل الغذاء"، وسحب موظفي الأمم المتحدة من بغداد، تمهيداً لبدء العدوان؛ الأمر الذي يعد تواطؤاً واضحاً مع الولايات المتحدة، وهو ما أدانتته العراق بشدة.

المطلوبة لتمرير قرار جديد من مجلس الأمن، كما سبقت الإشارة.

وفي هذا الإطار يلاحظ أن عملية بناء الائتلاف لم تكن بذلك القدر من السهولة التي تمت بشأن غزو أفغانستان؛ فمنذ البداية عارضت كثير من الدول الأوروبية وروسيا والصين فكرة توسيع الحملة ضد الإرهاب لتشمل العراق، ثم ما يتلوها من دول أخرى تراها الولايات المتحدة مصدر خطر، كما ووجهت الولايات المتحدة بمعارضة كثيرة من الدول العربية التي آثرت الحل السلمي لمشكلة نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية من خلال الأمم المتحدة، هذا بالإضافة إلى الموقف التركي الذي كان مخيباً للأمال الأمريكية.

إلا أنه رغم ذلك فإن رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي قلل من شأن هذه المعارضة الدولية لضرب العراق قائلاً: "إن الولايات المتحدة ستجد دعماً دولياً إذا قررت القيام بعمل عسكري ضد العراق، وأضاف أن مصلحة الولايات المتحدة ستكون الأساس الذي سيستند إليه الرئيس بوش في اتخاذ قراره بشأن الهجوم المحتمل موضحاً أن الإجماع الدولي ليس شرطاً لعمل أمريكي"، وقال رامسفيلد في أثناء لقائه مع أفراد من مشاه البحرية الأمريكية في سان دييغو إن "توافر الإجماع شيء أقل أهمية من اتخاذ القرارات الصحيحة، والقيام بالعمل الصحيح حتى وإن بدا في البداية أنه عمل منعزل".

وفيما يلي تعرض الدراسة لعملية وآليات بناء الائتلاف الذي سعت الولايات المتحدة إلى حشده لتأييدها بشأن توجيه عمل

عسكري ضد العراق، وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة قد حظيت بتأييد كامل ومستمر منذ البداية من جانب حليفها بريطانيا، وقد انضمت إليهما أسبانيا وإيطاليا، ومجموعة من الدول الأخرى الحليفة مثل أستراليا واليابان والبرتغال وقد برزت في هذا المحور المؤيد للولايات المتحدة أيضاً دول أوروبا الشرقية التي أصبح يروق للأمريكيين تسميتها بأوروبا الجديدة، والتي وقعت على بيان وصف بأنه بيان "عصابة الثمانية" لتأييد واشنطن وقد اندلعت على إثر ذلك حرب كلامية بين هذه الدول وفرنسا التي قال رئيسها: "إنها لم تحسن التصرف ولم تأبه لخطر الانحياز بسرعة إلى الولايات المتحدة في موقفها ضد العراق، وأشار إلى أنهم فوتوا فرصة ثمينة للالتزام الصمت عندما وقعوا على هذا البيان"، وقد أيدت وزيرة الدفاع الفرنسية ميشيل إليوت ماري تصريحات شيراك، وقالت: "لقد كان من الأفضل لهذه الدول أن تصمت عندما لا تعرف ماذا يجري من حولها".

على أي حال فإنه في مقابل ذلك المحور كان هناك محور الدول الراضية للقيام بعمل عسكري، والذي تكون من دول حليفة أخرى للولايات المتحدة مثل فرنسا وألمانيا، ودول أخرى منافسة مثل روسيا والصين، إلى جانب هذا المحور كانت هناك مجموعة الدول العربية والإسلامية، وخاصة الخليجية منها التي كان تأييدها يمثل أمراً أساسياً في عملية بناء الائتلاف. وأخيراً فإن تركيا مثلت دولة هامة بالنسبة للولايات المتحدة



الفترة التي تلت خروج المفتشين لمناجعة واستئناف برامجها الممنوعة، خاصة في المجال البيولوجي والكيميائي، وهذا الموقف لا يمكن من وجهه النظر الفرنسية التسامح بشأنه؛ فالهدف إذن بالنسبة لفرنسا هو نزع أسلحة العراق، وهذا يعنى عودة المفتشين، وإعادة فرض عمليات المراقبة من جديد على أرض الواقع. وقد رفضت فرنسا التشكيك في كفاءة المفتشين وقدرتهم على إنجاز مهمتهم؛ حيث إن نظام التفتيش الذي تحدد بموجب القرار رقم ١٢٨٤ لم يتم اختباره على أرض الواقع، ولم يكن المفتشين هم الذين فشلوا، ولكن الذي فشل هو المجتمع الدولي؛ حيث لم يقدر على تنفيذ قراراته بطريقة حازمة وبصورة موحدة.

وفي هذا الإطار أوضحت جين ديفيد ليفيت مندوبة فرنسا لدى الأمم المتحدة أن فرنسا تؤيد مبدأ الأمن الجماعي، وهو مبدأ أساسي في عمل الأمم المتحدة والنظام الدولي، ومن ثم فإن قضية العراق لا ينبغي أن تمثل استثناء، ومن ثم اقترحت فرنسا مقترناً ذا مرحلتين: خلال المرحلة الأولى، فإن المجلس ينبغي أن يتبنى قراراً يحدد بوضوح قواعد اللعبة، وينبغي أن يحدد نظام التفتيش، ويتأكد أن المفتشين يمكنهم تحقيق مهمتهم بشكل كامل بدون إعاقة. وهذا القرار ينبغي أيضاً أن يرسل تحذيراً واضحاً للعراق أن المجلس لن يتسامح أو يتهاون مع أي انتهاكات جديدة، وخلال المرحلة الثانية، فإنه إذا وجد مفتشو الأمم المتحدة ووكالة الطاقة

الأمريكية في حملتها المرتقبة على العراق؛ نظراً لأنها تعد جبهة شمالية مفيدة للغاية في هذه الحملة، إلى جانب ذلك فقد كان لإسرائيل موقف ووضع خاص بشأن هذه الحملة.

وفيما يلي سنتناول الدراسة بالتحليل مدى استجابة هذه المجموعات الثلاثة لعملية بناء الائتلاف الذي سعت إليه الولايات المتحدة تحقيقاً لهدف غزو العراق.

#### (١) محور فرنسا ألمانيا - روسيا - الصين:

برزت تلك الدول الأربع من البداية باعتبارها من أكثر الدول معارضة لعمل عسكري ضد العراق، ولكن ما ينبغي إدراكه هو أن مواقف هذه الدول لا تجسد في الواقع مثاليات بقدر ما تجسد مصالح ذاتية مباشرة من ناحية، ومخاوف ترتبط بمستقبل المنطقة؛ مثل احتمال نشوب اضطرابات أكبر تضاعف من حجم الهجرة إلى أوروبا من ناحية أخرى، إلى جانب أنها تجسد طبيعة الارتباط وتطور العلاقات مع واشنطن في هذه المرحلة الراهنة، والتي تبرز لدى الأوروبيين شعوراً متزايداً بأن الولايات المتحدة توظف الحرب ضد الإرهاب؛ لتثبيت الهيمنة الأمريكية، وليس للدفاع عن مصالح الغرب المشتركة، وهو الشعور الذي تعزز بفعل أسلوب التعامل الأمريكي مع قضية العراق.

بالنسبة لفرنسا فقد أوضحت فرنسا أنها على الرغم من أنها لا تملك دليلاً أكيداً فإن هناك مؤشرات تقول بأن العراق قد استخدم

إنما تأخذ في اعتبارها عدة أمور يأتي في مقدمتها مستقبل النظام الدولي وطبيعة العلاقات الأمريكية بحلفائها الأوربيين، إلى جانب العلاقات العربية الأوربية، والانعكاسات السلبية لمثل هذا العمل العسكري عليها.

وإلى جانب الموقف الفرنسي فقد برز أيضاً موقف ألمانيا منذ البداية باعتباره من المواقف الأوربية المعارضة لعمل عسكري أمريكي ضد العراق؛ فقد تكرر على لسان المستشار الألماني جيرهارد شرودر ووزير خارجيته يوشكا فيشر مراراً التأكيد القاطع لرفض الحرب، ورفض المشاركة فيها واعتبر طه ياسين رمضان نائب الرئيس العراقي هذا الموقف "مثالاً نموذجياً" على الدول التي حسنت مواقفها إزاء العراق<sup>(١٤٩)</sup>.

ولقد وصلت الانتقادات الألمانية للولايات المتحدة وموقفها إزاء العراق خلال الحملة الانتخابية الألمانية، إلى ذروتها حين شبّهت وزيرة العدل الألمانية هرتا دويلر (آنذاك) الرئيس بوش بالديكتاتور النازي أدولف هتلر، وهو ما أثار غضب واشنطن، ودفع العلاقات الألمانية والأمريكية إلى أدنى مستوياتها منذ سنوات طويلة<sup>(١٥٠)</sup>، وقد استمر الموقف الألماني حكومة وشعباً مؤيداً لضرورة حل الأزمة العراقية بالطرق السلمية من خلال دعم موقف المفتشين الدوليين، وضرورة نزع الأسلحة بدون حرب<sup>(١٥١)</sup>.

الذرية أن العراق يرفض التعاون الكامل معهم فإن المجلس ينبغي أن ينعقد فوراً ويقرر الإجراءات الملائمة بدون استبعاد أي بدائل ممكنة، وقد رأت فرنسا أن هذا المقترح، والذي اقترحه أيضاً الأمين العام للأمم المتحدة هو وحده الذي يمكن أن يحقق التماسك والوحدة والشرعية والعدالة لعمل المجلس؛ فهذه الوحدة في المجلس هي أمر حيوي وأساسي، حيث إنه في الماضي انتهز العراق فرصة الانقسامات داخل الجماعة الدولية لكي يخلف وعوده ويتحدى سلطة المجلس، ورأت فرنسا أن أي قرار أوتوماتيكي بشأن استخدام القوة سوف يحدث انقساماً في المجلس، في الوقت الذي فيه جبهة موحدة فقط، هي التي يمكنها إقناع العراق بعدم تكرار خطئه، كما رأت فرنسا أن المجلس ينبغي أن يظهر عدالته بأن يبين للعراق أن الحرب ليست حتمية لو أنه قد انصاع تماماً لالتزاماته.

وترى فرنسا أن المسألة تتجاوز العراق لتتعلق بقضايا أساسية، وفي هذا الإطار تقول جين ديفيد ليفيت: "إننا نتحدث عن مستقبل النظام الدولي، والعلاقات بين الشمال والجنوب، وبشكل خاص علاقتنا مع العالم العربي، ومن ثم فإن أي عمل تنقصه الشرعية، ولا يحظى بتأييد المجتمع الدولي لن يتم تفهمه وسوف يؤثر على هذه العلاقات بشدة"<sup>(١٤٨)</sup>.

وهكذا فإن فرنسا في سعيها لحل مشكلة العراق سلمياً، ورفضها أن تلجأ الولايات المتحدة لعمل عسكري منفرد ضد العراق

أما روسيا فقد كان موقفها مطابقاً إلى حد كبير للموقف الفرنسي منذ البداية، وفي هذا الإطار ذكر Sergey Lavrov مندوب روسيا لدى الأمم المتحدة أن روسيا ترى أن السبيل الوحيد للتأكد من إزالة أسلحة الدمار الشامل في العراق هو عودة المفتشين؛ وهو الأمر الذي وافق عليه العراق، وأكد أن كل شئ الآن مهياً لحل دبلوماسي للأزمة؛ وهو الأمر الذي تطالب به الغالبية العظمى من المجتمع الدولي<sup>(١٥٢)</sup>.

وعلى جانب الصين فقد كانت ومنذ البداية ضد توسيع نطاق الحرب على الإرهاب لتشمل دول أخرى حددها الرئيس بوش في خطابه عن حالة الاتحاد، والذي ركز فيه على استهداف دول محور الشر، العراق وإيران وكوريا الشمالية وبصدد الغزو العسكري الأمريكي المحتمل للعراق أعلن وزير خارجية الصين تانغ جياشيوان "إن بكين التي تعد أحد الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الدولي تعارض استخدام القوة ضد العراق لكنها تريد من بغداد أن تنفذ قرارات الأمم المتحدة"، وفي اجتماع له مع نظيرة العراقي ناجي صبري في بكين ذكر: "إن استخدام القوة أو التهديد بها لا يساعد على حل المسألة العراقية، وسيزيد عدم الاستقرار والتوترات في المنطقة" مشدداً على "احترام سيادة واستقلال ووحدة أرض العراق"<sup>(١٥٣)</sup>.

وقد شكلت الدول الأربع نتيجة اتفاق مواقفها ما يمكن تسميته بمحور الدول الكبرى المعارضة لاستخدام الولايات

المتحدة للقوة العسكرية ضد العراق؛ فقد تبنت هذه الدول الرأي القائل بوجوب إعطاء فرصة العمل التامة للمفتشين، حتى تتم عملية نزع أسلحة العراق المحظورة سلمياً ودون حاجة إلى الحرب، في حين رأت الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا استحالة تحقيق هذا الهدف بالوسائل السلمية، وأنه لا بد من الحرب من أجل نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، وإزالة نظام صدام حسين، وقد استمرت معارضة هذه الدول الأربع الرئيسية حين أرادت الولايات المتحدة استصدار قرار جديد من مجلس الأمن يتيح استخدام القوة؛ فقد أكدت فرنسا وروسيا وكذلك الصين أنها سوف تستخدم حق الفيتو لمنع صدور مثل هذا القرار، وقامت فرنسا وألمانيا وروسيا بتوجيه نداء رسمي مشترك دعت فيه الدول الثلاث لتجنب الحرب في العراق، وذلك عقب قمة الأزور، التي جمعت الولايات المتحدة وبريطانيا وأسبانيا واعتبرتها فرنسا بمثابة "مجلس حرب"، وقد أوضحت الدول الثلاث أنه ليس هناك ما يبرر التخلي عن مهمة المفتشين الدوليين، ولا اللجوء إلى القوة المسلحة في العراق، ودعت مجلس الأمن إلى بذل كل الجهد من أجل ترجيح الطريقة السلمي لنزع السلاح في العراق<sup>(١٥٤)</sup>.

وقد برز الموقف الفرنسي بصفة خاصة باعتباره يأتي منسجماً مع مجمل تراث السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة، والتي كانت تحاول أن تعدل من الجنوح

للفيتو من شأنه تدمير العلاقات بين البلدين، كما نادى بعض أعضاء الكونجرس بفرض عقوبات على فرنسا وألمانيا؛ لأنهما جاهرتا بالوقوف في وجه الدولة الأعظم، وهاجمت الولايات المتحدة فرنسا بصفة خاصة معتبرة أن فرنسا قد "أظهرت أوراقتها"، وانتقد بعض العاملين بالبنجاب ما أسموه باللين الأمريكي مع فرنسا، هذا اللين الذي أفسد الفرنسيين، وطالبوا بإعادة النظر في العلاقات الفرنسية الأمريكية.

والواقع فإن الأسباب الحقيقية للخلاف تنبع من رغبة فرنسا وألمانيا في حماية السيادة الأوروبية من سطوة الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي ساعد على مد جسور التقارب مع روسيا التي يؤلمها أن تجد القرار الدولي التي كانت شريكة فيه في زمن القطبية الثنائية قد خرج من بين يديها، وانفردت به الولايات المتحدة التي أصبحت بذلك الدولة الوحيدة المخططة له والمتحكمة فيه، ولعل ذلك هو الذي دعا الرئيس بوتين إلى القول إنه إذا أريد للعالم أن يكون أكثر واقعية، وأكثر فهماً وأماناً فلا بد أن يكون متعدد الأقطاب<sup>(١٥٦)</sup>.

وإلى جانب إبداء الاستعداد لاستخدام الفيتو ضد القرار الذي أرادتته الولايات المتحدة اتجهت فرنسا وروسيا، وكذلك ألمانيا لمواجهة المساعي الأمريكية البريطانية الإسبانية لشراء أصوات الدول غير دائمة العضوية، وعمدت إلى عدم تأمين النصاب القانوني للقرار داخل مجلس الأمن، وقد

الأمريكي لاستخدام القوة، أو من الانحياز الأمريكي الكامل لإسرائيل في اتجاه محاولة تلطيف السياسة الأمريكية، وتخفيف حدتها دون القدرة على امتلاك مشروع سياسي متكامل للمنطقة، يمثل بديلاً للمشاريع الأمريكية، ومن ناحية أخرى فقد جاء الموقف الفرنسي أيضاً منسجماً مع التراث الفرنسي السابق نحو الاستقلال عن بعض السياسات الأمريكية، وهو التراث الذي حافظت عليه فرنسا منذ نزوعها الاستقلالي عقب تأسيس الجمهورية الخامسة عام ١٩٥٨، وإطلاق ديجول لعملية الوحدة الأوروبية؛ حيث حرصت فرنسا على اتخاذ مواقف تتسم بالاستقلالية بشكل عام عن الولايات المتحدة، وإن ظلت في النهاية تمثل موقفاً غير انقلابية على مستوى العلاقات الدولية وعلى مستوى العلاقات الأمريكية الفرنسية. إلا أن الجديد في الرفض الفرنسي أنه يمثل "مشروعاً مضاداً" للسياسة الأمريكية في العالم كما أنه يمثل انتقالاً من حيز رد الفعل إلى الفعل، خاصة وأن هذا الموقف جاء مدعوماً من ألمانيا ومجموعة كبيرة من الدول الأخرى هذا إلى جانب روسيا والصين<sup>(١٥٥)</sup>.

وقد اتجهت الولايات المتحدة إزاء هذا الموقف الفرنسي الألماني الروسي الصيني إلى إجراء اتصالات مكثفة مع الدول الأربع، وممارسة ضغوط ضخمة عليها، خاصة روسيا وفرنسا من أجل تجنب استخدام الفيتو، وقد اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن استخدام الحكومة الروسية

تتضمن: "أن الوقت ينفذ بسرعة" والتي رفضتها ألمانيا باعتبارها عبارة غير مقبولة لها. والواقع فإن الاتحاد الأوروبي أراد بهذا البيان المعتدل نسبياً أن يرسل رسالة لواشنطن مفادها "أننا نعمل معاً لتحقيق هدف واحد، وأننا لا نستثنى استخدام القوة" وهو الأمر الذي تلقفته الولايات المتحدة بارتياح فيما اعتبر اتجاهاً أوروبياً نحو التشدد المطلوب<sup>(١٥٨)</sup>.

وإلى جانب ذلك وعلى مستوى حلف الأطلسي كان للأزمة العراقية انعكاساتها الواضحة على حلف الأطلسي، حين بدأ الخلاف بشأن الخطط المبدئية للاستعداد لإرسال قوات وعتاد عسكري إلى تركيا مع تزايد نذر الحرب؛ فهذه القوات لن تشارك في الحرب المحتملة ضد العراق، ولكنها ستكلف بحماية تركيا من أي تهديد انتقامي عراقي، وقد أبدت فرنسا وألمانيا معارضتهما بهذا الشأن وانضمت إليهما بلجيكا في إثارة هذا الخلاف داخل الحلف.

وقد انعكست تلك الفجوة التي باتت تفصل بين القوى الأوروبية وفرنسا على وجه الخصوص والولايات المتحدة على المؤتمر الأمني السنوي الذي عقدت في الأسبوع الأول من فبراير ٢٠٠٣ بميونخ بألمانيا، واعتبرت الولايات المتحدة موقف ألمانيا وفرنسا بهذا الصدد وعلى لسان وزير الدفاع الأمريكي "موقفاً مخجلاً". إلا أنه بعد مباحثات مطولة أعلن لورد روبرتسون أمين عام حلف الأطلسي أن الحلف قد توصل إلى

تركزت الجهود بشكل رئيسي على سبع دول هي باكستان - أنجولا - الكامبيرون - بلغاريا - غينيا - شيلي - المكسيك، إلا أن الأمر قد حسم في النهاية لصالح فريق فرنسا - روسيا - ألمانيا، وأثرت الولايات المتحدة على إثر ذلك سحب القرار وعدم التصويت عليه، خاصة بعد تأكدها من عزم فرنسا وروسيا على استخدام الفيتو فعلياً<sup>(١٥٧)</sup>.

وجدير بالذكر أنه على صعيد الاتحاد الأوروبي كمنظومة، فإن الخلافات الأوروبية - الأوروبية بشأن الأزمة العراقية كان لها انعكاساتها، التي برزت بصفة خاصة مع انعقاد قمته الطارئة في بروكسل في ٢٠٠٣/٢/١٨، وعلى الرغم من أنه قد صدر عن القمة بيان ختامي يعبر في الظاهر عن موقف موحد، إلا أن هذا الموقف الموحد الظاهري كان يخفي وراءه خلافات عميقة بين الدول الأوروبية، ورغم ذلك فقد نجحت القمة الأوروبية في تضييق شقة الخلافات بين معسكري السلام والحرب، وصدر بيان وسط يتضمن الإشارة إلى إمكان استخدام القوة ضد العراق كحل أخير، وأن الحرب ليست حتمية، كما يتضمن حث الرئيس العراقي على الإذعان لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل، وتحذيره من أن عمليات التفيتيش لن تستمر إلى أجل غير مسمى دون تعاون بغداد، إلا أن القمة لم تدرج أي إشارة إلى قرار ثان ترغب فيه بريطانيا وترفضه فرنسا بصورة قاطعة، أو الإشارة إلى عبارة تحذيرية

أشارت التحليلات الأمريكية إلى أن الكويت هي الدولة الوحيدة التي يمثل تأييدها ضرورة مطلقة للغزو الأمريكي للعراق، ويرون أن المهمة ستكون أسهل في حال تقديم السعوديين المساعدة. وعلى الرغم من الرفض المبدئي الذي أعربت عنه السعودية والكويت، إلا أن التحليلات الأمريكية أكدت أنهما سوف يقبلان في النهاية (ولو على كراهة)، إذا ما نجحت الولايات المتحدة في إقناعهما بأهمية استخدام المقدرات العسكرية بمداهما الكامل لضمان حملة ناجحة وسريعة، وقد اعتبرت هذه التحليلات أن الموافقة المصرية ستكون مطلوبة أيضاً لتحرك السفن عبر قناة السويس والطائرات عبر الأجواء المصرية، واعتبروا أن المساعدات العسكرية والاقتصادية المقدمة لمصر ومالها من أهمية بالغة ستكون في النهاية قادرة على إقناع مصر (١٦٠).

وفي الواقع فإن جانباً كبيراً من هذه التحليلات قد تحققت مصداقيته؛ فعلى الرغم من أن كثيراً من الدول العربية أبدت في البداية رفضها للمشاركة في غزو أمريكي للعراق، إلا أنها أبدت وتدرجياً تراجعاً إما كلياً أو جزئياً عن موقفها؛ فقد أعلنت السعودية أن صدور قرار من مجلس الأمن سيجعلها بالضرورة تدعن له فيما يشير إلى تراجعها عن موقفها الأولي، وإن كانت قد اتجهت في الأيام الأخيرة إلى الإعلان عن أنها لن تشارك في أي عمل ضد العراق حتى وإن كان وفقاً لقرار من مجلس الأمن.

اتفاق حول الخطوات اللازمة لمساعدة تركيا على الدفاع عن نفسها ضد هجوم محتمل، وأشار روبرتسون إلى أن "تضامن الحلف قد ساد فيما تتولى دول الحلف مسئوليتها الجماعية تجاه تركيا الدولة التي تواجه تهديداً في هذه اللحظة"، وقد تم تحديد المهمات المحتملة التالية:

- النشر الوقائي لطائرات أو اكس.
- دعم الحلف لنشر دفاعات صاروخية خاصة بمسارح العمليات في تركيا.
- دعم الحلف لنشر محتمل لقدرات الحلف الخاصة بالدفاعات البيولوجية والكيميائية (١٥٩).

وهكذا يبدو مرة أخرى أن الاتجاه نحو رأب الصدع، ومحاولة تضيق شقة الخلاف الأوربي الأمريكي تغليباً لأولويات تماسك التحالف الغربي قد تغلب على الانقسامات الداخلية.

وعلى الرغم من ذلك، يمكن القول إجمالاً إن الولايات المتحدة قد جوبهت بجملة قوية ترفض الحل العسكري للأزمة، وترفض قيام الولايات المتحدة بشكل منفرد وخارج نطاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية - بشن هجوم على العراق، ولا شك أن لتشكل هذه الجبهة والدور الذي قامت به دلالاته القوية بالنسبة للتوازنات الإقليمية والدولية، وهو الأمر الذي سنتناوله الدراسة بالتحليل في موضع تال.

(٢) الدول العربية والإسلامية :

ضرب العراق، إلا أن ما يبدو أن هناك مواقف خفية عربية تناقض ما هو معلن، وتعمل في اتجاه الرضوخ للضغوط الأمريكية للمشاركة في الغزو الأمريكي المحتمل للعراق.

ويبدو أن الدول العربية في الحقيقة تواجه مأزقاً استراتيجياً خطيراً؛ فمن منظورها فهي لن تستطيع أن تبادر إلى مجرد النأي بنفسها عن الولايات المتحدة ناهيك عن الصدام معها، فهذا الصدام ليس قراراً هيناً من أي وجهة نظر عقلانية، وبالتالي سيكون رد الفعل المنطقي هو التأكيد على عمق العلاقة، وعدم قابليتها للتحول المفاجئ من التحالف إلى الخصومة، بغض النظر عن كثرة العلامات التي تشير إلى عكس ذلك، ولن تقدم بالتالي الدول العربية على ربط استراتيجياتها الدفاعية والسياسية معاً استعداداً للعمل الجماعي في حال تعرض أي منها للعدوان، فمن الأسهل أن يعمل كل منها على تجنب العدوان عليه، حتى لو اضطر للتخلي عن التضامن الفعلي مع الدول العربية الأخرى؛ لأن هذا التضامن سيحسب عليه من جانب الولايات المتحدة باعتباره عملاً عدائياً، وهو ما يعني تقريب استهدافه<sup>(١٦٢)</sup>.

في ضوء هذه الحسابات يمكن تفسير تخلي الكثير من الدول العربية وخاصة الخليجية عن المواقف الأولى المعلنة بشأن رفض ضرب العراق وعدم الاشتراك مع الولايات المتحدة في حملة عسكرية مرتقبة

وفي هذا الصدد أكد الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي استمرار معارضة بلاده لحرب أمريكية منفردة ضد العراق مشيراً إلى أن الرياض ملتزمة بما يصدر عن مجلس الأمن من قرارات، خاصة تلك الصادرة وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، إلا أن هذا الالتزام لا يعني بالضرورة الانضمام للمجهود الحربي، أو المشاركة بقوات عسكرية، وبدأت قطر استعداداتها لانطلاق القوات الأمريكية من قاعدة عديد لديها، وفي هذا الإطار صرح الشيخ بن جبر آل ثاني وزير خارجية قطر أن بلاده ودول مجلس التعاون لا تستطيع كبح جماح أمريكا في هجومها على العراق<sup>(١٦١)</sup>، أما الكويت فقد تدفقت إليها كل أشكال المعدات والعتاد العسكري الأمريكي، وقد أعلن تومي فرانكس من داخلها استعدادها للتحرك في أي وقت عند صدور الأوامر، وتمثل الكويت بصفة خاصة القاعدة الرئيسية لانطلاق القوات الأمريكية والبريطانية لغزو العراق باعتبارها الجبهة الجنوبية لهذا الغزو، وتعتبر الكويت أن موقفها هذا بمثابة "رد الجميل" للولايات المتحدة، التي ساعدت على تحريرها عام ١٩٩١ عندما احتلتها العراق، كما تعتبر أنه موقف يخدم مصالحها الأمنية القومية، على اعتبار أن الحملة الأمريكية على العراق سوف تخلصها وإلى الأبد من تهديدات صدام حسين.

وهكذا فعلى الرغم من التصريحات المعلنة من القادة العرب على اختلافهم بشأن رفض

الأمريكية وبريطانيا حين قال: "لا يخفي أولئك الذين يقرعون طبول الحرب أن هدفهم ليس نزع أسلحة الدمار الشامل بل إن لديهم جدول أعمال خفياً يريدون من خلال حربهم في العراق تنفيذه في المنطقة كلها"<sup>(١٦٣)</sup>.

كذلك من المواقف القوية التي برزت، موقف ماليزيا الذي أعرب عنه رئيس وزرائها مهاتير محمد في أكثر من مناسبة؛ فعلى هامش قمة عدم الانحياز التي يرأسها، حذر مهاتير من أن الهجوم على العراق سيعتبر من قبل العالم الإسلامي بمثابة حرب ضد المسلمين، وأشار أثناء منتدى لرجال الأعمال: "إن اعترافات كوريا الشمالية بأنها تملك أسلحة للدمار الشامل قوبل بتحذير ضعيف من الغرب، وهو أنه يؤكد فيما يبدو أنها فعلاً حرب ضد المسلمين، وليس ضد الخوف من امتلاك ما يسمى الدول المارقة لأسلحة للدمار الشامل"، كما اتهم مهاتير إسرائيل باستغلال الخوف من الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 لشن هجمات إرهابية ضد الفلسطينيين<sup>(١٦٤)</sup>، وفي افتتاح قمة عدم الانحياز هاجم مهاتير محمد الولايات المتحدة بالقول: "إن الدولة القوية، ومنذ أحداث 11 سبتمبر 2001 لم تعد تحترم القوانين الدولية، أو القيم الأخلاقية، وأضاف أن الحرب ضد الإرهاب غدت حرباً للسيطرة على مقدرات العالم مشيراً إلى أنه لا يجب السماح لدولة واحدة بممارسة دور شرطي العالم"<sup>(١٦٥)</sup>.

وقد قامت ماليزيا بصفتها رئيسة الحركة بتوجيه رسائل إلى سوريا والكاميرون وشيلي وغينيا وباكستان وأنجولا (الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن) للتصويت

ضده، وربما أيضاً في ضوء هذه الحسابات يمكن تفسير المواقف المتخاذلة والمصالح المتضاربة والملاسات المتبادلة بين القادة العرب التي أسفرت عنها القمم الثلاث التي عقدت على إثر اتضاح الخيار الأمريكي بالاتجاه نحو الغزو المنفرد للعراق دون موافقة من مجلس الأمن.

فقد عقدت قمة عدم الانحياز في كوالالمبور في 24/2/2003، والقمة العربية بشرم الشيخ في 1/3/2003، والقمة الإسلامية الطارئة بالدوحة في 9/3/2003، ولم تزد هذه القمم عن الخروج ببيانات ختامية تردد معارضتها لأي غزو تقوده الولايات المتحدة ضد العراق، وتؤكد على الدور المحوري للأمم المتحدة، وتدعو العراق إلى الاستمرار في تطبيق قرار مجلس الأمن 1441، إلى جانب طرح بعض المبادرات المخزية مثل المبادرة الإماراتية المدعومة من بعض دول الخليج وفي مقدمتها الكويت، والتي دعت إلى تنحي صدام حسين ومساعدته عن السلطة.

ورغم ذلك تجدر الإشارة إلى أن مواقف بعض الدول العربية والإسلامية قد اتسمت بقدر من القوة والفعالية النسبية في إبداء معارضتها للغزو الأمريكي المرتقب للعراق، مثال ذلك سوريا التي أظهرت موقفاً قوياً في رفضها لهذا الغزو من خلال موقعها كعضو غير دائم في مجلس الأمن، وكانت كلمات وزير خارجيتها فاروق الشرع في مجلس الأمن معبرة عن انتقادات ضمنية للإدارة



ضد القرار الأمريكي استناداً إلى ما تم إقراره في قمة عدم الانحياز<sup>(١٦٦)</sup>.

ولكن في مقابل هذا الموقف الماليزي النشط كدولة إسلامية غير عربية برز الموقف الإيراني، باعتباره يتسم بحذر شديد؛ فقد أبدت إيران منذ البداية معارضتها لأي هجوم أمريكي ضد العراق، ودعت إلى حل سلمي لتسوية الأزمة، وأوضحت أن سياستها تجاه العراق ستكون "حياداً نشطاً"، وفي هذا الإطار صرح كمال خرازي وزير الخارجية الإيراني "إنه لا يمكن التنبؤ بتصرفات النظام العراقي، وقد كبد المنطقة خسارة جمة بسبب الاعتداء على دول المنطقة وكان لا يحق لأي دولة التدخل في شئونه"<sup>(١٦٧)</sup>.

إن هذا الحذر في الموقف الإيراني وعدم فعاليته ربما يمكن تفسيره بأنها تدرك ما يتعرض لها أمنها القومي من خطر بفعل إدراج الولايات المتحدة لها ضمن قائمة محور الشر، ومن ثم لم تشأ أن تقوم بأي سلوك من شأنه استفزاز الولايات المتحدة، هذا إلى جانب أن سجلها التاريخي العدائي مع العراق لم يجعلها راغبة في الذهاب إلى أبعد من مجرد الإعلان عن رفضها الشفهي لغزو أمريكي للعراق، ورفضها التدخل في شئون الدول الأخرى باعتباره مبدأ يمكن الارتكان إليه لحماية أمنها القومي من أخطار قد يتعرض لها في مرحلة لاحقة من الحملة الأمريكية ضد الإرهاب.

(٣) تركيا وإسرائيل:

تمثل تركيا دولة جوار للعراق الذي يتعرض لخطر الغزو الأمريكي، ويتحدد موقفها إزاء هذا الغزو، والدور الذي تريد الولايات المتحدة أن تضطلع به وفقاً لعوامل مختلفة تتجاذبها في اتجاهات متباينة؛ فمن ناحية هناك العلاقات الاستراتيجية الوثيقة والقديمة مع الولايات المتحدة فضلاً عن ارتباطها بحلف شمال الأطلسي كذلك علاقاتها العسكرية والاقتصادية مع إسرائيل منذ منتصف التسعينيات، ومن ناحية أخرى فإن هناك علاقات تركيا بالعالم العربي ومحاولاتها توثيق علاقات الصداقة والتعاون مع العرب، ومن ناحية ثالثة هناك مصالحها التي تملبها عليها اعتبارات الأمن القومي والوضع الاقتصادي.

أما إسرائيل الدولة المستفيدة الأولى من هذا الغزو فهي ليست فقط دولة مؤيدة للتحركات الأمريكية في المنطقة، ولكنها أيضاً وفي المقام الأول الدولة الدافعة لهذه التحركات، ورغم ذلك فإن موقفها ودورها في إطار الائتلاف الدولي الذي تحشده الولايات المتحدة يتسم بخصوصية شديدة يفرضه عليها وضعها كدولة احتلال، ودولة عدو تقع في قلب المنطقة العربية، وتجاور الدولة المستهدفة من هذا الغزو.

بالنسبة لتركيا فقد أبدت منذ البداية معارضتها لأي هجوم ضد العراق، ودعت إلى حل لتسوية الأزمة، وفي هذا الإطار أكد وزير الخارجية التركي: "إن الأزمة مع العراق

باستخدام الطائرات، والأجواء والموانئ والأراضي التركية خلال الهجوم على العراق، إلا أن الأتراك رفضوا هذه المطالب، وعرضوا فقط السماح لقوة تتراوح ما بين ١٠ و ٢٠ ألف جندي، وهو عدد لا يكفي من وجهة النظر الأمريكية ليشكل خطراً حقيقياً على العراق، وقد مثل هذا الموقف التركي ضربة قوية لخطط الحرب الأمريكية، إلا أنه رغم ذلك فقد سمحت تركيا لخبراء أمريكيين بتفقد الموانئ والقواعد الجوية ليروا ما تحتاج إليه من إضافات وتعديلات في حالة نشوب الحرب.

وفي إطار تحركها الحذر أعلنت تركيا أنها لن تتخذ أي خطوات تجاه الحرب، إلا بعد صدور قرار من مجلس الأمن، وبعد عرض الأمر على البرلمان التركي، وقد اعتبرت تركيا أن مبلغ الملياري دولار الذي عرضته الإدارة الأمريكية، والذي ارتفع بعد ذلك إلى ستة مليارات دولار لا يفي بالغرض، ولا يكفي لتعويض الخسائر المنتظرة من الحرب التي ستلحق مزيداً من الخسائر بتجارته مع العراق.

وتخشى تركيا في الواقع من أن يؤدي الاجتياح الأمريكي إلى تفكك العراق، ودفع الأكراد في الشمال إلى إعلان دولتهم المستقلة، الأمر الذي من شأنه إعادة إشعال الفتنة الانفصالية لدى أكراد تركيا، وتهديد وحدة أراضيها، ومن ثم سعت لتركيا للحصول على الضوء الأخضر من الولايات المتحدة للدخول إلى شمال العراق بمجرد

يجب أن تحل بالسبل السلمية، وأن أي تغيير يجب أن يقرره الشعب العراقي»<sup>(١٦٨)</sup>.

على الرغم من ذلك فإن الولايات المتحدة، ولإدراكها أهمية فتح جبهة شمالية بالنسبة لسير عملياتها العسكرية ضد العراق بدأت في مفاوضات مكثفة مع تركيا منذ يوليو ٢٠٠٢؛ بشأن اشتراكها معها في العملية العسكرية المحتملة ضد العراق، ومارست ضغوطاً كبيرة على تركيا بشأن هذه المشاركة، وقد تأرجح الموقف التركي بصورة كبيرة على مدى الشهور التسعة الماضية؛ ففي البداية رأت تركيا أن اشتراكها منفردة مع الولايات المتحدة سيرتب آثاراً مدمرة على تركيا وطلب رجب طيب أردوغان زعيم حزب العدالة والتنمية الحاكم بقيام تحالف يضم مصر والسعودية وسوريا إلى جانب تركيا إذا رأت واشنطن أنه لا مفر من الحرب<sup>(١٦٩)</sup>.

وقد شهدت المفاوضات الأمريكية التركية منذ مطلع عام ٢٠٠٣، ومع وضوح التوجه الأمريكي المنفرد نحو الحرب مساومات ضخمة بين الطرفين، قدم خلالها كل طرف مطالبه للطرف الآخر في محاولة للحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب، وتحمل أقل قدر ممكن من التكاليف؛ فمع ازدياد إرادة الحرب الأمريكية إصراراً زار وولفوتيز أحد صقور الإدارة الأمريكية البارزين أنقرة في ديسمبر ٢٠٠٢؛ ليطلب السماح بتمركز ثمانين ألف جندي أمريكي في الأراضي التركية، وكذا السماح للقوات

تشارك فيها تركيا، ورغم ذلك الإعلان فإن الولايات المتحدة لم تتوقف عن بذل الجهد لإشراك تركيا في الحرب، وفي هذا الإطار سعت الولايات المتحدة لإقناع حلفائها في الاتحاد الأوروبي بفتح الباب أمام تركيا، حتى يمكنها الانضمام إليها كأحد مفردات ثمن مشاركة تركيا في ضرب العراق، وقامت بريطانيا بمحاولة دعم هذا الاتجاه داخل الاتحاد الأوروبي.

ورغم ذلك ظلت المخاوف التركية بشأن تأثيرات الحرب المحتملة على الوضع الاقتصادي التركي، وعلى المشكلة الكردية التي تهدد الأمن القومي التركي، ومن ثم فقد اتجهت لمحاولة مواجهة الضغوط الأمريكية التي تضع تركيا في موقف صعب نظراً لعلاقتها الاستراتيجية القوية بالولايات المتحدة، فاتجهت تركيا بجهودها نحو الدول الإقليمية من أجل تحقيق جهد مشترك معارض لشن الحرب ضد العراق، وفي هذا الإطار جاءت جولة جول إلى المنطقة التي زار خلالها خمس دول عربية وإسلامية هي مصر وسوريا والأردن والسعودية وإيران، وكذلك انعقاد المؤتمر الإقليمي لهذه الدول في استنبول.

وعلى الجانب الآخر تقدمت تركيا أيضاً بطلبات ضخمة إلى الإدارة الأمريكية، ربما في محاولة منها للتوصل من المطالب الأمريكية لها بالمشاركة في الحرب؛ حيث طالبت تركيا بمساعدات مالية بلغت ٣٠ مليار دولار، وقد هددت الولايات المتحدة

شعورهم أنه لا بد من توجيه ضربة حاسمة وقاضية لحركة الأكراد الانفصالية؛ حيث إنها لا تثق في قدرة الولايات المتحدة -حتى في حالة تحقيق الانتصار في الحرب- على منع حدوث الفوضى التي قد تمتد إلى الدول المجاورة للعراق.

وفي محاولة للربط بين المطلب الأمريكي، والمصالح الجوهرية التركية تحدث وولفوتيز عن الموقف الأمريكي تجاه تركيا محددًا قضايا عديدة تدعم فيها الولايات المتحدة تركيا؛ فتحدث عن أن واشنطن تقف إلى جانب أنقرة في مساعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وحل المشكلة القبرصية، وتساعدتها في تجاوز أزمته الاقتصادية والمالية، ورغم ذلك تحفظ الأتراك على العمل العسكري عبر الأراضي التركية، ووعدوا فقط بتقديم بعض التسهيلات للطائرات الأمريكية التي ستطلق من قاعدة إنجربليك التركية، وفق اتفاقية التعاون العسكري بين البلدين.

إلا أن الضغوط الأمريكية تصاعدت على الحكومة التركية، وأعلن الأمريكيون أن تركيا سوف تفقد حزمة من المساعدات الاقتصادية الأمريكية إذا لم تشارك في العملية العسكرية على العراق وأنه لن يؤخذ رأي تركيا حول مستقبل العراق بعد الإطاحة بنظام صدام حسين، وأشار أيضاً إلى أن التوتر المتصاعد بين أنقرة وواشنطن دفع الولايات المتحدة إلى إعادة النظر في خطتها العسكرية، وأنهم بصدد إعداد خطة جديدة لا

للتسيق من خلال القيادة العامة الأمريكية، وإذا كانت تركيا قد أبدت رضاءها عن الشق العسكري فإنها تحفظت على الشق الاقتصادي باعتبار أن الدعم المالي ظل على ما هو عليه وهو ٦ مليار دولار، ومرة أخرى عادت الولايات المتحدة لتهدد بأن واشنطن ستتخلى عن فتح جبهة شمالية، والاستغناء تماماً عن الدور التركي، والاكتفاء بخوض الحرب من الجبهة الجنوبية للعراق.

ورغم ذلك فقد حرص الجانبان على استمرار المشاورات بينهما بشأن الملف العراقي، وقد أسفرت تلك المشاورات عن حدوث تقدم كبير في الموقف التركي؛ حيث أعلن وزير الخارجية التركي عن أن حكومته لن تنتظر إصدار قرار دولي جديد يجيز استخدام القوة ضد العراق، قبل أن تطلب من البرلمان التصويت على السماح للقوات الأمريكية بالانتشار في الأراضي التركية، وتلقت الحكومة التركية وعداً أمريكياً بمنح تركيا ٦ مليارات دولار وقروضاً بقيمة ٣٠ مليار دولار، وتعهداً بعدم السماح بقيام دولة كردية في شمال العراق، وذلك في مقابل نشر ٦٢ ألف جندي على الأراضي التركية، وعقب ذلك قررت الحكومة التركية تقديم المذكرة الحكومية بهذا الشأن إلى البرلمان للتصويت عليها، وبعد مناقشات مطولة انتهى البرلمان إلى رفض مذكرة الحكومة بشأن انتشار قوات أمريكية في تركيا؛ حيث صوت ٢٦٤ لصالح

على إثر ذلك بأن تركيا ستفقد الصفقة كلها إذا ما أصرت على هذه المطالبات، وأن واشنطن سوف تتخلى عن خيار الجبهة الشمالية إذا لم تستجب أنقرة للمطالب الأمريكية المحددة، وقد أرادت الولايات المتحدة الحصول على إذن من البرلمان التركي لدخول القوات الأمريكية إلى تركيا قبل توقيع اتفاق المساعدات المالية، في حين أصر الجانب التركي على توقيع الاتفاق أولاً ليصبح حجة في يد الحكومة التركية تستطيع من خلاله الضغط على البرلمان ليوافق على تقديم الدعم العسكري للحرب الأمريكية ضد العراق.

وهكذا بدا الوصول إلى اتفاق بشأن الكثير من الأمور التي يتم المساومة عليها بين الجانبين أمراً صعباً، فتوقفت المباحثات بين واشنطن وأنقرة، إلا أن الإدارة الأمريكية عاودت تقديم عرض جديد يهدف إلى إقناع الحكومة التركية باستصدار قرار من البرلمان يتيح نشر قوات أمريكية في الأراضي التركية، في مقابل تقديم صفقة المعونات الاقتصادية لتركيا لتشمل سبلاً مختلفة غير تقديم قدر معين من المال، ومن ذلك تخصيص ملياري دولار سنوياً من العائدات البترولية العراقية لتركيا، كما وافقت الولايات المتحدة على دخول الجيش التركي شمال العراق، دون إذن من القيادة العسكرية الأمريكية، وبذلك تعمل القوات الأمريكية والتركية التي ستدخل شمال العراق في شكل شبة منفصل ولكن خاضع

ولاشك أن توجيه ضربة عسكرية أمريكية إليها سوف يقضى على هذا التهديد، ويدمر القدرات العسكرية العراقية خاصة بالنسبة لأسلحة الدمار الشامل، والصواريخ الباليستية.

إيجاد التوترات التي تؤدي إلى إفساد العلاقات العربية الأمريكية، ويمثل الهجوم على العراق أحد العوامل المهمة التي سوف تؤثر بالسلب على هذه العلاقات؛ فإسرائيل ترى أن أي تقارب عربي أمريكي هو على حساب العلاقات الإسرائيلية بالولايات المتحدة، ومن ثم فإن أي توتر في العلاقات العربية الأمريكية، هو لصالح إسرائيل ولصالح علاقاتها بالولايات المتحدة.

رغبة إسرائيل في تقنين الكيانات الكبيرة في المنطقة العربية بهدف ضمان ممارسة دور الهيمنة والسيطرة الإقليمية، ودفع المنطقة إلى حال عدم الاستقرار، وفي إطار أجواء ما بعد الحادي عشر من سبتمبر تبدو الظروف مواتية بالنسبة لإسرائيل لتكثيف نشاطها لتحقيق هذا الهدف، سواء فيما يتعلق بالعراق أو السودان أو دول أخرى كالسعودية ومصر، وفي هذا الإطار تروج إسرائيل لمقولة إن الولايات المتحدة لن تقف عند حدود العراق؛ فالحملة الأمريكية ستطول مصر والسعودية، وتستند إسرائيل في حملتها إلى الأصوات الأمريكية التي سبق وتحديث بوضوح عن احتمال دعم نشاط يهدف إلى فصل الأجزاء الشرقية من السعودية، وإعلانها جمهورية تحت حماية أمريكية،

مشروع القرار، وعارضه ٢٥١ وامتنع ١٩ نائباً عن التصويت، وأمام ذلك اعترف مسئولو البنتاجون بأنهم قد يضطرون إلى التخلي عن خطط إقامة جبهة شمالية التي يعتقد أنها ستقلل مدى أي حرب، وتحد من الخسائر الأمريكية، هذا في الوقت الذي كانت تقف فيه السفن الأمريكية الحربية المحملة بالعتاد والسلاح أمام الموانئ التركية، انتظاراً لقرار دخول تركيا الحرب<sup>(١٧٠)</sup>.

أما إسرائيل فقد واصلت تحريضها للولايات المتحدة من أجل القيام بعمل عسكري ضد العراق، ونجحت إلى حد كبير في استغلال حالة القلق العميق لدى المجتمع الأمريكي؛ لإقناع الإدارة الأمريكية بأن تحقيق أهداف حربها ضد الإرهاب، لا يمكن إلا بضرب الدول المناوئة للسياسة الأمريكية، خاصة في الشرق الأوسط وفي مقدمتها العراق؛ بهدف القضاء على بنيتها الأساسية وقدراتها العسكرية، وفي نفس الوقت الإطاحة بنظام صدام حسين، ويكمن وراء هذا التحريض الإسرائيلي عدة أهداف:

- محاولة تغطية أطماعها التوسعية وجرائمها الوحشية في الأراضي الفلسطينية؛ بإيجاد بؤرة جديدة للصراع في منطقة الشرق تجذب الأنظار بعيداً عن استمرار احتلالها للأراضي العربية، وأعمال القمع الوحشي للشعب الفلسطيني.

- الرغبة في التخلص من العراق باعتباره قوة عربية كبيرة معادية تمثل تهديداً أساسياً لها،

كذلك تدعم إسرائيل الأفكار الخاصة بشأن تغيير نظم الحكم، التي تقع في خانة محور الشر، وتحديدًا إيران والعراق، ثم الدول غير المتعاونة والمعادية لإسرائيل مثل سوريا ولبنان من أجل القضاء على نشاط حزب الله، والدول التي كانت موصوفة بالاعتدال مثل مصر والسعودية، والحجة في ذلك كما يقول مراسل صحيفة يديعوت أحرونوت في واشنطن: "إن تنظيم القاعدة نما وترعرع على كراهية الغرب بفعل النظم الاجتماعية والثقافية والتعليمية القائمة في هذه البلدان"<sup>(١٧١)</sup>.

وعلى الرغم من هذا التحريض المتواصل الإسرائيلي للولايات المتحدة بالتحرك عسكرياً باتجاه العراق، إلا أن الولايات المتحدة لا تريد أن تقوم إسرائيل بأى عمليات غير مرغوبة في أجواء العراق أو أراضيها؛ لأن ذلك قد يؤدي إلى أن يدرك العرب والمسلمين أن الحرب كلها مؤامرة أمريكية صهيونية؛ مما قد يحرم الولايات المتحدة من الدعم السلبي من جانب الدول العربية والإسلامية التي توصف بالاعتدال.

ولكن ذلك لا يعنى عدم وجود تنسيق إسرائيلي أمريكي بشأن الحرب ضد العراق يتضمن عدداً من النقاط أوضحتها صحيفة يديعوت أحرونوت في ١٠ أكتوبر ٢٠٠٢، من بينها حصول إسرائيل على إنذار قبل ٧٢ ساعة من الهجوم، ووضع الولايات المتحدة لعدة أقمار صناعية في خدمة إسرائيل؛ لكشف إطلاق الصواريخ من العراق على إسرائيل، وإذا قررت إسرائيل

الرد فستبلغ الولايات المتحدة مقدماً، وهذا يتطلب وجود ضباط اتصال وتنسيق أمريكيين وإسرائيليين ينسقون معاً الرقابة الجوية، وتخصيص مسارات تحليق الطائرات الأمريكية في المجال الجوي الإسرائيلي، وستقوم الولايات المتحدة بنقل بطاريات أخرى من الصواريخ باتريوت؛ لتحسين منظومة الدفاع الجوي، درءاً لخطر الصواريخ العراقية، كما ستفتح الولايات المتحدة جسراً جويّاً أمريكياً ينقل إلى إسرائيل معدات عسكرية أمريكية تستخدم كاحتياطي لاستمرار الهجوم، وتخزن في قواعد عسكرية أمريكية<sup>(١٧٢)</sup>.

ج- دلالات بناء الائتلاف الدولي في الغزو الأمريكي المرتقب للعراق بالنسبة للتوازنات العالمية والإقليمية:

في ضوء التحليل المتقدم لعملية وآليات حشد الائتلاف الدولي من جانب الولايات المتحدة لغزو العراق، وفي ضوء ما هو مرتقب من غزو أمريكي بريطاني منفرد للعراق خارج إطار الشرعية الدولية، يمكن تبين مجموعة من الدلالات ذات الأهمية بالنسبة للتوازنات العالمية والإقليمية وذلك على النحو التالي:

(١) هناك اختلاف واضح في عناصر الائتلاف الذي سعت الولايات المتحدة لحشده من أجل غزو العراق، عن ذلك الذي حشدته وهي بصدد القيام بحملتها ضد أفغانستان؛ ففي هذا الائتلاف تبرز أهمية دول الخليج، وخاصة

خلافات أوروبية - أوروبية، وأوروبية أمريكية لا بد وأن تنعكس بالضرورة على مجمل النظام العالمي وشكله المستقبلي.

فمن ناحية فإن الاتحاد الأوروبي بهذه الاختلافات العميقة في التوجهات والسياسات الخارجية لدوله إنما أوضح أن خطوط الانقسام الأوروبية - الأوروبية قد تجاوزت المتعارف عليه تقليدياً ما بين ألمانيا وفرنسا من جانب، وبريطانيا من جانب آخر؛ فبينما تابعت بريطانيا نهجها التقليدي في السير وراء السياسة الأمريكية فإن دولاً أخرى غير معروف عنها تقليدياً هذا النهج لحقت ببريطانيا، وتنافست معها في تأييد الطرح الأمريكي، وهذه الدول هي أسبانيا وإيطاليا والبرتغال، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل ظهر في الأفق، ولحقت بها دول شرق ووسط أوروبا المرشحة لدخول الاتحاد الأوروبي، والتي كانت تنظر إليها الدول الأوروبية الرئيسية وفي مقدمتها فرنسا وألمانيا باعتبار أن انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي سيمثل تحقيقاً للحلم القديم الخاص بالبيت الأوروبي الممتد من الأطلنطي إلى الأورال، ومن ثم فإن موقف "عصابة الثمانية" قد أبرز تخوفاً من أن هذه الدول إنما تسعى لكسب ود الولايات المتحدة بأكثر من كونها مؤمنة ومخلصة للفكرة الأوروبية.

إن هذا الانقسام الأوروبي - الأوروبي بشأن الأزمة العراقية لا بد وأن يترك آثاره المستقبلية على الاتحاد الأوروبي، الذي قد تزيد بداخله قاعدة النفوذ الأمريكي بانضمام

الكويت وقطر والسعودية وتتوارى أهمية دول كالهند وباكستان ودول آسيا الوسطى (وإن استمرت أهمية تأييد ودعم الدول الأوروبية الحليفة مثل فرنسا وألمانيا ودول أخرى منافسة مثل روسيا والصين)؛ ومن ثم يمكن فهم اتجاه الولايات المتحدة لتفضيل الائتلافات الوقتية المتغيرة التي تناسب الأهداف المتغيرة للولايات المتحدة في حربها الممتدة ضد الإرهاب.

(٢) إن تراجع كثير من الدول العربية عن موافقها المبدئية، والتي ترفض غزو العراق وترفض تغيير النظام من الخارج، وترفض الاشتراك في الهجوم العسكري الذي يسعى لذلك، هو تراجع يكشف كما أوضحت الدراسة عن المأزق الاستراتيجي الذي تعانيه تلك الدول في ظل وضعية الضعف العربي، وضعف الثقة المتبادلة، وضعف أواصر التضامن والاتحاد؛ مما يعنى سقوط المناعة أمام العدوان في حالة محاولة الوقوف أمامه؛ الأمر الذي يدفعها في النهاية إلى تبني الخيار الثاني، وهو التعاون أو على الأقل الصمت أمام العدوان الأمريكي المحتمل.

(٣) إن استمرار فرنسا وألمانيا ومعهما روسيا والصين في إصرارها على أهمية وإمكانية حل المشكلة العراقية سلمياً، وتهديد الدول الثلاث دائمة العضوية بمجلس الأمن باستخدام الفيتو لاشك أنه يحرم الولايات المتحدة من الإجماع الدولي والشرعية الدولية التي تحققت لها بصدد أفغانستان، هذا من ناحية ولكن من ناحية أخرى فإنه يكشف عن

فيلي برانت، الذي اتبع سياسة التوجه شرقاً، والتي انطلقت منها التطورات التي تلت ذلك في علاقة ألمانيا بالاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية، بل في علاقة الشرق بالغرب عموماً، ومكنت من عقد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في هلسنكي عام ١٩٧٣، وفي إطار هذه السياسية أمكن التوصل في أغسطس ١٩٧٠ إلى اتفاقية عدم الاعتداء بين الاتحاد السوفيتي وألمانيا، التي كان لها إسهامها الواضح في إيجاد حالة من الاسترخاء والأمن في القارة<sup>(١٧٤)</sup>.

وهكذا فإن الاتجاهات الاستقلالية الفرنسية الألمانية الحالية بشأن الأزمة العراقية لا تعد أمراً غريباً بالنسبة لمجمل وواقع العلاقات الأوربية - الأمريكية، والواقع فإن هذه الاتجاهات الحالية جاءت لتعكس شعوراً فرنسياً - ألمانياً بأن حرب العراق قد تكون نقطة فاصلة في إعادة صياغة مستقبل العلاقات الأوربية - الأمريكية، بل ومستقبل العلاقات الدولية كلها، وهذا ما يفسر انضمام روسيا والصين إلى فرنسا وألمانيا في مواجهة التحالف الأنجلو أمريكي البازغ؛ فالنظام العالمي والعلاقات الدولية لعصر ما بعد انتهاء الحرب الباردة ربما قد يتأسس بناء على نتائج ما بعد الحرب على العراق.

وربما أن وصف وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد لفرنسا وألمانيا بأنهما تنتميان إلى أوروبا القديمة له دلالاته بالنسبة لمحاولة الولايات المتحدة تهميش دورها في إطار النظام العالمي ما بعد ١١ سبتمبر، وتأكيد

الدول العشر الجديدة ( ومن بينها عصابة الثماني)، ومن ثم يفقد قدراً كبيراً من الاستقلالية التي يبغونها في مواجهة الولايات المتحدة، وفي مواجهة المشكلات والأزمات الدولية<sup>(١٧٣)</sup>.

على الجانب الآخر فقد ألفت الأزمة العراقية بظلالها على العلاقات الأوربية الأمريكية عبر الأطنطي، والواقع فإن الاختلافات الأمريكية الأوربية في النظر إلى العالم ومعالجة القضايا الاستراتيجية بدت بصورة واضحة منذ ما بعد الحرب الباردة، ونهاية التهديد المشترك الذي كان يمثلته الاتحاد السوفيتي، ولكن رغم ذلك فهي لم تكن وليدة هذه الأوضاع الجديدة؛ فمتابعة العلاقات الأوربية - الأمريكية خلال فترة الحرب الباردة وتطورها تكشف عن خلافات ومواقف تتسم بقدر من الاستقلالية اتبعتها بشكل خاص كل من فرنسا وألمانيا؛ فعلى جانب فرنسا، لعب ديجول دوراً هاماً في هذا الصدد؛ حيث رأى أن فرنسا يجب أن تكون لها السيطرة على مصيرها، وبدأ في اتخاذ سلسلة من الإجراءات لفك العلاقة العسكرية لفرنسا مع حلف الأطنطي، وهي الإجراءات التي انتهت بسحب فرنسا قواتها من الناتو عام ١٩٦٦، وانسحاب القوات الأمريكية من الأراضي الفرنسية عام ١٩٦٧.

أما ألمانيا فإنه قد شرعت منذ عام ١٩٦٦ في إعادة النظر في كيفية إدارة علاقاتها الدولية، وبلغ هذا التطور مداه عندما جاء إلى الحكم الحزب الديمقراطي الاشتراكي بزعامة



الأمريكي وقمعه أو عرقلة الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

كذلك فإن الصين وروسيا ليس من المتوقع أن تسير إلى النهاية في طريق معارضة الضربة الأمريكية للعراق، وأن مصالحها مع الولايات المتحدة، والتي لا تحتمل مثل هذا الصدام سوف تنتصر في النهاية، وبالتالي فإن أقصى ما تستطيع كل منهما أن تفعله هو التلويح باستخدام الفيتو لحرمان الولايات المتحدة الأمريكية من قرار بضرب العراق يتسم بالشرعية الدولية.

إن دلالة ذلك كله تشير على المستوى الدولي إلى حقيقة مفادها أن الأزمة العراقية، من بعد أفغانستان إنما تكشف عن تأكيد الانفرادية الأمريكية في السيطرة على العالم وتوجيه مساراته وفقاً لما تمليه عليها مصالحها؛ مستخدمة في ذلك كل ما تملك من وسائل التأثير والضغط، وكل ما لديها من وسائل عسكرية ودبلوماسية واقتصادية؛ من أجل بسط هيمنتها الكاملة على النظام الدولي، وتأكيد هذه الهيمنة في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر.

وعلى المستوى الإقليمي فإن الولايات المتحدة قد حددت أولوياتها، والمتمثلة في النفط وأمن إسرائيل، وضمان تفوقها العسكري المطلق، إلى جانب أمنها هي ذاتها، والذي تراه مهدداً بالإرهاب النابع من المنطقة. إن الولايات المتحدة ليست حريصة حتى على مجرد إرضاء العرب والفلسطينيين جزئياً بالسير قدماً في عملية التسوية من خلال خطة

انفرادية الولايات المتحدة بالسيطرة على هذا النظام وتوجيهه، وفي هذا الإطار فقد أرادت كل من فرنسا وألمانيا وروسيا والصين في مواجهة هذه المحاولة أن تبرز توجهاً معارضاً لهذه الاستراتيجية الأمريكية العالمية، وأن تؤكد للولايات المتحدة ضرورة أخذ وجهة نظر الدول الكبرى في حسابها؛ لأنها لن ترضى أن تنفرد الولايات المتحدة بتشكيل العالم على النحو الذي تريده استناداً إلى منطق ولغة القوة، وهو الأمر الذي أوصل العلاقة بين الجانبين إلى نقطة الأزمة.

ولكن من ناحية أخرى، وعلى الرغم من هذا التعارض الأوربي-الأمريكي تظل هناك حدود للقدرة الأوربية على الفعل، ومن ثم فإن التساؤل الذي يثور: هل ستستطيع فرنسا وألمانيا ومعهما روسيا والصين أن تحد من قدرة الولايات المتحدة على القيام بتنفيذ أهدافها في المنطقة، وفي مقدمتها غزو العراق، والإطاحة بنظام الحكم فيه؟ فأوروبا وفي قلبها فرنسا تعرف حدود قدرتها، وحدود القدرة الأمريكية، كما تعرف أن حدود التحالف الأمريكي الأوربي هي أبعد وأعمق من مجرد التحالف الاستراتيجي العسكري و ضمانات الأمن العسكري، والتبادل التجاري والاقتصادي، إنه تحالف يمتد إلى قلب الحضارة الغربية، التي تجمع بينهما بصرف النظر عن فروعها وتنوعاتها المختلفة؛ ومن ثم فمن الصعب المراهنه على صراع أوربي أمريكي، أو انفصال بين الحلفاء التاريخيين، وتصور إمكانية أن تقوم أوروبا بوقف الاندفاع

إن هذا من شأنه إعادة رسم خريطة المنطقة، وفقاً للمخططات الأمريكية الصهيونية على نحو يسمح بالآتي:

سيطرة وربما تمدد دولة إسرائيل لتحقيق حلم إسرائيل الكبرى.

فرض تسوية مذلة على الشعب الفلسطيني، الذي ربما يضطر إلى قبول ماهو أقل بكثير من الحد الأدنى المطلوب.

إعادة تشكيل خريطة التحالفات الأمريكية في المنطقة؛ بحيث تبرز بعد إسرائيل والعراق الجديد دول مثل الكويت وقطر، وتتوارى قيمة الدول الصديقة التقليدية مثل السعودية ومصر.

تفتيت الكيانات العربية، وتقسيمها إلى كيانات أصغر وأضعف؛ بما يسمح بضمان أمن إسرائيل، وضمان أمن الولايات المتحدة ذاتها.

السيطرة على منابع النفط والتحكم في أسواقه وأسعاره؛ بما يحرم الدول العربية البترولية من أي قوة ممكنة، وبما يضمن السيطرة الاقتصادية على مقدرات المنطقة.

وإلى جانب ذلك تحقيق السيطرة الثقافية على المنطقة من خلال فرض مجموعة من الإصلاحات السياسية والثقافية والتعليمية؛ بما يتواءم والأهداف الأمريكية الصهيونية.

### الخاتمة

كشف الخطاب الأمريكي بعد ١١ سبتمبر عن عدة إدراكات وتوجهات استراتيجية

الطريق المقترحة، في الوقت الذي يبدو حرصها الأكيد على تنفيذ مخططاتها إزاء العراق؛ فنجاح أمريكا في غزو العراق سترتب عليه نتائج عديدة من شأنها في النهاية تغيير صورة المنطقة، ومحاصرتها وإضعافها لترجع تحت السيطرة الأمريكية والنفوذ الصهيوني المتنامي، وكما يقول د. محمد السيد سعيد فإنه بمجرد نجاح الولايات المتحدة في غزو العراق فإن سوريا ولبنان ستصبحان محاطتين بطوق كامل من جميع الجوانب: إسرائيل من الغرب والعراق الجديد من الشرق، وتركيا من الشمال، وستكون خطوط الإمداد والتعاون الاستراتيجي فيما بينهما معاً؛ أو كل منهما على انفراد مع إيران قد قطعت فعلياً، ومن المرجح أن يقود التطويق الاستراتيجي الخارجي إلى تصدع سياسي داخلي، وإن لم يحدث ذلك بتأثير التطويق السلمي، فإن بعض التحريك العسكري ولو محدود قد يسرع بعملية التغيير السياسي لمصلحة الهيمنة الأمريكية، وإن حدث ذلك ستكون منطقة الخليج قد عُرِلت بدورها، ولن يكون من المحتمل كثيراً أن يتم استخدام الوسائل العسكرية في التعامل مع الخليج؛ فمجرد إغراق السوق العالمية بالنفط العراقي والهبوط الشديد في أسعاره سيكون كافياً لابتنزاز أكثرها، وأهمها فيما لودعت الحاجة. والهدف الأساسي سيكون بلاشك هو التدخل المباشر في جملة من الأوضاع الداخلية، التي تغضب الولايات المتحدة، إضافة إلى ضمان أمن إسرائيل وتفوقها.

القدرة على متابعة الحرب على الإرهاب بأفضل طريقة ممكنة.

وفي مواجهة خطر الإرهاب أُرسى مبدأ الضربات الوقائية باعتباره أكثر فعالية في مواجهة الأخطار الحالية، التي لن يجدى معها الردع والاحتواء، وتبدلت أيضاً الاستراتيجية العسكرية لتقوم على أساس خوض حرب واحدة رئيسية، مع إمكانية العمل على أكثر من جبهة في نفس الوقت في صورة عمليات محدودة.

وبعد انتهاء الحلقة الأفغانية اتجهت الولايات المتحدة إلى وضع "جدول أعمال" للسياسة الأمريكية في المرحلة التالية، وفي هذا الإطار حدد بوش دول محور الشر، وهي العراق وإيران وكوريا الشمالية باعتبارها الدول الإرهابية المستهدفة، وأكد على أن الخطر الأعظم إنما يتمثل في تلاقى الراديكالية والتكنولوجيا، ومن ثم تم الربط ما بين الإرهاب وامتلاك أسلحة الدمار الشامل.

وقد بدأ الخطاب الأمريكي منذ سبتمبر ٢٠٠٢ في التركيز على العراق باعتباره الخطر الأعظم الذي يجسد التعاون بين الإرهابيين والنظم التي تملك أسلحة الدمار الشامل.

وإذا كان البعض رأى أن هذه الاستراتيجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر هي استراتيجية جديدة. ونقطة فاصلة بين ما قبل وما بعد، فقد أوضحت الدراسة أن كثيراً من ركائز هذه الاستراتيجية قد بدأت صياغتها منذ ما بعد نهاية الحرب الباردة، ومع مجيء

أساسية من أهمها إدراك أن شبكة الإرهاب، وكل حكومة تدعمها هي العدو الأول للولايات المتحدة، ومن ثم فإن الحرب لا بد أن تشن على "الإرهاب"، تلك الحرب التي وإن بدأت بالفعل في أفغانستان ضد تنظيم القاعدة وطالبان؛ فإنها تنتهي عنده، وقد حرصت الولايات المتحدة على تصوير الحرب ضد الإرهاب باعتبارها معركة الحضارة والخير ضد البربرية والشر، كما حرصت على تأكيد انقسام العالم إلى فريقين مع وضد الولايات المتحدة، واعتبرت أن الحرب ضد الإرهاب هي مشروع عالمي شامل ليس له حدود زمنية، ونصبت الولايات المتحدة نفسها المسؤولة عن تحقيق العدالة في هذا العالم، وأكدت أنها عندما تذهب إلى أي دولة فإنها لاتذهب غازية ولكن محررة.

وفي هذا الإطار أكد بوش أن الدفاع عن الولايات المتحدة ضد أعدائها هو الالتزام الأول والأساسي للحكومة الأمريكية، وأن القوة العسكرية هي الأداة الأساسية في حربها ضد الإرهاب، وهو ما يؤكد طبيعة التوجه الواقعي للسياسة الخارجية الأمريكية.

من ناحية أخرى أكدت الولايات المتحدة ثققتها في دعم الحلفاء الأوروبيين لها في هذه الحرب، بل وجميع القوى الكبرى وتحديداً روسيا والصين، على اعتبار أن الجميع يقف في خندق واحد توحده الأخطار المشتركة والناعبة من العنف الإرهابي، ورأت أن دور حلف الأطنطي تعدل ليتوافق مع الحقائق الجديدة للقرن الحادي والعشرين؛ بما يكفل له

للسلطة، التي أتت بأفكار جديدة في مجال الدفاع والأمن.

وربما يكون الجديد هو فقط عملية الابتزاز والإرهاب السياسي، التي تقوم بها الولايات المتحدة منذ سبتمبر ٢٠٠١، والتي أعلنت عنها من خلال مبدأ "إما معنا أو ضدنا"، "مع الحضارة أو البربرية"، والذي يكشف عن النزعة الأمريكية لفرض الهيمنة والسيطرة على العالم.

وقد أوضحت الدراسة أن الأهداف الأمريكية وراء "الحملة ضد الإرهاب" تتعدى ذلك بكثير لتشمل إلى جانب فرض الهيمنة العالمية، السيطرة على النفط، وتشغيل الصناعات العسكرية الأمريكية لانتشار الاقتصاد الأمريكي من الركود، وتطويق الخطر الروسي-الصيني المحتمل، وشن حرب مفتوحة ضد دائرة الحضارة الإسلامية بالتحالف مع الصهيونية استجابة لدوافع دينية كامنة في العقيدة البروتستانتية المتطرفة؛ وهو الأمر الذي اتضح بصورة جلية بفعل الاتجاه الأمريكي للتعامل مع الملف الكوري، من خلال الوسائل الدبلوماسية الهادئة وإصراره على الطريق الدبلوماسي رغم الانتهاكات المتتالية التي تقوم بها كوريا الشمالية، بدءاً من استئناف نشاطها النووي، وانسحابها من معاهدة حظر الانتشار النووي، وانتهاء بتهديدها للولايات المتحدة بتلقيحها درساً مؤلماً في حالة وقوع حرب نووية بين الدولتين، في الوقت الذي تصر فيه الولايات المتحدة على غزو العراق عسكرياً بحجة

بوش وتولى الجمهوريين الحكم في الولايات المتحدة؛ فقد تأكدت هذه الركائز بصورة كبيرة، ثم جاءت أحداث سبتمبر لتمثل فرصة سانحة للكشف عنها وتطبيقها في مواجهة "العدو الجديد"؛ فالإرهاب كخطر وهم أمني أول ينبغي مواجهته خاصة، حينما تتضمن الأعمال الإرهابية استخدام أسلحة الدمار الشامل.

والدول الثلاث الراعية للإرهاب (العراق وإيران وكوريا الشمالية)، وأفغانستان باعتبارها دولاً مارقة غير تقليدية هي أمور جميعها تم تحديدها قبل ١١ سبتمبر، ولم يكن الجديد سوى فقط استخدام "معاربة الإرهاب" كشعار لحملة تشن ضد مواقع ودول ومنظمات مختلفة بعد أن وفرت أحداث سبتمبر الذريعة لذلك.

كذلك فالضربات الوقائية التي اعتبرها البعض مبدأً جديداً للاستراتيجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر، طرحت للنقاش في عهد كلينتون عام ١٩٩٤، ولاقت قبولاً كبيراً من جانب البنتاجون، وتدارسها الخبراء الاستراتيجيون الأمريكيون قبل ١١ سبتمبر واعتبروها طريقة مثلى لمواجهة التهديدات المعاصرة الناشئة.

أما إعطاء الأولوية للقوة العسكرية باعتبارها الأداة الأولى لتنفيذ الاستراتيجية الأمريكية، والاتجاه نحو عسكرة السياسة الخارجية؛ فهو اتجاه بدأ يبرز في إطار الاستراتيجية الأمريكية منذ ما قبل سبتمبر ٢٠٠١، وتحديداً مع مجيء إدارة بوش

نزع أسلحة لم يتوفر أي دليل على وجودها، الأمر الذي يثير من جديد فكرة صراع الحضارات وتحديدًا صراع الغرب-الإسلام.

على أي حال فإن هذه الدوافع جميعها مترابطة بحيث ترسم لنا في النهاية خريطة الدوافع الأمريكية للحرب المزعومة ضد الإرهاب، دون أن تكون هناك تراتبية محددة فيما بينها، وعلى خلفية هذه الدوافع انطلقت الولايات المتحدة لتشن على أرض الواقع أولى حروب القرن ضد أفغانستان، في صورة هجوم كاسح، واستعراض للقوة تم خلاله تطويع العالم كله بما فيه أوروبا وروسيا والصين، وكذلك الأمم المتحدة ومجلس الأمن من أجل دعم الولايات المتحدة إذعاناً لمبدأ إما معنا أو ضدنا، وتجنباً لغضبة "الأسد الجريح"، الأمر الذي كان له انعكاساته على التوازن الإقليمي والعالمي؛ فعلى مستوى آسيا الوسطى فإن التوازن الإقليمي أصبح محسوماً بصورة كبيرة لصالح الولايات المتحدة على حساب قوى كبرى إقليمية رئيسية مثل الصين وروسيا، وعلى صعيد النظام العالمي يمكن القول إن هذا النظام قد شهد مرحلة قطبية أحادية انفردت خلالها الولايات المتحدة بالسيطرة العالمية على مدى عام كامل؛ فقد استطاعت أن تملأ أجنحتها السياسية الخارجية على النظام العالمي من خلال عولمة الخطر الإرهابي، ولم يقو أحد على معارضتها، أو إيقافها عن اتخاذ ما تراه من سياسات، واتباع ما تشاء من أدوات لتنفيذها، وفي هذا الإطار جاء انسحابها المنفرد من

معاهدة منع انتشار الصواريخ الباليستية، وإعلانها عن بدء العمل لبناء درع الصواريخ الذي طالما عارضته الدول الأوروبية ومعها روسيا والصين، واتجهت لتوسيع حلف الأطلسي شرقاً دون معارضة تذكر من روسيا، كما انسحبت من معاهدة كيوتو. وقد بدا بذلك أن مرحلة السيولة التي شهدتها النظام الدولي من 1991-2001 قد انتهت بحسم الأمر لصالح قطبية أحادية أمريكية للنظام.

إلا أنه مع اتجاه الولايات المتحدة لبدء الحلقة الثانية في حربها ضد الإرهاب، بدأ الأمر يختلف تماماً، فما أسفرت عنه المعركة الدبلوماسية التي دارت رحاها داخل مجلس الأمن، يشير إلى أنها ستمثل معركة فاصلة ومؤثرة على شكل النظام العالمي ومستقبله. فلقد خاضت فرنسا وألمانيا وروسيا والصين معركة دبلوماسية ضد الولايات المتحدة لم تكن ترتبط بالعراق كدولة بقدر ارتباطها برفض الهيمنة الأمريكية؛ حيث رفضت هذه الدول إطلاق العنان لهيمنة أمريكية وانفراداً أمريكياً بمقدرات النظام الدولي.

إن الواضح الآن ظهور تعارض شديد بين جناح الأطلسي (فرنسا/ألمانيا، الولايات المتحدة)، وكذلك بين جناح المحيط الهادي (روسيا-الصين/الولايات المتحدة)، هذا التعارض وإن كان ربما له حدوده في القدرة على التأثير القرار الأمريكي بالاتجاه المنفرد نحو الحرب، إلا أنه بلا شك استطاع أن يحرم هذا القرار الأمريكي من غطاء

- 2- Joshua S. Goldstein, International Relations, Second edition (New York: Harper Collins College Publishers, 1996), p 52-53.
- 3- Bush: IF U.N. Won't Deal with Iraq, U.S Will, Washington Post com.
- 4- Samuel P.Huntington, the Clash of Civilization? Foreign Affairs, Vol. 22, No. 3 (Summer, 1993).
- ٥- نادية مصطفى ، التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي بروز الأبعاد الثقافية الحضارية، فى نادية مصطفى ، سيف الدين عبد الفتاح وآخرون (محرران) الأمة فى قرن، عدد خاص من حولية أمتى فى العالم ، الكتاب السادس ، ٢٠٠٢.
- 6- Address by George W. Bush , President of the United States Delivered to a Joint Session of Congress and the American people, Washington, D.C. September 20, 2001. Vital Speeches of the day.
- 7- Ibid
- 8- Ibid
- 9- Ibid
- ١٠- نص خطاب بوش فى بلده ريبلو ، ٤ يوليو ٢٠٠٢.
- 11- George W. Bush, The White House, the National Security Strategy of the United states of America, 17, 2002.
- 12- Address by George W Bush, President of the United States delivered to a Joint Session of Congress and the American people, op.cit.
- 13- George Bush, The white house, 17 September, 2002.
- ١٤- نص خطاب بوش عن حال الاتحاد الأمريكى ، ١٩ يناير ٢٠٠٢.
- 15- George W Bush, D.C National Cathedral, September 14, 2002.
- 16- President Highlights Compassionate Conservative Agenda, July, 2002, <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/ot/print/20020701/html>
- ١٧- بوش يعد بإجراء مشاورات قبل انتقال جبهة المعركة ضد الإرهاب، نشرة واشنطن العربية الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية، الأربعاء ٢٤ تموز / يوليو ٢٠٠٢، رقم ٣٠٢.
- 18- Ibid

الشرعية الدولية الذي طالما سعت إليه الولايات المتحدة، ومارست ضغوطها لتفوز بها على كثير من الدول؛ مما جعلها في النهاية تتجه إلى العراق لتحقيق ما تدعيه من ديمقراطية، بناءً على قرار غير ديمقراطي يلقى معارضة ليس فقط من جانب حكومات دول العالم المختلفة، ولكن أيضاً شعوبها المختلفة.

إن رغبة فرنسا وألمانيا في الاضطلاع بدور أوربي على الساحة الدولية، ورغبة روسيا في مقاومة الهيمنة الأمريكية، لا يمكن إغفال تأثيرهما على شكل ومستقبل النظام العالمي الذي سوف يتحدد بلاشك على محك نتيجة الحرب الأمريكية على العراق، والذي سوف يتحدد أيضاً على إثرها طبيعة التحول في الإقليم العربي، الذي سيشهد في -حال انتصار الولايات المتحدة- خلافاً كبيراً واضحاً لصالح النفوذ الأمريكي الإسرائيلي، وضد الدول العربية والقضية الفلسطينية، ومن ثم فإن الأعين والقلوب جميعها ترقب وتتعلق بنتيجة هذه الحرب التي بدأت تطلق أولى غاراتها مع كتابة هذه السطور الأخيرة في الدراسة، والتي سيتحدد على إثرها ليس فقط مصير النظام العربي، بل والنظام العالمي برمته.

مصادر الدراسة:

- 1- Scott Burchill, Realism and Neorealism in Scott Burchill and others (eds.), Theories of International Relations, Second Edition (New York: Palgrave, 2001), p. 70.

- International Security, the New Strategic Framework: A Response to 21<sup>st</sup> Century Threats. An Electronic Journal of the U.S Department of State. Vol.7, No.2 (July, 2002).
- 38- Patrick M. Hughes, U.S. Director Defense Intelligence Agency, Global Threats and Challenges the Decades Ahead, Feb 2, 1999.
- 39- Matt Lewis, Afghanistan, the Untraditional Rogue State, CD1 Asia Forum's Behind the News. <http://www.cdi-org/asia/btm> 081401.html.
- 40- Sylria Babus & Judith Yaphe, US Central Asian Security, Balancing Opportunities and Challenges, No 123, January 1990.
- ٤١- كبرى إم كارتننر، شبكات الصواريخ الدفاعية والمناهج الجديدة للردع، رقم ٣٠٥.
- 42- George J. Tenet, Director, Central Intelligence Agency, Delivered to Senate Select Committee on Intelligence, February 6. 2002, Vital Speeches of the Day, Vol. LX VIII, No.10, March, 2002.
- 43- Sami G. Hajjar, Avoiding Holy War: Strategic Studies Institute, <Http://carlisle.www.army.mil/usassi>.
- 44- Michael Hirsh, Bush and the world, foreign Affairs, (September October, 2002).
- ٤٥- خطاب بوش أمام الأكاديمية العسكرية في ويست بوينت ٢٠٠٢/٦/١، مرجع سابق .
- 46- George W. Bush, The White House The National Security Strategy of the United States of America op.cit.
- 47- US Expert , Raphael Pearl, op.cit.
- ٤٨- طه المجدوب، تغيرات استراتيجية في السياسة الدولية، الأهرام، ٢٠٠٢/٩/٨.
- ٤٩- الأهرام، ٢٠٠٢/٩/١٢.
- ٥٠- طه المجدوب، عوائق وانعكاسات سلبية أمام الاستراتيجية الجديدة، الأهرام، ٢٠٠٢/٩/١٥.
- ٥١- صالح ياسر ، بعض معالم الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ٢٠٠٢/٩/١٢.
- ١٩- كلمة بوش قبيل حضوره مؤتمر قمة الأطنطي في براج نوفمبر ٢٠٠٢، الأهرام، ٢٠٠٢/١١/٢٠.
- 20- George W Bush, The White House, the National Security Strategy of the United states America, op.cit.
- ٢١- بوش يعد بإجراء مشاورات قبل انتقال المعركة ضد الإرهاب ، مرجع سابق.
- ٢٢- نص خطاب بوش عن حالة الاتحاد الأمريكي ، ٢٠٠٢/١/١٩، مرجع سابق.
- 23- George W Bush, The white house 16 September, 2002, the National Security Strategy of the United States of America.
- ٢٤- نص خطاب بوش عن حال الاتحاد الأمريكي ٢٠٠٢/١/١٩، مرجع سابق.
- ٢٥- المرجع السابق.
- 26- George W. Bush, The White House, The National Security of the United States America, op.cit.
- ٢٧- خطاب بوش في الأكاديمية العسكرية في ويست بوينت، ٢٠٠٢/٦/١.
- <http://usinfostate.gov/arabic/mena/0726/weamad> e.htm.
- ٢٨- المرجع السابق.
- ٢٩- نص خطاب بوش عن حال الاتحاد الأمريكي، ٢٠٠٢/١/١٩، مرجع سابق.
- 30- President's Remarks at the United Nations General Assembly, New York, September 12, 2002.
- 31- Ibid
- 32- Ibid.
- 33- US Expert, Rafael Pearl, On U.S Policy Towards Terrorism, Berlin Germany, <Http:// usinfo.state. gov/tr/6702 pearl, htm>.
- 34- George W. Bush, The White House The National Security Strategy of the United States of America , op.cit.
- 35- US Expert, Raphail Peal, op.cit.
- 36- George W. Bush, The National Security Strategy of the United States of America, op.cit.
- 37- John R. Bolton, Under Secretary of State For Arms Control and

- ٥٢- طه المجدوب ، التغيير الاستراتيجي فى السياسة الأمريكية (١)، الأهرام ، ٢٠٠٢/٨/١٨
- ٥٣- كبرى أم كارتشنر ، شبكات الصواريخ الدفاعية والمناهج الجديدة للردع، مرجع سابق .
- ٥٤- طه المجدوب، تغييرات استراتيجية فى السياسية الأمريكية، الأهرام، ٢٠٠٢/٩/٢ .
- ٥٥- خطاب الرئيس بوش أمام الأكاديمية العسكرية فى ويست بوينت، ٢٠٠٢/٦/١، مرجع سابق .
- 56- George W. Bush, The White House, The National Security of The United States of America, op.cit.
- ٥٧- الأهرام ٢٠٠٢/١٢/١٢ .
- ٥٨- عماد جاد، ملاحظات حول تمدد حلف الأطلنطي باتجاه الشرق، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ٢٠٠٢/١٢/١ .
- ٥٩- الأهرام ٢٠٠٢/١٢/٧ .
- 60- George W. Bush, The White House, The National Security of The United States of America, op.cit.
- 61- Ibid.
- 62- Barry R. Posen, The struggle Against Terrorism, Grand strategy, Strategy and Tactics, International Security, Vol. 26, No 3 (Winter 2001/2002), p. 43.
- 63- Ibid. P. 51.
- ٦٤- طه المجدوب، السيادة العالمية والمشروع الإمبراطورى الأمريكي، الأهرام، ٢٠٠٢/٩/٢٢ .
- ٦٥- محمد كمال، تأثير أحداث ١١ سبتمبر على السياسة الخارجية الأمريكية دراسة حالة للسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، بحث مقدم إلى ندوة أحداث ١١ سبتمبر وتأثيرها على المجتمع السياسى فى الولايات المتحدة والقاهرة، مركز الدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ١٣-١٤/٥/٢٠٠٢، ص ٢ .
- 66- Philip H. Gordon, Reforging The Atlantic Alliance, The National Interests (Fall, 2002).
- ٦٧- الأهرام ، ٢٠٠٢/٩/١٣ .
- 68- Donald H. Rumsfeld Transforming the Military, Foreign Affairs, No. 3, Vol. 81 (May – June 2002) .
- ٦٩- طه المجدوب ، التغيير الاستراتيجي فى السياسة الأمريكية (٢)، الأهرام، ٢٠٠٢/٨/٢٥ .
- ٦٩- ياسر صالح، مرجع سابق، ص ٣ .
- ٧٠- التقرير الاستراتيجي العربى ٢٠٠١ (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٢)، ص ١٠٠-١٠٢ .
- 71- Peter G. Peterson, Public Diplomacy and War on Terrorism, Foreign Affairs. (September, October, 2002) p. 1-2.  
http://www.lexis.com research.
- ٧٢- عصام نعمان، حلقة نقاشية حول التطورات الأخيرة فى الولايات المتحدة وانعكاساتها العربية، المستقبل العربي، عدد ٢٧٢، أكتوبر، ٢٠٠٢، ص ٤١-٤٢ .
- ٧٣- محمد كمال، القضية الأفغانية انعكاساتها على الأمن الآسيوى، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى السابع "القضايا الأمنية الآسيوية (القاهرة : مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢-٣ أبريل ٢٠٠٣)، ص ٤، ٥ .
- ٧٤- الأهرام ٢٠٠٢/٨/١٧ .
- ٧٥- الأهرام ، ٢٠٠٢/١٢/١٦ .
- ٧٦- حسن عبد الله أحمد جوهر، عبد الله يوسف محمد ، الخليج ومحاولات الهيمنة العالمية على منابع النفط ، دراسة استشرافية حول آفاق العلاقات الدولية فى المنطقة ، السياسة الدولية، عدد ١٣٣ (يوليو ، ١٩٩٨)، ص ص ٩-١١ .
- ٧٧- التقرير السياسى والاقتصادي، الأهمية الاستراتيجية لنفط الخليج العربى فى اقتصاد القرن الحادى والعشرين، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة ، عدد ٥٠-٥١ (يوليو - سبتمبر ، ١٩٩٧)، ص ص ٤، ٥ .
- 78- Julia Nanay, New Friends, New Enemies and Oil Politics: Causes- and Consequences of the September 11 Terrorist Attacks, Middle East Policy, Vol. VIII, No.4 (December, 2001), p. 13.
- ٧٩- محمد كمال، مرجع سابق، ص ٥ .
- ٨٠- المرجع السابق، نقلاً عن Tom, Donnelly China's, Persecution Complex, The Weekly Standard (February 4, 2000), p. 14.



- ٨١- هيثم مزاحم، السياسة الخارجية الأمريكية بعد ١١ أيلول، شئون الأوساط، عدد ١٠٧ (صيف، ٢٠٠٢)، ص ١٧٥.
- ٨٢- الأهرام ٢٢/١/٢٠٠٣.
- ٨٣- صالح ياسر، مرجع سابق، ص ١٦.
- 84- Kurt M. Campbell, the Challenges Ahead For Us Policy in Asia, Foreign Policy Research, Institute Enotes, March 30, 2001 <http://www.nyu.edu/global/beat/asia/fpr/03300/htm>.
- 85- Doug Bereuter, Perspectives on US National Institute in Asia, Hexitage Lectures, No. 698 (March 9, 2001).
- ٨٦- علاء جمعة، منظمة شنغهاي آفاق التعاون الأمنى الجديد فى آسيا، السياسة الدولية، عدد ١٤٦ (أكتوبر، ٢٠٠١)، ص ١٣٨-١٣٩.
- ٨٧- زينب عبد العظيم، الأمن فى آسيا بين الرؤيتين الأمريكية والروسية، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي السابع "القضايا الأمنية الآسيوية" (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢-٣ إبريل ٢٠٠٣)، ص ٢٥.
- ٨٨- يوسف العاصي الطويل، الصليبيون الجدد، الحملة الثانية: البعد الديني لحملة بوش الصليبية على العالم الإسلامى وعلاقته بمخطط إسرائيل الكبرى. <http://alarabnews.com/alshaab/GIF/28-9-2001/war8.htm>.
- ٨٩- مأمون الحسينى، البعد الدينى فى التماهى الصهيونى الأمريكى وتجلياته الدموية <http://www.aliwa.com/news/19002002/55413html>.
- ٩٠- مصطفى عبد الغنى، حضارة أم إرهاب والمسيح اليهودى، الأهرام، ١٥/١٠/٢٠٠١.
- ٩١- يوسف العاصي، مرجع سابق، ص ٣-٦.
- ٩٢- المرجع السابق، ص ٧.
- ٩٣- طه المجذوب، تغلغل النفوذ الصهيونى: مظاهره وأبعاده، الأهرام، ٣/١١/٢٠٠٢.
- ٩٤- محمد سيد سعيد، الأهرام، ١٥/٨/٢٠٠٢.
- ٩٥- محمد السيد سعيد، منطق العلاقة بين العراق وفلسطين، الأهرام، ١٢/٣/٢٠٠٣.
- ٩٦- طه المجذوب، الحرب الشاملة بين الصناعات العسكرية الأمريكية والمعارضة الأوربية، الأهرام، ٢١/٤/٢٠٠٢.
- هيثم مزاحم، مرجع سابق، ص ١٧٧.
- ٩٧- محمد قدرى، عبد المنعم سعيد، الأفكار والأسرار ١١ سبتمبر ٢٠٠٢ (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٢)، ص ٦١.
- التقرير الاستراتيجى العربى ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ٤٦.
- 98- Address by George W. Bush, President of The United State Delivered to a Joint Session of Congress and The American People, Washington D.C, September 20, 2001, op,cit .
- ٩٩- التقرير الاستراتيجى العربى ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ٤٦-٤٧.
- ١٠٠- المرجع السابق، ص ٤٧-٤٩.
- 101- Stephen W.Walt, Beyond Bin Landen, Reshaping U.S. Foreign Policy, International Security, Vol. 26, No.3 (Winter, 2001), p. 65.
- William B. Quant, America and the War on Terror, Middle East Policy, Middle East Policy, Vol. VIII, No.4 (December, 2001), p.10.
- ١٠٢- نادية مصطفى، التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامى بروز الأبعاد الحضارية والثقافية، مرجع سابق، ص ٧، ٨.
- 103- Stephen M.Walt, p. 65.
- ١٠٤- التقرير الاستراتيجى العربى ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ٦٠-٦١.
- ١٠٥- سعيد عكاشة، موقف الولايات المتحدة من دول الطوق، السياسة الدولية، عدد ١٤٧ (يناير، ٢٠٠٢)، ص ٦٩-٧٠.
- ١٠٦- أيمن السيد عبد الوهاب، تحولات السياسة الأمريكية تجاه القوى الآسيوية، الصين، اليابان، الهند، باكستان، أندونيسيا، السياسة الدولية، عدد ١٤٧ (يناير، ٢٠٠٢)، ص ٨١.
- ١٠٧- محمد كمال، القضية الأفغانية وانعكاساتها على الأمن الآسيوي، مرجع سابق، ص ٨.
- ١٠٨- أيمن السيد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص ٨١.

- ١٢٠- التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ٦١.
- ١٢١- محمد قدرى سعيد، عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص ٦٧.
- ١٢٢- المرجع السابق، ص ٦٥.
- 123- Philip Gordon, Reforging the Atlantic Alliance, the National Interest, (Fall, 2002).
- ١٢٤- شيرين حامد فهمي، شنغهاي تحالف ضد الهلال والكاوبوي، ٢٠٠١/٦/٢١.
- Islam  
online.net/arabic/politics/2001/6/article  
http://www21.html.
- ١٢٥- سامح راشد، حرب أفغانستان تحسم الصراع في بحر قزوين، ٢٠٠١/٩/٢٦.
- Islam  
online.net/arabic/politic/politics/2001/0  
http://www9/article35.html.
- ١٢٦- خالد عبد العظيم، مرجع سابق، ص ١٢٥.
- ١٢٧- هنري كيسنجر، كيف ستؤدى هجمات ١١ سبتمبر إلى صياغة النظام العالمي للقرن ٢١، الشرق الأوسط، جريدة العرب الدولية، ٢٠٠١/١٢/٣.
- ١٢٨- كولن باول، اغتنام اللحظة المناسبة،  
http://usinfo.state.gov/journals/itps/110  
1/ijpa/focus.htm.
- ١٢٩- هنري كيسنجر، مرجع سابق .
- 130- Alsaber, A Monthy Magazine on Politics and Culture.  
http://www.hamitz072.com/alsabar/  
H8/abm.htm.
- 131- Kenneth M. Pollack, Next step Baghdad, Foreign Affairs, vol. 81, No.2 (March, April, 2002), p.30.
- 132- Edward P. Djerejian and Frank G. Winsner, Guiding Principles for US Post – Conflict Policy in Iraq. Report of An Independent Working Group, Cosponsored by the Council on Foreign Relations and the James A. Baker III Institute for Public Policy of Rice University.
- رضا هلال، عراق ما بعد صدام بين الصقور والحمام فى إدارة بوش، الأهرام، ٢٠٠٣/١/١١.
- طارق عادل الشيخ، العلاقات الهندية الباكستانية ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، السياسة الدولية، عدد ١٤٧ (يناير، ٢٠٠٢)، ص ١٣٢.
- ١٠٩- محمد كمال، مرجع سابق، ص ٩.
- ١١٠- محمد سعد أبو عامود، تحولات السياسة الأمريكية تجاه إيران وتركيا وروسيا السياسة الدولية، عدد ١٤٧ (يناير، ٢٠٠٢)، ص ٣.
- ١١١- حامد محمود السيد، القضايا الإيرانية الأمريكية – الإسرائيلية، التقرير الاستراتيجي الإيراني ٢٠٠١، ص ٢٢-٢٧.
- ١١٢- أيمن السيد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص ٨٢.
- ١١٣- محمد كمال، القضية الأفغانية، مرجع سابق، ص ٨٠٧.
- التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ٥٩.
- Tom Ponnely, China's Persecution Complex The Weekly Standard, (February 4, 2000), p.19.
- زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص ٢٥.
- ١١٤- محمد كمال، مرجع سابق، نقلاً عن  
Dzhuleto Kyeza, the World Community & U.S: A winter View of The Asian Yalta, FBIS, 31/1/2002.
- 115- Stephen J. Bank, Russia and the U.S War on Terrorism, Defeating Terrorisms, Strategic Studies Institute, p. 2
- 116- Ibid, p. 3
- محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص ٧٨-٧٩.
- نبيه الأصفهاني، أبعاد التقارب الروسى الأمريكى بعد ١١ سبتمبر، السياسة الدولية، عدد ١٤٧ (يناير، ٢٠٠٢)، ص ١١٩.
- ١١٧- التقرير الاستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص ٥٥.
- ١١٨- خالد عبد العظيم، حدود التحالف وأبعاد الانقسام فى العلاقات الأوربية – الأمريكية، السياسة الدولية، عدد ١٤٧ (يناير، ٢٠٠٢)، ص ١٢٤.
- ١١٩- محمد قدرى سعيد، عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص ٦٦.

- ١٣٣- الأهرام، ٢٠٠٢/٨/٣٠.
- ١٣٤- الأهرام، ٢٠٠٢/١٠/١٨.
- ١٣٥- مجلس الأمن، الأمم المتحدة، القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ١٦٤٤ المعقودة في ٨ نوفمبر ٢٠٠٢.
- Distr.: General, 8 November 2002, S/RES/1441 (2002).
- ١٣٦- د. أحمد الرشدي، العراق والشرعية الدولية: قراءة في دلالات وسياق القرار ١٤٤١، السياسة الدولية، عدد ١٥١ (يناير، ٢٠٠٣)، ص ١١٧-١١٨.
- ١٣٧- الأهرام، ٢٠٠٢/١١/٩.
- ١٣٨- المرجع السابق.
- ١٣٩- أحمد إبراهيم محمود، القرار ١٤٤١ والتراجع عن حافة الهاوية، الأهرام، ٢٠٠٢/١١/١٢.
- ١٤٠- تقرير مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن الدولي، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي  
http://usinfo.state.gov/arabic/iraq/0128barad.htm.
- ١٤١- مقتشوا الأمم المتحدة يعرضون صورة مختلفة لالتزام العراق بالتطبيق، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي.
- ١٤٢- المرجع السابق.
- ١٤٣- تعقيب وزير الخارجية الأمريكي على تقرير بليكس والبرادعي،  
www.neelwafurat.com
- ١٤٤- خطاب وزير الخارجية في مجلس الأمن، الأربعاء ٥ فبراير، ٢٠٠٣، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي.
- ١٤٥- أحمد الرشدي، مرجع سابق، ص ١١٨.
- ١٤٦- صالح ياسر، مرجع سابق.
- ١٤٧- http://www.aljazeera.net/print.htm.
- ١٤٨- Outline positions on Possible Resolution Concerning Iraq, UN News, October 17, 2002.
- ١٤٩- نبيل شبيب، العراق بين تحفظات أوريا و عطرسية أمريكا، إسلام أون لاين، ٢٠٠٢/٩/٥.
- ١٥٠- الأهرام، ٢٠٠٢/١١/١.
- ١٥١- الأهرام، ٢٠٠٣/٢/١٩.
- 152- Outline Positions on Possible Resolution, op.cit.
- 153- http://www.aljazeera.net/print.htm, op.cit
- ١٥٤- الأهرام، ٢٠٠٣/٣/١٧.
- ١٥٥- عمرو الشوبكي، هل ستقول فرنسا في مجلس الأمن، الأهرام، ٢٠٠٣/٢/١٧.
- ١٥٦- الأهرام، ٢٠٠٢/١٠/٢٤.
- سعيد اللاوندي، أوريا، هل تعود إلى بيت الطاعة الأمريكي، الأهرام، ٢٠٠٣/٢/١٦.
- الأهرام، ٢٠٠٣/٣/٦.
- ١٥٧- عمرو هاشم ربيع، شراء الأصوات في مجلس الأمن، الأهرام، ٢٠٠٣/٣/١١.
- ١٥٨- الأهرام، ٢٠٠٣/٢/١٩.
- ١٥٩- الخلافات تعصف بحلف شمال الأطلسي،  
- BBC, arabic.com
- حلف الناتو يوافق على تدابير عسكرية لحماية تركيا، ٢٠٠٣/٢/١٩، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الأمريكي.
- 160- Kenneth M. Pollack, op.cit, p. 44.
- ١٦١- الأهرام، ٢٠٠٢ / ١٢/٢٣.
- الأهرام، ٢٠٠٣/١/١٥.
- ١٦٢- محمد السيد سعيد، المأزق الاستراتيجي العربي، الأهرام، ٢٠٠٢/١٣/٢.
- ١٦٣- الأهرام، ٢٠٠٣/٢/١٥.
- ١٦٤- محاضر محمد، الهجوم على العراق حرب ضد المسلمين، آسيا والباسفيك، ٢٠٠٣/٢/٢٣.  
www. Sabbah.com.
- ١٦٥- محاضر محمد يتهم واشنطن بمحاولة السيطرة على العالم آسيا والباسفيك، ٢٠٠٣/٣/٢٤.  
www. Sabbah.com
- ١٦٦- التزاما بمقررات قمم عدم الانحياز بشأن العراق ماليزيا تدعو دول مجلس الأمن لرفض الضغوط الأمريكية، آسيا والباسفيك، ٢٠٠٣/٣/١٠.

- ١٧١- عماد جاد، إسرائيل والتحريض الأمريكي ضد العراق، السياسة الدولية، عدد ١٥٠ (أكتوبر، ٢٠٠٢) ص ١١١-١١٢
- طه المجذوب، الدور الإسرائيلي والأزمة العراقية، الأهرام، ٢٠٠٢/١٢/٨.
- ١٧٢- المرجع السابق.
- ١٧٣- عماد جاد، على خلفية الانقسام الأوربي بشأن العراق، هل يفقد الاتحاد الأوربي خصوصيته قريباً، الأهرام، ٢٠٠٣/٢/٢٣.
- ١٧٤- السيد أمين شلبي، في أصول الخلاف الأمريكي الأوربي، الأهرام، ٢٠٠٣/٣/٤.

www. Sabbah.com

- ١٦٧- الأهرام، ٢٠٠٢/٩/١.
- ١٦٨- المرجع السابق.
- ١٦٩- الأهرام، ٢٠٠٢/١٢/١٩.
- ١٧٠- الأهرام، ٢٠٠٣/٢/٢٥.
- الأهرام، ٢٠٠٣/٣/٤.
- أحمد السيد البخار، المساومة التركية على المشاركة مقابل المساعدات و النفط العراق، الأهرام، ٢٠٠٣/٣/٣.
- طه المجذوب، أبعاد الموقف التركي والحرب الأمريكية ضد العراق، الأهرام، ٢٠٠٣/٣/٥.
- طه المجذوب، المفاوضات التركية الأمريكية حول حرب العراق والبرلمان التركي يرفض الاتفاق، الأهرام، ٢٠٠٣/٣/٩.